دلالة المصدر فى اللغة وصياغته وأحواله وأثره فى الأسلوب

دكتور
صلاح عبد العزيز على السيد
الأستاذ المساعد فى كلية اللغة العربية
بالمنصورة

الطبعة الأولى

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

مطبعة ومكتبة الرضا بطلخا ٣٢٦٥٩٢



المقـــدمة

أحمـــد الله العظيم ، وأصلي وأسلم على النبي المصطفى الكريم ، طه الأمين وسيد الخلق أجمعين ، عليه وعلى آله وصحبه وسلم أمين .

وبعـــد :

فقد وجدت موضوع المصدر مبعثرا مشتتا بين كتب النحاة والصرفيين وكتب الخلاف والأمالي النحوية ، كما أنه كثير الأقسام متعدد الفروع ، وفي مواضع مختلفة تنوء طالب العلم ، وتشق عليه في تحصيله ، وجمع متفرقه حتى يكون على بصيرة منه ، فصياغته في الصرف ، وعمله في النحو ، واستعمالاته بين أبواب مختلفة تعالج في كل باب على حده ، مما يؤدي إلى شتات الفكر ، وتباعد النظر ، فله نصيبه الوافي في المفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، وله إلمامة يسيرة في باب الحال والنعت ، والظرف والنيابة عن الفاعل ، وغـــير ذلك وفيه خلاف كبير بين علماء العربية .

كما أن المصدر المؤول أخذ حظه مع الاسم الموصول باسم الموصول الحرفي وانتثر بذلك عقد المصدر ، وتباعدت أقسامه ، كما أن سر العدول من المصدر الصريح إلى المؤول تفهم من ثنايا كتب النحو ، وليس له مكان محدد ، مع أن معرفة الغرض من استعمال المصدر المؤول والصريح في الأسلوب أمر مهم ، وحري بالبحث .

وكذلك المصدر المتصيد من ثنايا الأفعال مما يقتضيه المقام وهو المصدر

المسبوك بغير سابك ، لا تجـــد له بابا معينا ، وإنما يأتى الحديث عنه لماما ، وأكثره فى كتب المفسرين ، وهو أمر لا يطفىء غلة الباحث ، ولا يحق أربه .

لذلك شمرت عن ساعد الجد ، واستعنت بالله الكريم أن يعيننى لأجمع شتات هذا الموضوع ، وأسلكه فى مكان واحد ، ألم فيه شعثه ، وأضم متفرقه لتتم به الإفادة ، ويحسن به النفع ، ولله الحمد والمنة ، فقد أعاننى بفضله ومنته فى إظهار هذا البحث وإخراجه إلى حيز الوجود ، واستوى على سوقه ، وأصبح شيئا أرجو أن يكون إضافة على سبيل البحث الجامعى الهادف .

وقد جعلت هذا البحث فى مقدمة تمهيدية ، بينت فيها سبب اختيار الموضوع ثم قسمته إلى ستة أبواب على الوجه التالى :-

الباب الأول : بعنوان « معنى المصدر واسمه » .

وذكرت فيه حقيقة المصدر واسمه ، والفرق بينه وبين اسم المصدر واسم الفاعل والفعل ، ثم وضحت أصل الاشتقاق فى العربية وعرضت خــلاف العلماء والراجح منها .

الباب الثانى : وجعلته بعنوان : « صياغة المصدر الصريح » .

وبينت فيه طريقة صوغ المصدر ، من الثلاثى وغيره ، وأنواع هذا المصدر كالمصدر الميمى والصناعى وصياغة مفعل منه لبيان السبب أو الكثرة .

الباب الثالث : « صياغة المصدر المؤول والمسبوك بغير سابك » .

وفيه عرضت الحديث عن الحروف المصدرية بشقيها المتفق عليــه والمختلف فيــه ، والفرق بين المصدرين ، وبين المؤول والصريح ومواطن استعمال كل منهما فى الأسلوب .

الباب الرابع : وهو بعنوان « عمل المصدر ».

وفيه تتبعت عمله من خلال الأسلوب ، وسر ذلك ، وشروط هذا العمل عند النحاة .

الباب الخامس : وذلك تحت عنوان « صور المصدر واسمه فى الأسلوب » .

وقد وضحت صوره وأنواعه فى العربية ، مؤيداً ذلك بالوارد من القرآن والحديث وكلام العرب .

الباب السادس : وعنوانه « استعمالات المصدر فى النظر النحوى » .

وفيه تابعت كتب النحاة فى أبوابها المختلفة من المفعول المطلق إلى المفعول لأجله ، إلى الحال ، والصفة ، ونائب الفاعل ، والظرف ، وأسماء الأعيان والخبر ونحو ذلك . ووضحت آراء العلماء فى كل ماعرضته .

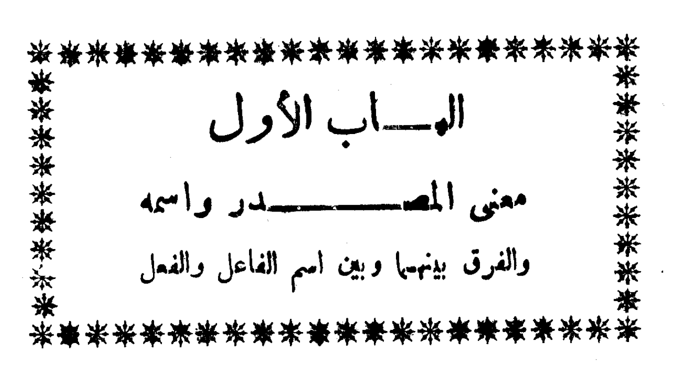
ثم أنهيت البحث بالحديث عن النتائج التى توصلت إليها خلال هذه الرحلة العلمية ، وختمته ببيان المصادر والمراجع المستعان بها فيه وبذكر محتوياته .

والحمد لله أولا وأخيراً ، وأسأله أن يجعل عملى هذا لوجهه خالصاً لخدمة العربية لغة القرآن الكريم ، والحديث النبوى الشريف ، وصلاة وسلاما على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ؟

د / صلاح عبد العزيز على السيد

الأستاذ المساعد فى كلية اللغة العربية بالمنصورة

المنصورة فى { ١٠ من رمضان سنة ١٤١١ هـ
٢٦ من مارس سنة ١٩٩١ م



الباب الأول

معنى المصدر واسمه

والفرق بينهما وبين اسم الفاعل والفعل

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

دلالة الحدث فى اللغة وصياغته وأحواله وأثره فى الأسلوب

الباب الأول : « معنى المصدر واسمه والفرق بينهما »

١ - جهود العلماء فى البحث واستنباطه من الأسلوب :

امتازت لغة العربية بالشمول فى التعبير ، فلم تهمل جانب المعانى فى اختيار اللفظ المعبر عنه ، سواء كان المعنى ظاهراً جلياً أو كان دقيقاً خفياً ، فغاصت تعبر عن أدق خلجات النفس وأحداث الكون على رحابته وسعته ، كما عبرت فى دقة وروعة عن كل محسوس ، فما عجزت عن معنى أو حس فى اختيار اللفظ المناسب المعبر فى إحكام ومهارة ، بحيث تجد تناسبا واضحا بين الاسم والمسمى ولو أردت اختيار لفظ آخر ، لوقفت عاجزاً حائراً ، فما عليك إلا التسليم بتوفيق الله للعرب وحسهم الفطرى الممتاز ، وادراكهم فى شفافية عجيبة لأسرار اختيار الألفاظ ، مع التنوع الرحب ، والاختلاف فى اللفظ تبعاً لاختلاف المعنى ، التى هى أصل ؛ وضع اللفظ من أجله ، لخدمته والبيان عنه ولذلك تجد أمام الباحث فى جنبات هذه اللغة أفواجا من الألفاظ المعبرة عن أدق معانى أسرار النفس وأحداث البشر وأحوال الكون المحيط بهم من أرض وسماء وحيوان بصورة تفصيلية مدهشة ، بل هى فى الحقيقة معجزة ؛ أمام الجمال التعبيرى المتنوع المتأنق فى اختيار اللفظ .

ولا عجب في ذلك فإن الله قد اختارها لتكون وعاء طاهراً لكتابه الخالد الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد فأخذ القرآن صفوها فأجمل بأفوها لنظهر آية الله الكبرى للتحدى والاعجاز وللتعبد بتلاوته إلى يوم أن يرث الله الأرض ومن عليها ، والباقى منها - وهو كثير غريب مدهش ، مقيم مقعد - تكفل به علماء عدول ثقات بجمعه ونشره فى دقة وأمانة قدر استطاعتهم ، وقد وفقهم الله فى ذلك العمل الجيد كل التوفيق . فقد صنفوا ماجمعوا ، ونوعوا ورتبوا وجعلوا لكل نوع وصنف قواعده الضابطة وماهيته المركزة التى تشمل تحتها أفراداً كثيرة مما تلفظ به العرب ، ليكون مهيعا واضحا وطريقا معبدا لمن يأتى بعدهم لينطق بالعربية نطقاً سليما على طريق أجداده العرب ، فيصل حاضره المشرق بماضيه التليد ويحتفظ بلغته بعيداً عن شوائب العجمة الماحقة ، واللحن المدمر ، ويتكلم عربية عذبة فصيحة نقية . وما هذه المعجمات الكبيرة المتعددة إلا نتاج علمهم ، وحصيلة جهدهم وعرقهم ، احتسابا لله تعالى ، وخدمة للغة كتابه العزيز فجزاهم الله عنا وعن العربية خير الجزاء وأثابهم بفضله وخيره ومنته إنه هو البر الرحيم .

واللغة العربية لها عوامل شتى فى نمائها التى ساعدتها على الثبات والبقاء والتعبير عن كل مناحى الحياة ، وذلك بإكثار الكلمات المختلفة والصيغ المتعددة ، وذلك له أسباب كثيرة منها : الاشتقاق : مما ساعد على إيجاد الكلمات الكثيرة فى أنهارها المتدفقة ، لأن توالد هذه الكلمات من بعضها ساعد على هذا النماء والتدفق وهو يكون بين الأفعال والأحداث والأعيان .

يقول السيوطي (١) : الاشتقاق : أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة ، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة كضارب من ضرب ، وحذر من حذر .

وهو بهذه الصورة أعم وأشمل بين صيغة وأخرى ، وبين كلمة وأخرى جامعا بين المشتقات كلها السبعة وبين الأفعال التي أخذت من المصدر أو المصدر المأخوذ من الفعل على خلاف بين البلدين ، ولكن على كل حال ، فإن الاشتقاق محدود الأصل على هذه الفطرة القديمة ، ولكن الاشتقاق من أسماء الأعيان نجد أن الأغلبية من القدماء منعته ، وتشددت في حظره ولكن المحققين يرون جوازه ، وأنه رافد مهم من روافد هـــذه اللغة ، وقد عقد المبرد (٢) فصلا واسعاً لباب الاشتقاق من الأعيان كالإنسان من الأنس ، والذهب من ذهب والفضة من فضة .

وفيه أجاز الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وبذلك كمل هذا الباب . وهذا وهذا ماسار عليه مجمع اللغة بالقاهرة (٣) حيث عرض لمئات الكلمات المسموعة عن العرب الفصحاء مشتقة من أسماء الاجناس الجامدة العينية ، ثم استخلص بعد هذا العرض قراراً حكيما نشره في الجزء الأول من مجلته ونصته « اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان ، والمجمع يجيز هذا الاشتقاق للضرورة في لغة العلوم » .

---

١) المزهر ١ / ٣٤٦ ٢) المقتضب ٤ / ٣١٢ وفي الكتاب ١ / ١٨٦

٣) ص ٢٣٢ وما بعدها وص ٣٨١ .

وقرار المجمع بهذه الصورة عام شامل اعتمد على أساس موضوعى ، ألا وهو عرض المثلث من الكلمات العربية المشتقة من الأعيان فى وفرة وكثرة مما يقتضى إباحته وشموله وأنه لا يقتصر على نوع معين فى العلوم وغيرها من العدد والاعيان . وقد شاع بين الناس شيوعا واسعا بين ازدهار الصناعة وتقدم التقنية نحو : ثلجت من الثلاجة . وتلفزت من التلفاز . ونحو ذلك من أسماء الزمان والمكان والأصوات والاعداد ونحوها حتى تتسع مفردات اللغة على شريطة البيان وعدم الخفاء أو اللبس .

وقد عرض الرحمى فى حاشية العقد النامى (١) لمعنى الاشتقاق وشروطه بصورة جيدة فقال : أعلم أن الاشتقاق : نزع لفظ من آخر بشروط أربعة :

أحدهما : أن يكون اللفظان متناسبين معنى بأن يكونا مشتركين فى الدلالة على أصل المعنى وبه احترز عن الالفاظ المشاركة فى اللفظ كالذهب بمعنى مايقابل الفضة وذهب الذى هو ماض من الذهاب . فلا يقال : إن أحدهما مشتق من الآخر لعدم اشتراكهما فى الدلالة على المعنى الأصلى .

ثانيها : أن يكونا متناسبين تركيبا بأن يشتملا على الحروف الأصلية وبهذا احترز عن الالفاظ المترادفة كالذئب والسرحان . لفقدان التناسب فى التركيب .

ثالثها : أن يكون متغايرين فى الصفة . وبه احترز عن مصدر أريد به المفعول كضرب الأمير أى مضروبه . ومصدر مستعمل فى معناه الأصلى

---

(١) ص ١٥ طبعة السعادة ١٣١١ هـ

فلا يقال : إن أحدهما مشتق من الآخر لاتحاد الصيغة .

رابعها : أن يكون المشتق زائدا على المشتق منه بشيء من المعنى ، واحترز به عن نحو : شاهد وشهد ، فإن القيود المذكورة متحققة فيهما غير أن واحداً منهما لايدل على معنى زائد ، لأن معناهما واحد وهو الحاضر ، والمثال المشتمل على جميع ماذكر : ضارب من الضرب . فالاشتقاق إذن : أخذ كلمة من أخرى لتناسبهما فى اللفظ والمعنى

وبهذا حدد الرحمى الاشتقاق على المصدر وما أخذ منه ، ومنع أن يكون من الأعيان وحدد له الشروط السابقة وسار على طريقه الشيخ الخضرى فى حاشيته (١) حيث عرفه بقوله : الاشتقاق : رد لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما فى المعنى ولو مجازيا مع اتفاقهما فى الحروف الأصول .

فالمناسبة بينهما فى المعنى شرط أصيل لتحقيق الاشتقاق حتى تكون هناك صلة بين المشتق والمشتق منه ، بحيث لايكون بينهما خفاء أو إلباس ، وهذا شيء جيد .

ويحدد الاشتقاق صاحب كتاب عوامل تنمية اللغة العربية (٢) بأن له تعريفين :-

أولا : الاشتقاق بالمعنى العلمى : هو أن نجد بين اللفظين تناسبا فى المعنى وترتيب الحروف فترد أحدهما إلى الآخر .

ثانياً : بالمعنى العملى : أن تأخذ من اللفظ مايناسبه فى تركيب الحروف

---

١) ط ص ١٨٧ . ٢) ص ٨٠ ط وهبه القاهرة ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م أولى

فتجعـــله دالا على معنى يناسب معنـاه ، ومناسبة المعنى فى التعريفين تشمل الموافقة كما فى الضرب الذى يدل عليه ضارب ، وهو الذى يدل عليه ضرب ، وغير الموافقة كما فى « الوقل » اسما للوعل من ولق يلق . إذا أسرع . فإن بين المعنيين مناسبة ، لأن الوعل كثير الحركة ، وليس بينهما توافق والمناسبة بمعنى الموافقة شرط فى الاشتقاق الصغير و بالمعنى الأعم شرط فى الاشتقاق الكبير والأكبر .

وما أجدر المعنى العملى بأن يسمى الاشتقاق الأولى .

والتعريفان فى الحقيقة لافرق بينهما يذكر ، فإن بين اللفظين المشتقين من بعضهما مناسبة فى المعنى ، وترتيبا فى الحروف كما فى ضارب من الضرب أو اختلف ترتيب الحروف كما فى وقل من ولق مع وجـود المناسبة فى المعنى بينهما ، وهذا ماعناه أبو الفتح ابن جنى فى الخصائص(١) فى باب القول على الفصل بين الكلام والقول وقال : كان أبو على الفارسى يحفل به ، وبه يهتم ، لأن باب دقيق فى اللغة وجعل الفعل يدور على تعريفات ستة وضرب لذلك مثال : قول قلو ، لوق ، لقو ، ولق ، وقل وقال عنها : إنه طريق غريب ومسلك عجيب كما يفرق فى المنصف (٢) بين الاشتقاق والتعريف بقوله : الاشتقاق : يحدد الكلمة أو مادتها الاساسية ، ومعناها الاصلى . أما التعريف أو بحث الأبنية : فيحدد بناءها أو شكلها الذى يكسبها معنى زائدا يضاف إلى المعنى العام فيخصصه .

---

١) جـ ١ ص ٥-٣٢ ٢) جـ ١ ص ٢

ويقول صاحب كتاب الصاحبي (١) عنه : ويسمى أيضا الإبدال ، وهو ما ارتبطت فيه بعض مجموعات ثلاثية من الأصوات ببعض المعاني ارتباطا غير مقيد بنفس الأصوات بل بنوعها العام وترتيبها فحسب ، فتدل كل مجموعة على المعنى المرتبطة به متى وردت مرتبة حسب ترتيبها فى الأصل مثل : امتقع وانتقع لونه ، وأسود حالك ، وحانك ، وذكره ابن جنى - رحمه الله - فى الخصائص فسماه : باب فى الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه ، وباب فى « تصاقب الالفاظ لتصاقب المعانى » .

أنواع الاشتقاق :

وأنواع الاشتقاق ثلاثة :

١ - الاشتقاق العام أو الأصغر : وهو الذى يتفق فيه اللفظان فى الحروف الاصلية وترتيبها بين المشتق والمشتق منه . قال السيوطى (٢) : وطريق معرفته : تصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هى أصل الصيغ فى دلالته اطرادا أو حروفا غالبا ، كضرب فإنه دال على مطلق الضرب فقط ، أما ضارب ، ومضروب ، ويضرب ، واضرب ، فكلها أكثر دلالة وأكثر حروفا وضرب الماضى مساو حروفا وأكثر دلالة وكلها مشتركة فى « ض ر ب » وفى هيئة تركيبها وهذا هو الاشتقاق الأصغر المحتج به » .

ويقول الشيخ الخضرى فيه (٣) : « فإن اتفقا فى كلها على الترتيب فاشتقاق

---

١) ص ١٧٣ ٢) المزهر ١ / ٣٤٦

٣) حاشيته ١ / ١٨٧ .

صفير كناطق ونطق ، بمعنى التكلم حقيقة أو الدلالة مجازا » .

وقد اهتم بهذا النوع كتب النحو والصرف واعتنت به عناية فائقة وضبطته فى أوزان محدودة ، وصيغ مركزة ، وأحكمت صناعته وبينت أحواله من الفعل الثلاثى إلى الرباعى ثم الخماسى والسداسى ونظرت إلى الصحيح والمعتل من كل نوع من الأنواع السابقة بصورة منسقة منظمة .

وهذا هو المسمى « بالمصدر » وهو يعود على اللغة العربية بجليل الفائدة فى الزيادة والتنمية مثل : ضرب وفهم ، ومعرفة ، إكرام ، استغفار ، اجتماع وما يشتق من كل منها ليدل على معنى وذات وهذا معنى خاص ، واشتق منه أربعة أنواع : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، اسم التفضيل وقد يشتق منها بمعنى عام بأن يدل على زمان الفعل أو مكانه ، أو لما وقع الفعل بواسطته وهو أنواع ثلاثة : اسم الزمان ، والمكان ، واسم الآلة ، وقد يشتق منه الفعل بأنواعه من الماضى مثل : ضرب ، والمضارع : يضرب ، والأمر : اضرب .

ويرى ابن جنى (١) : أن اختلاف المصادر على حسب اختلاف الأفعال يدل على دقة اللغة ، وأنها جعلت لكل فعل ما يناسبه من المصادر ، كما أن اختلاف المصادر رافد مهم من روافد هذه اللغة ، لتستطيع مواكبة أحداث الزمن ومتطلبات العصر بدون عقم ، ولا تقصير ولا قصور .

وهذا النوع هو مناط البحث وموضوعه دراسة لدلالته وصيغه وأحواله

---

(١) الخصائص ٢ / ١٥٢ .

وأثره فى الأسلوب العربى .

٢ - الاشتقاق الكبير : ويسمى بالقلب أيضا : وهو ارتباط بعض مجموعات ثلاثية من الأصوات ببعض المعانى ارتباطا مطلقا غير معتد بترتيب مع التناسب فى المعنى مثل « جبر » وتقاليبها الستة التى تدل على القوة

قال السيوطى (١) : ويسمى الكبير السابق بالأكبر ، وأما الأكبر : فيحفظ فيه المادة دون الهيئة فيجعل « قول » و « لق » و « لقو » وتقاليبها الستة بمعنى الخفة والسرعة ، وهذا مما ابتدعه أبو الفتح ابن جنى ، وذكره فى باب القول على الفصل بين الكلام والقول ، وسماه الاشتقاق الكبير وذكر أن أن الفارسى كان يراه ويأخذ به ، ثم قال : وهى وعرة المسلك ، وتحتاج إلى فهم وعمق ، ولا يصح أن تستنكر وتستبعد ، والزجاج أسرف فيها وحشد كثيرا من المفردات إلى أصل واحد .

٣ - الاشتقاق الأكبر : وهو ما اتحدتا فيه الكلمتان فى أكثر الحروف مع تناسب فى الباقى وهما على معنى واحد نحو : امتقع ، انتقع لونه . حالك ، حانك وذكره ابن جنى فى بابين فى الخصائص : تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانى وباب فى الحرفين المتفارقين يستعمل أحدهما مكان صاحبه .

ويرى ابن عصفور فى كتابه الممتع (٢) أن هذا النحو من الاشتقاق « الأكبر » غير مأخوذ به لعدم اطراده ولما يلحق به من التكلف لمن رامه .

وعلم اللغة الحديث (٣) : لا يسمى ذلك بالاشتقاق ، وانما يسميه : ظاهرة

---

١) المزهر ١/٣٤٦ ٢) جـ١ ص ١٦ ٣) تنمية اللغة ص ٨٠

الانتقال المكاني في الظاهرة الصوتية ، أي أن الأصوات تبادلت أماكنها .

وهذان النوعان من الاشتقاق لم يهتم بهما أهل النحو والصرف ، وإنما اهتما بهما علم أصول اللغة ، وقد وضع ذلك ابن دريد كتابا سماه « الاشتقاق » أطال فيه بحث اشتقاق الاعلام العربية مبتدئا باسم « محمد » ﷺ على رسوله وآله وصحبه ، ثم ذكر كثيرا جداً من الاعلام العربية ، معللا سر اشتقاق الاسم بصورة واسعة ، وهذا يدل على اهتمام الأمة العربية بلغتها بصورة فريدة ، ويقول فيه فندريس في كتابه اللغة (١) : الاشتقاق الذي يقص أثر الكلمات في خلال العصور والأقطار ، ذو فائدة عظيمة ، كما ذكر ذلك الأصمعي في كتابه « اشتقاق الأسماء (٢) » نحو أورقت الأشجار ، وأسمعت الأرض من الورق والسمع ، ونرجست الدواء من النرجس ، وهكذا .

فائدته في العربية :

إن اشتقاق الأفعال والمشتقات من المصادر ، وسيلة رائعة لتوليد الألفاظ ، وتجديد الدلالات وهذا يساعد على نمو اللغـــة وزيادة كلماتها ، ويسدي إلى العربية يدا طولى لتجابه مستحدثات العصور واختلاف الأزمان بما يضمن للغة المرونة والحيوية والبعد عن العقم والقصور .

كما أن مجيء الأفعال بدون إثبات مصادر أو ورود المصادر بدون أفعال لها نحو ويح ، وبل ، وبب ، ونعم وبئس وليس ثم الاشتقاق منهما يكمل نقصا يتدارك بهذا الاشتقاق ، واتساع مفهوم الاشتقاق من الزمان والمكان والجنس

---

١) ص ٢٤٩   ٢) ص ٧٣ وما بعده وأنظر نزهة الطرف ص ١٧٥

والأعيان والعدد كما نرى فى عصرنا الآن نحو : أربعت من الأربعاء وأنجدت من نجد ، وأورقت من الورق ، وأسبعت من السباع ، وأثلثت من الثلاثة ونحو ذلك ، رافد مهم من روافد نماء اللغة ، واتساع بنيانها لتشمل متطلبات العصر .

وحديثنا فى هذا البحث يختص بالمصدر وتنوعه وأحواله وأثره وصياغته وإليك الحديث عن : « المصدر »

معناه :

يختلف علماء العربية فى ماهية المصدر : فيقول ابن الحاجب (١) « هو اسم الحدث الجارى على الفعل » والمراد بالحدث القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى أو لم يصدر كالطول والقصر نحو : حمدت حمدا فالمصدر جار على فعله وفى قوله : تبتل إليه تبتيلا ليس بجار على ناصبه ، فكلمة « الجارى على فعله » مشتركة بين الصفات فتقول : اسم الفاعل جار على المضارع موازن له فى الحركات والسكنات وغيره من الصفات .

قال الرضى (٢) : فسارة ابن الحاجب من المشترك ، والأولى صيانة الحد عن الألفاظ المبهمة ولو قال : هو اسم الحدث الذى يشتق منه الفعل « لكان حداً تاما على مذهب البصرية ، وعلى هذا فالمصدر يدل على الحدث وهو المعنى القائم بغيره سواء وقع منه كالأكل والفهم . أو لم يقع كالطول والقصر .

ويسير ابن هشام (٣) على طريق ابن الحاجب فيعرفه بأنه الاسم الدال على

(١ ، ٢) شرح الكافيه ٢ / ١٩١ (٣) قطر الندى ص ٢٦٠ ط دار الفكر

على الحدث الجارى عـلى الفعل كالضرب والاكرام . ولكنه فى أوضح المسالك (١) ذكر أن المصدر كاسم المصدر يدلان على الحدث فسوى بينهما فى ذلك مخالفا آراء كثير من النحويين فى ذلك .

وسيبويه فى الكتاب (٢) يحدد مفهوم المصادر بالدلالة على الأحداث فيقول: « والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل » وطوراً يسميه : اسم الحدثان (٣) قال : واعلم أن الفعل الذى لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذى أخذ منه لأنه إنما يذكر ليدل عـلى الحدث . ألا ترى أن قولك : قد ذهب بمنزلة قولك : قد كان منه ذهاب ، فسماه سيبويه : الحدث والحدثان . وربما سماه الفعل . قال ابن يعيش (٤) : « وانما سمى مصدرا لأن الفعل صدر عنـه ، وأخذ منه ، ولهذا قيل : للمكان الذى يصدر عنه الإبل بعد الرى مصدر كما قيل مورد لمكان الورود . ويسميه سيبويه الحـدث والحدثان . وذلك لأنها أحداث الأسماء التى تحدثها والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون . « وربما سماه الفعل » من حيث كان حركة الفاعل » .

فالمصدر عنده هو الحدث . وهو المفعول الحقيقى . لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه ، والأفعال كلها متعدية إليـه .

ويعرفه السهيلى (٥) : بأن مصدراً على مفعل ، ومفعل يكون عبارة عن

---

١) جـ ٢ ص ٢٠٠ ٢) الكتاب ١ / ١٢ هارون . ٣) جـ ١ ص ٣٤

٤) شرح المفصل ١ / ١١٠ ٥) نتائج الفكر ٧٢ ، ٧٣ ط دار الرياض .

الموضع الذى يكون فيه الفعل ، ثم قال وتسمية الحدث عندنا مصدرا على جهة الاستعارة كأن الموضوع الذى صدرت عنه الأفعال والأصل الذى نشأت عنه ، ولا بد من المجاز على القولين جميعا لأن الكوفى إذا قال إنه بمعنى الصدور فلا بد من حذف عنده فى تسمية الضرب مصدرا ، كما لا بد من حذف فى تسمية الرجل صوما وزورا أى ذو صوم ، وذو زور ، وإذا جعلناه اسما للحدث على جهة المجاز والنقل من المصدر الذى هو المكان فهو مجاز ، وتسميته كتسمية الشجاع أسداً ، وكتسمية المجاز مجازاً ، فإن أصل موضوع المجاز فى المحسوسات للشيء يجاز عليه ، ثم نقله أهل الصناعة للمعنى الذى تجوز بسببه فى نقل الألفاظ عن موضوعها ، وتسمية الشيء باسم غيره لمعنى جامع بينهما جائز ، فذلك الوجه هو المجاز ، إذ بسببه انتقل اللفظ عن أصل موضوعه وجاز أن يسمى به غيره

ويحدد معناه ابن عقيل (١) فيقول : المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل نحو : حسن حسنا ، وفهم فهما . ويسمى فعلا وحدثا وحدثانا - لأن المصادر أفعال وأحداث صدرت من فاعلها حقيقة أو مجازاً .

ويعرفه الأشمونى (٢) تبعا لتعريف ابن مالك فى الألفية بقوله : المصدر اسم ماسوى الزمان من مدلولى الفعل ، أى اسم الحدث ، لأن الفعل يدل على الحدث والزمان ، فما سوى الزمان من المدلولين كأمن من مدلولى أمن ، وضرب من مدلولى : ضرب .

---

١) المساعد ٤٦٣ / ١ ت محمد كامل بركات ط دمشق ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م .

٢) ١١٠ / ٢ على الصبان - ت د / محمد البنا ١٤٠٤ هـ ١٩٧٤ م

ويقول الصبان (١) : والمراد بالحدث : المعنى القائم بالغير ، ويروى عن الشاطبي قوله : الفعل يدل على الحدث بالمادة ، وعلى الزمان بالصيغه وهـــذا ماعناه المبرد فى المقتضب (٢) بدلالة المصدر على الحدث المحدد فقط .

وأستطيع بعد هذا العرض لأقوال العلماء عـــلى اختلاف عصورهم أن أقرر الآتى :

أولا : المصدر : هو مادل على الحدث المجرد مباشرة لفظا أو تقديراً نحو : ضربا وقتالا . فإن أصل قتال : قيتال ، ثم حذفت الياء تخفيفا . وهذا حذف بلا تعويض لدلالة الكسرة عليه ، وقد يحذف منه ويعوض نحو : وعد . عد لحذف الواو وعوض التاء .

ثانياً : أن المصدر لايدل فقط على الحدث ، بل قد ينضم إلى هـــذه الدلالة الأصلية دلالة أخرى مثل المرة ، والهيئة ، والسبب والكثرة نحو : ضرب ضربة . وجلس جلسة . وفسد . مفسدة . ومذأبه ، ونحو ذلك .

ثالثاً : قد يكون حروفه هى حروف فعله نحو فهم فهما ، وقد يكون غيره نحو : كلم تكليما . وربى تربيـة . واكرم إكراما . ولـكن الغالبية في حروفها المشتركة كافية ، فأصلها واحد . وهذا كاف .

رابعاً : المصدر الميمى ، وهو بدىء بمـــيم زائدة نحو : مقتل : والمصدر الصناعى وهو ماختم بياء مشددة زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة نحو : علمية مصرية كل منها يدل على حدث . ومجموعه صفات ويدخلان فى عداد المصدر .

---

١) حاشية الصبان ٢ / ١١ ٢) المقتضب ٤ / ٣١٢ .

« الفرق بين المصدر واسم المصدر »

يسوى سيبويه بين المصدر واسم المصدر ، لأن كلا منها يدل على الحدث فيقول (١) : « هذا باب ماجاء من المصادر على فقول ، وذلك قولك توضأت وضوءا حسنا ، وأولعت به ولوعا » ثم يقول : وسمعنا من العرب من يقول : « وقدت النار وقودا عاليا ، وقبله قبولا » وبذلك يجعل المصدر واسمه شيئا واحدا ويسميه . مصدراً .

ولكن العلماء بعده فرقوا بينهما فى الحقيقة والدلالة .

فعرفه ابن مالك (٢) بأنه : مادل على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض مافى فعله . كما يحدده ابن هشام (٣) بأنه : الاسم الدال على مجرد الحدث إن كان علما « كفجار و حماد » لفجرة والمحمدة أو مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل أو متجاوزا فعله الثلاثة ، وهو بزنة اسم حدث الثلاثى كغسل ووضوء فى قولك : اغتسل غسلا و « توضأ وضوءا فإنهما بزنة القرب والدخول فى قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر ، وإلا فالمصدر .

وبهذا التعريف جعل اسم المصدر يدل على مجرد الحدث وله أنواع ثلاثه ما كان علما كفجار وحماد وبرة وسبحان ، وما بدىء بميم زائدة لغير المفاعلة كمفهم ، ومعلم ، أما المبدوء بميم دالة على المفاعلة نحو : المضاربة والمشاركة

---

١) الكتاب ج ٤ ص ٤٢ ٢) التسهيل ص ١٤٢

٣) أوضح المسالك ٣ / ٢٠٠ .

والمقاتلة فهي مصادر قياسية لما كان على وزن فاعل وما كان بزنة اسم الحدث من الثلاثي وفعله زائد على الثلاثة مثل : عطاء ، سلام وفعلهما أعطى ، وسلم ، ومثل ذلك : نبات ، من أنبت ، وجواب من أجاب ، قبله من قبل وهكذا .

وابن هشام بهذه النظرة جعل اسم المصدر في دلالته على الحدث كالمصدر وهذا رأي سيبويه كما سبق وسار عليه بعض النحاة ، ولكن جمهرتهم ترى أن هناك فرقا بين المصدر واسم المصدر فهم يقررون أن المصدر هو الدال على الحدث دلالة مطابقة ، وأما اسم المصدر فهو يدل على لفظ المصدر ، فالكلام يدل على التكلم ، وهو يدل على الحدث فكأنه يدل على الحدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر .

كما أنه : تبع ابن الناظم (١) في جعله الاسم المبدوء بالميم الزائدة لغير المفاعلة اسم مصدر مع أن النحاة يجعلونه مصدراً ، ويسمونه المصدر الميمي ، ولكنه في شذور الذهب أخرجه من اسم المصدر ، وجعله في المصدر وقد أحسن صنعا بذلك ، ووافق النحاة في رأيهم ، وقال ابن الحاجب(٢) في أماليه : الفرق بين قول النحويين : مصدر واسم مصدر - أن المصدر : الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق - واسم المصدر : هو اسم المعنى وليس له فعل يجري كالقهقرى ، فإن نوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه ، وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظا أحدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والأكل والأكل .

---

١) انظر عدة المسالك لمحي الدين ٣ / ٢٠١ ٢) شذور الذهب ص ٤١٠

فالطهور المصدر ، والطهور اسم مايتطهر به والأكل المصدر ، والأكل كل مايؤكل - ا . هـ -

ويقول : قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس (١) الفرق بينهما أن المصدر فى الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا إن « ضربا » مصدر فى قولنا يعجبنى ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى ، وسموا مايعبر عنه عنه مصدراً مجازا نحو : ضرب فى قولنا . إن ضربا مصدر منصوب إذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا ، واسم المصدر : اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره : كسبحان المسمى به التسبيح الذى هو صادر عن المسبح لا لفظ ت س ب ى ح بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه ا . هـ .

وقد عرف الأشمونى (٢) اسم المصدر بتعريف التسهيل السابق ، ثم عاد وجعله أنواعا ثلاثه :-

علم : نحو يسار ، وفجار وبره ، وذى ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة وهذا كالمصدر اتفاقا ومنه قوله :

أظلوم إن مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم (٣)

---

١) حاشية ياسين ٢ / ٦١ .

٢) حاشية الصبان جـ ٢ ص ٢٩٣ دار الفكر بيروت .

٣) البيت من الكامل للحارث المخزومى أو العرجى وهو فى ديوانه ص ١٩٣ وانظر التصريح ٢ / ٦٤ والهمع ٢/٩٤ والدرر ٢ / ١٢٦ والأمالى الشجريه ١/٧ ١ واشتقاق الأسماء للأصمعى ٩٩ ، ١١١ وانظر معجم الشواهد ٣٥٣

والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مضارب به من قولك : ضارب مضاربة فإنها مصدر ، وغير هذين فيه خلاف منعه البصريون وأجازه الكوفيون والبغداديون ومنه قوله :

أكفرا بعد رد الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرتاعا (١)

وقول الآخر :

قالوا كلامك هندا وهى مصغية * يشفيك قلت صحيح ذلك لو كانا (٢)

ونرى : أن العلامة الأشمونى جعل اسم المصدر كالمصدر فى الدلالة على الحدث وهذا رأى ابن هشام السابق ، تبع فيه كما يقول الصبان (٣) : ابن الناظم والتوضيح وهو رأى غير قوى ، وأنه حكم بأن اسم المصدر من أنواعه ما كان مبدوءاً بميم زائدة لغير مفاعلة ، ثم قال : وهذا كالمصدر اتفاقا ، والحق أنه فيه الخلاف وأن ابن هشام عاد إلى الشذور لجعله مصدراً بعد جعله فى التوضيح اسم مصدر ، وقد نفى السيوطى (٤) : أن يدخل ذا الميم فى اسم المصدر وجعله مصدراً حقيقياً مستدلا على عمله بالبيت الأول السابق .

---

١) البيت من الوافر للقطامى ، وهو فى ديوانه ص ٤١ والتصريح ٢ / ٢٢١ وأمالى الشجرى ٢ / ١٤٢ وابن يعيش ١ / ٢٠ والهمع ١ / ١٨٨ ، ٢ / ٩٥ وانظر معجم الشواهد ص ٢١٤ .

٢) البيت من البسيط ولم يعثر على قائله انظر الشذور ٢٧ ، ٤١٤ وشرح الأشمونى ٢ / ٢٨٨ وانظر معجم شواهد العربية جـ ١ ص ٣٨٢ .

٣) ٢ / ٢٩٣ .

٤) الهمع ٢ / ٩٤ .

وهذا مانقله أيضاً الشيخ الخضرى فى حاشيته عن كتب النحو ، وأيده .

ونستطيع أن نحدد بعد هذا العرض أن المصدر هو مادل على الحدث بلفظه واسم المصدر مادل على الحدث بواسطة لفظ المصدر كفجار ، وبرة ، وعطاء وغسل .

وأرى :

أن الرأى القائل بأن المصدر واسمه لاخلاف بينهما من جهة المعنى فكلاهما يدل على الحدث ، والخلاف الحقيقى بينهما من جهة اللفظ ، فالمصدر حروفه من حروف فعله غالبا بخلاف اسم المصدر فحروفه أقل من حروف فعله ولا تعويض فيه .



أصل الاشتقاق :

استقرأ علماء العربية الأسماء ، وبعد نظرة متأنية وجدوا أنها تنقسم إلى قسمين وهما :-

١ - جامد : أصلي بنفسه ، لم يؤخذ منه شيء . وعرفوه : بأنه الأصل الذى لم يؤخذ من غيره ، ودل إما على حدث فقط مثل : فهم ، قراءة ، كتابة زراعة ، أو على ذات فقط مثل : قلم ، كتاب ، كراسة ، رجل ، طفل .

والنوع الأول منه يسمى : فى عرف علماء الصرف « بالمصدر » .

٢ - مشتق : وهو القسم الآخر من الأسماء - وعرفوه : بأنه الفرع الذى صيغ من غيره ، وهو الأصل السابق ، ليدل على ذات متصلة بحدث مرتبطة به ولا بد فيه أن يقارب أصله فى المعنى ، وأن يشاركه فى الحروف الأصلية ، ودلالته على الذات المتصلة بحدث تشمل سبعة أنواع :-

١ - اسم الفاعل : كضارب وفاهم .

٢ - اسم المفعول : كمفهوم ومشروح .

٣ - الصفة المشبهة : كحسن وجميل .

٤ - أفعل التفضيل نحو : أكرم وأحسن .

٥ ، ٦ - اسمى الزمان والمكان « كمقرب ، ومدرسة ، ومصنع ، ومتجر .

٧ - اسم الآلة : كمبرد ومكنسة .

وهذه الأنواع مختار جمهرة النحاة ، وعليها المعول فى كتب التعريف .

وبعضهم يتوسع فى الأنواع السابقة ويحدد معنى المشتق بأنه مادل على

حدث متصل بزمن معين ، وعلى ذلك يشمل (١) : الفعل الماضى ، والمضارع ، والأمر مع ماسبق فتكون أنواعه عشرة ، وله أحكام خاصة به من التشبه بالأفعال فى العمل بشرط ألا ينتقل إلى باب العلمية كحامد علما ، وشاكر وعارف ونحو ذلك ، والا فقد أحكامه وخواصه وصار اسما جامدا .

قال أبو حيان (٢) : « واعلم أنه يعرض فى اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات تسعة :-

الأول : زيادة حركة كضرب من ضرب .

الثانى : زيادة حرف كطالب من طلب .

الثالث : زيادة حركة وحرف كضارب من ضرب .

الرابع : نقص حركة كفرس من الفرس .

الخامس : نقص حرف كنبت من النبات وخرج من الخروج .

السادس : نقص حركة وحرف كنزا من النزوان .

السابع : نقص حركة وزيادة حرف كغضب من الغضب .

الثامن : نقص حرف وزيادة حركة كحرم من الحرمان : أى فقد زوت الألف والنون على الحاء والراء وهكذا .

التاسع : زيادة حركة وحرف ونقصان حركة وحرف نحو : استنوق من

---

١) انظر النحو الوافى ٣ / ١٥٤ وحاشية هذه الصفحة .

٢) الهمع ٢ / ٢١٣ .

فالعين فى الناقة ساكنة وفى استنوق متحركة ، والتاء فى الناقة متحركة وفى استنوق ساكنة ، والتاء فى الناقة موجودة ، وفى استنوق مفقودة ، والسين فى الناقة مفقودة ، وفى استنوق موجودة .

وسمى مشتقا : لأنه فرع عن الجامد ومأخوذ منه .

قال ابن عصفور (١) : وأما المشتق : فيقال للفرع الذى صيغ من الأصل لأنك تطلب معنى الأصل فى الفرع ، فكأنك تشق الفرع لتخرج منه الأصل وكأن الأصل مدفون فيه ، والمشتق منه هو الأصل . ثم قال : فإن قيل :- فكيف يصح أن يقال فى الفرع إنه مشتق من الأصل أى مأخوذ منه ، والأصل لا ينفصل منه الفرع . فالجواب : أن ذلك يصح على جهة الاستعارة والمجاز ، وذلك أنه لما كان لفظ الفرع مبنيا من حروف الأصل وكان معنى الأصل موجوداً فيه ، صار لذلك كأنه جزء من الأصل ، وإن كان الأصل لم ينقص منه شيء .

وقد اختلف البصريون والكوفيون فى أصل هذه المشتقات هل هو المصدر الصريح ، كما يرى البصريون . وسمى بذلك عندهم لصدور الفعل عنه كما قالوا الموضع الذى تصدر عنه الإبل مصدرا ، لصدورها عنه أو الفعل هو الأصل ، وسمى المصدر عندهم بذلك لأنه مصدور عن الفعل كما قالوا مركب فارة ، ومشرب عذب ، والمراد به اسم المفعول لا الموضع أى مركوب ومشروب .

---

١) الممتع فى التعريف ١ / ٤٤ ت قباوة ط بيروت ١٩٧٩ م .

وهى قضية شغلت النحاة كثيرا ، فبعضهم يميل إلى تأييد الكوفة ، وبعضهم الآخر يناصر البصرة ، وهى مسألة لا يترتب عليها كبير فائدة فى التصريف وسأعرض آراء كل فريق ، مبيناً أدلتهم ، مختاراً الرأى الراجح فى نظرى .

عرض صاحب الانصاف (١) أدلة كل من الكوفيين والبصريين وسأوضحها ملخصة فأقول :

أدلة الكوفيين :

أولا : قالوا إن المصدر مشتق من الفعل ، لأن المصدر يصح لصحة الفعل ، ويعل لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول : قاوم قواما على التصحيح ، وقام قياما . فيعتل لاعتلاله .

ثانياً : الفعل يعمل فى المصدر ، والعامل أصله ، والمعمول فرع ، فتقول : ضربت ضرباً و « ضرباً » معمول للفعل . ضربت .

ثالثاً : المصدر يذكر تأكيدا للفعل ، ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد . تدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع ، بدليل أنك تجد أفعالا ولا مصادر لها مثل نعم ، بئس ، ليس ، عسى . فلو لم يكن المصدر فرعا لما خلا من هذه الأفعال لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

رابعاً : المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل ، والفعل وضع له : فعل ويفعل فينبغى أن يكون الفعل الذى يعرف به المصدر أصلا للمصدر .

---

(١) الانصاف ص ٢٣٥ وما بعدها المسألة ٢٨ .

وسمي مصدراً ، لأنه مصدور عن الفعل كما قالوا : مركب فاره ، ومشرب عذب أي مركوب فارة ومشروب عذب ، والمراد به المفعول لا الموضع .

وقد رد البصريون هذه الأدلة ، وبينوا أن المصدر الصريح أصل الاشتقاق الفعل والوصف ، وقد اعتمدوا على الأدلة الآتية :-

أولا : المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمن معين ، والمطلق أصل للمقيد ، فالمصدر أصل للفعل .

ثانياً : المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ، ويفتقر الى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

ثالثاً : الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد ، وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل لاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل .

رابعاً : المصدر له مثال واحد نحو الضرب والقتل ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد ، وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة .

خامساً : الفعل بصيغته يدل على مايدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل عليه الفعل ، ألا ترى أن « ضرب » يدل على مايدل عليه الضرب ، والضرب لا يدل على مايدل عليه « ضرب » وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل ، والفعل فرع لأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل ، وصار كالآنية المصنوعة من الفضة .

سادساً : لو كان المصدر مشتقا من الفعل لكان يجب أن يجرى على سنن فى القياس ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ، فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل .

سابعاً : وأيضاً لو كان المصدر مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على ما فى الفعل من الحدث والزمان ، وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به ، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقا من الفعل .

ثامناً : وأيضاً مما يؤيد ذلك قولهم : « أكرم إكراما » بإثبات الهمزة ولو كان مشتقا من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل واسم المفعول نحو : مكرم ، ومكرم لما كانا مشتقين منه ، فلما لم تحذف هاهنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه .

تاسعاً : وقالوا أيضا : الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدراً ، فإن المصدر هو الموضع الذى يصدر عنه ، ولهذا قيل للموضع الذى تصدر عنه الإبل « مصدر » فلما سمى مصدراً دل على أن الفعل قد صدر عنه .

وقد أيد أبو على الفارسى (١) البصريين حيث قال : اعلم أن أمثلة الأفعال مشتقة من المصادر ولو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لجرت على سنن فى القياس . وهذا طريق البصريين فلما اختلفت المصادر اختلاف سائر أسماء الأجناس دل ذلك على أن الأفعال مشتقة منها وأنها غير مشتقة من الأفعال .

---

١) التكملة ص ٥٠٧ ـ ٥٢٧ ت كاظم المرجان ط جامعة الموصل ١٤٠١ هـ

ويؤيد ذلك الرضى (١) فيقول : واستدل الكوفيون على أصالة الفعل بعمله فيه كقعدت قعوداً والعامل قبل المعمول . وهو مغالطة ، لأنه قيله بمعنى أن الأصل فى وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول ، والنزاع فى أن وضعه غير مقدم على وضع الفعل فأين أحد المتقدمين من الآخر ، وينتقض قالوا : بنحو ضربت زيداً وبزيد ، ولم يضرب فإنه لا دليل فيها على أن العامل قبل وضع المعمول .

وقد عرض ابن يعيش(٢) رأى الفارسى السابق بصورة أوضح حيث قال : « واعلم أن الأفعال مشتقة من المصادر كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ، ولذلك قال : لأن الفعل صدر عنه ، وإنما قلنا ذلك : لأن المصادر تختلف كما تختلف سائر أسماء الأجناس الا تراك تقول : ضربت ضربا وذهبت ذهابا ، قعدت قعوداً ، وكذبت كذابا ، ولم تأت على منهاج واحد ، ولو كانت مشتقة من الأفعال لجرت على سنن واحد فى القياس ، ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ، ألا ترى أن الفاعل من الثلاثى يأتى على فاعل لا يختلف نحو : ضرب فهو ضارب وقتل فهو قاتل ، ومن الرباعى على مفعل نحو : أخرج فهو مخرج ، وأكرم فهو مكرم ، ومن فاعل على مفاعل نحو : ضارب فهو مضارب . وقاتل فهو مقاتل ، فلما اختلفت المصادر كاختلاف أسماء الأجناس نحو : رجل وفرس وغلام ، ولم تكن على منهاج واحد كأسماء الفاعلين والمفعولين دل على أنها الأصل » ا . هـ .

---

١) شرح الكافيه ٢ / ١٩٢ ٢) شرح المفصل ١ / ١١٠ .

وقد رد البصريون أدلة الكوفيين السابقة بقولهم إن المصدر يعتل باعتلال الفعل والفعل ويصح بصحته ».

قال ابن يعيش (١) : لايدل ذلك على أن المصدر فرع ، لأنه يجوز أن يعتل الفرع باعتلال الأصل لما بينهما من الملابسة طلبا للتشاكل ، ولا يدل على ذلك على أنه أصل ، ألا ترى أن بعض الأفعال قد تعتل باعتلال الآخر ولا يدل ذلك على أن بعضها أصل لبعض ألا ترى أنك قلت : أقام وأقال فأعللتهما بقلب عينهما ألفا بالحمل على قام وقال . حين اعتلا ؛ لتجرى الأفعال على سنن واحد ومنهاج واحد في الاعتلال والصحة . وكذلك قالوا : أغزيت وأدعيت فقلبوا الواو ياء حملا يغزى ويدعى . فقد رأيت كيف اعتل كل واحد من الأفعال لاعتلال الآخر . ولا يدل على أن بعضها فرع على بعض » .

كما أن الأصل قد يحمل الفرع كبناء « يضربن » حملا على خرجن . وهو فرع .

وهو ماعناه صاحب الانصاف بأن ذلك لايدل على الأصلية والفرعية . والمصدر لاعله فيه ولا زيادة . فلا يأتى الا صحيحا نحو : ضربته ضربا . ويأتى معتلا ما كانت فيه الزيادة . والكلام فى أصول المصادر لا فى فروعها .

كما أن عمل الفعل فى المصدر ليس دليلا ؛ لأن الحروف والافعال قد تعمل فى مابعدها وهى غير أصل وضرب ضربا بمعنى أوقع ضربا . فالضرب معقول قبل إيقاعه مقصور عليه . كما أن تأكيد المصدر للفعل لايدل على فرعيته له

---

١) ٢/ ١١٠ شرح المفصل .

بدليل التوكيد اللفظي نحو : زيد زيد لا يدل على الاشتقاق ، ووجود أفعال لا مصادر لها ، لأن الفرع قد يستعمل ولا يستعمل الأصل نحو : طير عباديد فلا مفرد له وهو الأصل ، وقد يوجد المصادر ولا أفعال لهما ، نحو : ويله ، ويحه ، أهلا ، سهلا ، سقيا ، رعيا ، أفه ، تفه ، ونحـــو ذلك ، والفعل في الحقيقة مايدل عليه المصدر نحو : الضرب ، القتل ، والفهم ، وهـــو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمن معين ، ومن المحـــال الإخبار بوقوع الشيء قبل تسميته بما يدل على أن المصدر هو الأصل الذى اشتق منه الفعل ، والفعل فرع عنه .

ونحو : مركب فاره ، ومشرب عذب الظاهر حمله على الموضع لا على المفعول وهذا هو الكثير المشاهد في النصوص .

وقال ابن طلحة (١) : إن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ، وليس أحدهما مشتقا من الآخر .

ويرى بعض البصريين (٢) : أن المصدر أصل الفعل ، والفعل أصل الوصف

وبذلك العرض القوى يتبين لنا أن أدلة البصـــريين أقوى ، في هذه القضية ، وأدلة الكوفيين ضعيفة ؛ لاتقوى على النقاش ؛ ويتضح لنا أن المصدر هو أصل المشتقات : وهي فرع عنه ومأخوذة منه .

وما أحسن كلمة أبي حيان الاندلسي في هذا الخلاف المحتدم بين البلدين بأنه لا فائدة منه قال (٣) : وهذا الخلاف لا يجدى كثير منفعة .

١، ٢) الهمع ١/١٨٦ ٣) النحو الوافي ٣/١٥٦ والهمع ١/١٨٦

الفرق بين المصدر واسم الفاعل

عقد ابن السراج (١) فى الاصول فصلا للفرق بين المصدر واسم الفاعل نقله السيوطى ملخصا فى كتابه الاشباه (٢) والنظائر كما ذكر ابن الشجرى (٣) فى أماليه هذه الفروق وزاد عليها ، ذكرها السيوطى أيضا وإليك هذه الفروق فى بسط وتفصيل وتمثيل :-

أولا : المصدر يضاف الى الفاعل والى المفعول : نقول : أدهشنى فهم الطالب الدرس . باضافة الفاعل وهو « الطالب » الى المفعول به وهو (الدرس) ومثال اضافته الى المفعول ورفع الفاعل عجبت من ضرب زيد عمرو . فزيد هو المفعول . وعمرو هو الفاعل . ولا يجوز ايراد مثل الصورة السابقة مع اسم الفاعل . بل اما أن يرفع الفاعل وينصب المفعول بشرط الاعتماد وأن يدل على الحال أو الاستقبال ان كان (٤) مجردا من أل . نحو : أفاهم محمد الدرس أو يضاف الى المفعول . بشرط حذف تنوينه . لاجل الاضافة قال تعالى : هل هن كاشفات ضره (٥) أو يضاف إلى المفعول. نحو قوله تعالى : وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد (٦)

ثانيا : اسم الفاعل ضمير فيه بلا خلاف نحو أفاهم الدرس. فالفاعل ضمير مستتر فى اسم الفاعل أما المصدر فإما مضاف كما سبق وان كان منونا أو بأل فاختلف

---

١) جـ ٣ صـ ٨٥ وما بعدها ٢) جـ ٤ صـ ١٨٣ ٣) جـ ١ صـ ٣٠٠

٤) انظر الهمع جـ ٢ صـ ٩٥ ٥) الزمر ٣٨ ٦) الكهف ١٨

فى تحمله الضمير على خلاف واسع قد بسطناه سابقا .

ثالثاً : اسم الفاعل المقترن بأل تفيد التعريف والموصولية نحو : الطالب ، الشاوح ، وهى فى المصدر تفيد التعريف فقط نحو : النور ، العلم ، الانطلاق.

رابعاً : اسم الفاعل يجوز أن يتقدم معموله عليه نحو : هـــذا العلم مفيد وذلك زيدا ضارب بخلاف المصدر ، لايجوز تقديم معموله عليه فلا نقول : عجبت عمراً من ضرب زيد لأنه لم يسمع عن العرب .

خامساً : المصدر يعمل فى الأزمنة الثلاثة ، لأنه صالح لها بخلاف اسم الفاعل لايعمل إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال . ولا يعمل فى الماضى خلافا للكسائى (١) .

سادساً : المصدر يعمل معتمداً على نفى أو استفهام أو موصوف أو ذى خبر أو غير معتمد على ماسبق واسم الفاعل يعتمد على ماسبق إن كان مجرداً فإن كان بأل عمل مطلقا .

سابعاً : المصدر أصل قائم بنفسه (٢) لايعمل بشبهه شىء كما يقـــول الحلبى ، بخلاف اسم الفاعل فيعمل بشبهه للفعل المضارع وزنا ومعنى ، لأنه مشتق من المصدر أو من الفعـل بخلاف المصدر فهو أصل الاشتقاق كما يرى البصريون وهو الأصح .

ثامناً : الإضافة مع المصدر معنوية تفيد المضاف تعريفا أو تخصيصا بخلاف

---

١) أوضح المسالك جـ ٢ صـ ٢١٧ .   ٢) الهمع ٢ / ٩٢

إضافة اسم الفاعل فهي تفيد التخفيف (١) لأنها إضافة لفظية .

تاسعاً : المصدر يدل علـــى الحدث المطلق (٢) والوصف المجرد ، أما اسم الفاعل فيدل على صفة وحـدث تعلقت بذات قامت بها أو وقعت منها مثل : فاهم الدرس ، وجالس فى المنزل .

عاشراً : يأتى المصدر على صيغة اسم الفاعل واسم المفعول وقد ينوب المصدر عن اسم الفاعـل ، أو اسم المفعول ، مما يدل على الترابط الوثيق بين هــــذه الأنواع الثلاثة فمثال : مجىء المصدر على زنه اسم الفاعل : العافية تقول عافانى الله معافاه (٣) وعافيه ، والعاقبه نحو : عقب الولد أباه يعقبه عقبا وعاقبه إذا خلفه والباقية فى قوله تعالى : « فهل ترى لهم من باقية (٤) » أى بقاء .

والفاضلة : بمعنى العطية الفاضلة ، والكاذبه : بمعنى الكذب ، رقم قائما أى قياما كما جاء المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو : رجل عدل وصوم .

وقد يأتى المصدر على صورة اسم المفعول به نحـو : الميسور بمعنى اليسر والمعسور بمعنى : العسر ، والمفتون بمعنى الفتنة قال تعـالى : بأيكم المفتون (٥) أى الفتنة على قول ، ونحـو : المرفوع والموضوع ، وهما نوعان من السير ، والمفعول : أى الفعل والمجلود بمعنى الجلد .

كما جاء المصدر بمعنى اسم المفعول ، نحو : هـذا خلق الله (٦) أى مخلوقه

---

١) شرح التصريح جـ ٢ صـ ٢٧
٢) المصدر السابق ٢ / ٦٥
٣) شرح الشافية ١ / ١٧٥
٤) الحاقة ٨
٥) سورة نون الآيه ٦
٦) لقمان ١١

وهذا لفظه أى ملفوظه . ونحو ذلك من نحو : العسر واليسر .

ومذهب سيبويه (١) فيما سبق لا يؤيد مجىء المصدر على وزن اسم المفعول وجعل كل ذلك صفة للزمان أى الزمان الذى يوسر فيه ويعسر فيه على حذف الجار كقولهم : المحصول أى المحصول عليه وهكذا .

الفرق بين المصدر والفعل :

أولا : من المعلوم أن المصدر يدل على الحدث المجرد ، وهو أصل الاشتقاق للفعل بأنواعه الثلاثة والمشتقات السبعة على القول الأرجح كما وضحنا ذلك سابقاً . أما الفعل فيدل على الحدث بمادته ، والزمن بهيئته وصيغته كما يقول سيبويه (٢) : فالمصدر لصيق بالفعل ، لأن كلا منهما يدل على الحدث ، وهو بسيط فى معناه ، أما الفعل فهو مركب الدلالة حدثا وزمنا ، فالعلاقة بينهما وثيقة ، ودلالة المصدر على الفعل دلالة جزئية ، لأن جزء الفعل .

ثانياً : رأينا أن الفعل لابد له من الفاعل ظاهراً أو ضميرا مستترا ولا يمكن أن يخلو فعل من فاعله خلافا للكسائى (٣) فى ذلك إستدلاله غير دقيق فإن الفاعل فى البيت :

فإن كان لا يرضيك حتى زدنى • إلى قطرى لا اخالك راضيا (٤)

---

١) وانظر شرح الشافية ١ / ١٧٥ ٢) الكتاب ١ / ٢٥

٣) شرح الأشمونى جـ ٢ صـ ١٢ .

٣) البيت من الطويل لسوار بن المضرب انظر الخصائص ٢/٤٣٣ والمحتسب ٢ / ١٩٢ والأمالى الشجرية ١ / ١٨٥ وابن يعيش ١/٨٠ والعينى ٢/ ٤٥١ والتصريح ١ / ١ / ٢٧٢ والأشمونى ٢ / ٤٥ ومعجم الشواهد ١ / ٤٢٢ .

هو الحالة العامة المفهومة من البيت كقوله تعالى : حتى توارت بالحجاب (١) أى الشمس ، ولا دليل عليها من اللفظ ، وإن كان المقام يحددها بالمراد ، أما المصدر فيحذف فاعله ، لأنه جيء به ليدل على وقوع الحدث فى الأزمنة الثلاثة على سبيل الاطلاق لا أن يكون مسندا لما بعده بخلاف الفعل الذى أنشيء لهذا الفرق . قال أبو الحسين بن أبى الربيع (٢) :

« يحذف الفاعل من المصدر نحو : « أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما (٣) » بخلاف الفعل فإنه لا يحذف معه ، لأن فى ذلك نقضا للغرض ، لأنه بنى للإخبار عنه ، والمصدر لم يبن لفاعل ولا مفعول ، وإنما يطلبهما من جهة المعنى ، فكما يحذف معه المفعول يحذف الفاعل ، لأن بنية المصدر لهما سواء » .

ثالثاً : يجوز أن يقترن المصدر بأل فى بعض أحواله والفعل لا يقترن بها الا ضرورة أو شذوذاً .

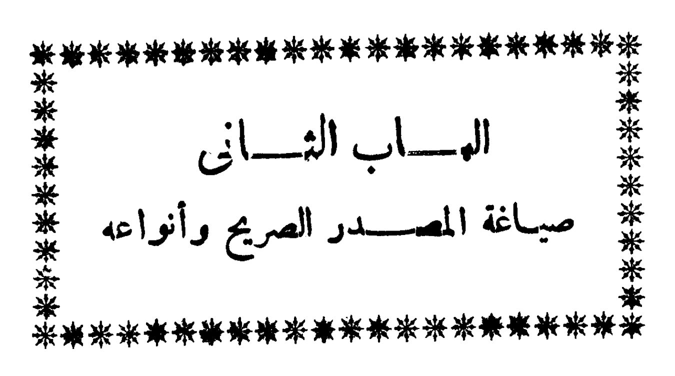
رابعاً : المصدر بصياغاته وأبنيته واسع الجنبات فى السماع والقياس ، والحديث عنه طويل متعدد . أما الفعل فله أبنيته الخاصة به مع الثلاثى وغيره وتكاد تكون محدودة فدائرة الفعل أضيق كثيراً من دائرة المصدر .

لذلك كانت دراسته تحتاج إلى جهاد ودأب وتأن كبير لمعرفة صيغه من الأسلوب العربى ، فضلا عن أن معرفة حاله عند الإضافة تحتاج إلى عمق وفهم كذلك كانت دراسته تحتاج إلى طول نظر فى الأساليب .

خامساً : الفعل لا ينون أما المصدر فينون ، لأنه اسم من الأسماء .

---

١) سورة ص الآية ٣٢   ٢) الأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨٤   ٣) البلد ١٤



البـــاب الثـــانى

صياغة المصـــدر الصريح وأنواعه

صياغة المصـــدر الصريح وأنواعـه

أنواع المصدر :

للمصدر أنواع ثلاثة (١) :

١ - مصدر صريح .   ٢ - مصدر مؤول .

٣ - مصدر مسبوك بغير سابك وهو المتصيد من الفعل .

وإليك الحديث عن كل نوع بالتفصيل .

أولا : المصدر الصريح :

والمراد به : ما يأتى على صورة كلمة واحدة بأوزان محددة ، وردت عن العرب واستنبطها العلماء من الكلام المأثور ، ودرسوها دراسة وافية ووضعوا لها الضوابط المحددة التى تجمع أفراداً مختلفة منه ، لا يشاركها غيره فيها .

أنواعـــه : وللمصدر الصريح أنواع ثلاثة وهى :

١ - المصدر الأصلى .   ٢ - المصدر الميمى .

٣ - المصدر الصناعى .

ودونك بيان كل نوع فيها بصورة مفصلة . فنقول :

١ - المصدر الأصلى : وهو المراد عنـــد الاطلاق(٢) ويدخل فى نوع المصدر الأصلى ، الدال عـلى المرة والهيئة ، فوق دلالته عـلى المعنى المجرد من الحدث ، فهو يدل مع ذلك على الوحدة وهى المرة ، أو على الهيئة .

(١، ٢) الهمع ١/١٨٦

أما المصدر الأصلي : فلا يدل بذاته إلا على المعنى المجرد منه (١) وهو الحدث ولا علاقة له بزمن أو مكان أو عدد أو مرة أو هيئة أو شيء آخر إلا بقرينة لفظية زائدة على لفظه كوصفه أو ذكر عدد متصل به فهو في دلالته الأساسية خال من التقييد ، وهو المبهم ، ثم يؤقت .

قال ابن يعيش (٢) : وينقسم المصدر إلى مبهم نحو : ضربت ضربا وإلى مؤقت نحو : ضربت ضربة وضربتين فالمعنى به : أن المصدر يذكر لتأكيد الفعل نحو : قمت قياما ، وجلست جلوساً ، فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على مادل عليه الفعل أكثر من تأكيده ، ثم تأتي الزيادة على فائد الفعل نحو : ضربة وضربتين ، بدلالة الكمية والوصف نحو : قياما طويلا .

ومعناه : هو مادل على الحدث المجرد غير مبدوء بميم زائدة ، ولا مختوم بياء مشددة بعدها تاء تأنيث مربوطة نحو : ضرب ، تقدم . وهذا النوع لابد أن يشتمل على حروف فعله كضرب من ضرب أو أكثر منه نحو : إكرام من أكرم ، واستخراج من استخرج ولا يكون أنقص من الفعل حروفا إلا إذ عوض نحو : عدة ، زنة من وعد ، وزن وهكذا ويشمل اسم المرة والهيئة ، ولكن بتقييدها بالمرة والهيئة ، ولكل منهما صيغة محددة تفرق بين كل نوع عما سبق .

---

١) النحو الوافي ج ٣ ص ١٥٦ ، ١٨٦ .

٢) شرح المفصل ١ / ١١١ بتصرف .

أولا : « أبنيـــة مصادر الثلاثى »

المصدر أما أن يكون لفعل ماض ثلاثى أو غير ثلاثى ، ولا يتجاوز ستة أحرف ، والثلاثى منه إما مفتوح العين كضرب وجلس أو مكسور العين نحو : فهم وأسف أو مضموم العين نحو : شرف وكرم وكل من مفتوح العين أو مكسورهـا قد يكون متعديا وقد يكون لازما ، أما المضموم العين فلا يكون إلا لازما .

ومصادر الثلاثى سماعية تعتمد على نقل الأئمة الاثبات منذ زمن بعيد ، باطلاعهم الواسع الدقيق على الفصيح من كلام العرب ، ودراستهم لهـا فى جد ودأب حتى جمعوا لنـا المصادر ، واستخلصوا ظواهرها اللغوية وخواصهـا المختلفـة وصنفوها تصنيفا محـدداً بعنوان خاص به تشمل أفرادا خاصة به فى قواعد محددة مستنبطة من كلام العرب المأثور ، مما يفيد المولودين لينطقوا بما نطق به العرب ، وعلينا أن نعمل بمـا استنبطوه بدون حاجة إلى الرجوع إلى الأصل الذى عنه أخذوا وإلا كان جهداً ضائعاً ، ووقتاً لن يأتى بجديد لأنهم أئمـة كبار عدول ثقات فلا يجوز رد روايتهم واستنباط قواعدهم الذى بذلوا فيها الجهد الجهيد .

يقول ثعلب : « لولا القراء لما كانت عربية ، لأنهم خلصوها وضبطوها » .

وقد وضع ابن جنى فى الخصائص بابا سماه « باب اللغـة تؤخذ قياساً (١) » ونص فى كتابه السابق (٢) « ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » .

---

١) ١ / ٣٦٧   ٢) ١ / ٤٤

وعلى ذلك يقرر العلماء أن مصدر الثلاثى سماعى وغير قياسى قال الرضى(١) :
« وهو من الثلاثى سماع ومن غيره قياس نقول أخرج إخراجا واستخرج استخراجا ، وترتقى أبنية مصادر الثلاثى إلى اثنين وثلاثين فى الأغلب » .

حكم القياس فى المصدر الثلاثى :

ولكن إذا وجدنا فعلا لا مصدر له قد ورد عن العرب ، فهل تقتصر على السماع الوارد فيه ، ولا نزيد ، فلا نأتى له بمصدر على نظيره الذى نطق به العرب مثل علم ، وشكر فالوارد عن العرب علم ، وشكر ، وشكور ، ونظائره وردت لكل ثلاثى متعد على وزن فعل نحو : ضرب ضربا ، وفهم فهما .
فهل نقف عند الوارد فقط ، ولا نصوغ له مصدراً على فعل كأمثال بأن نقول : علما وشكرا ، اختلف العلماء فى ذلك على مايلى :

أولا : سيبويه :

يرى ومن أيده أن كل الضوابط التى ذكرها لمصادر :فعل الثلاثى يجب أن يقتصر فيها على الوارد عن العرب ، ومع الوارد لايجوز التصرف فى مصدر جديد لم ينطقه العرب ، لكن إن ورد فعل ولم نعرف عن العرب أنهم نطقوا بمصدره جاز استخدام القياس بتطبيق الضابط المستنبط من كلام العرب ، وقد تكفل ببيانه فى كتابه .

ثانياً : الفـــراء :

أما الفراء وموافقوه فيرون أن ماقيس على كلام العرب ، فليس استخدامنا

١) شرح الكافيه ٢ / ١٩٢

المصدر القياسي مع السماعي الا كاستخدمنا الألفاظ والكلمات التي تجرى عليها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم في أساليبنا الخاصة التي ننشئها إنشاء يختاره كل منا على حسب مايراه، ويؤلفها تأليفاً مبتكراً لم تنطق به العرب نصاً ولم تعلم عنه شيئاً، وإن كان يسير على هيئة التركيب العربي (١) مادة وترتيباً وضبطاً على حدودهم العامة، فهى أساليبنا ومن صنعنا، وفي الوقت نفسه أساليب عربية صميمة لجريانها على النظام العربي، فلا داعى عنده لمنع استخدام المصدر القياسي مع وجود المصدر السماعي .

ثم إن رأى سيبويه السابق يقتضى منا أن نرجع لكل الطاف المختلفة وخطيل البحث حتى نطمئن إلى عدم وجود مصادر سماعية للفعل حتى نستعمل له مصدراً قياسياً وهذا فيه من العنت والرهق مايجعل تحقيقه مستحيلا ومؤدياً إلى الانصراف عن اللغة، لأنه جهد لايقدر عليه حتى خاصة الناس بل عامتهم .

فضلا عن أن واقع الحياة يدعونا إلى القياس على ماورد حتى نجابه الحياة في علومها وفنونها المختلفة، والا عقمت اللغة عن مواكبة حركة الحياة وتجددها المستمر، لذلك كان رأى الفراء فيه يسر وحكمه، ومسايرة لطبائع الأشياء وتسهيل أمام الراغبين في تعلمها وجعلها الأساس المكين لتقدم الحياة اللغوية وانهاضها إلى التعبير الحي الدقيق عن النواحي الحياة المتعددة بدلا من الاستعانة بغيرها من اللغات، ووسم اللغة بالعجز والقصور .

---

١) ج ٤ ص ٥ - ٦٤ هارون .

لذلك كان رأى الفراء دقيقا حكيما فعمل به لنسد هذه الفجوة ، تلك مع المصدر السماعى اشتقاق مصدر قياسى على نهج السماعى .

وقد حكى الرضى (١) مذهب الفراء حيث قال « قال الفراء إذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره بعنى قياس أهل نجد أن يقولوا فى مصدر مالم يسمع مصدره من فعل المفتوح العين « فعول » متعديا كان أو لازما ، وقياس الحجاز بين فيه فعل متعديا كان أو لازما هـذا قوله » والمشهور ماقدمنا ، وهو أن مصدر المتعدى فعل مطلقا ، إذا لم يسمع ، وأما مصدر اللازم ففعول من فعل المفتوح العين ، ونقل من فعل المكسور ، وفعالة من فعل ، لأنه الأغلب فى السماع فيرد غير المسموع الى الغالب » .

وأرى :

أن الرضى فى هذه القضية على حق فى رد غير المسموع على الغالب المسموع ورأى الفراء فى قصره الرد على لغة نجد والحجاز فقط قد ضيق المتسع وأهمل أن الضوابط ظواهر أخذت لهجات العرب بعامة ، فلا داعى للاقتصار على بعضهم دون النظرة الواسعة كا رأى الرضى ـ رحمه الله ـ وهذا ما أميل إليه .

أما باقى الأفعال التى وردت مصادرها عن العرب فلا خلاف فى أن لها ضوابط وقواعد تسير عليها وإن كانت أغلبية لا تعرف كاملة إلا بالعودة إلى المعجمات العربية .

---

١) الشافيه ١ / ١٥٧

وإليك أوزان الثلاثي بنوعيه المتعدي واللازم :

١ - أولا : إن كان الماضي ثلاثيا متعديا سواء أكان مفتوح العين نحو : قتل خلق ، قطع ، صحيحاً كما سبق أم معتلا مثل : وعد ، باع ، قال ، رمى غزا ، عاب ، راد . أو مهموزا نحو : رأم « بمعنى حب » أو تضعيفا مثل دق ، رد .

أم مكسور العين صحيحاً نحو : شهد ، عمل ، لحى ، لغم ، شرب أو معتلا مثل : وطيء ، خاف ، فنى ، أو مهموزا مثل : أمن ، سئم أو مضعفا حس ، شد فالغالب الكثير على مصادر هذه الأفعال أن تكون على فعل تقول في الجميع : قتل ، خلق ، قطع ، وعد ، بيع ، قول ، رمى ، غزو ، عيب ، رود ، رأم ، دمار ، رد ، شهد عمد ، أمن ، شأم حس ، وشد وطء ، خوف ، فنى ، لحس ، لقم ، شرب .

وقد جاءت كما يقول سيبويه (١) : بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فعول نحو : لزمه لزوما ، ونهكه نهوكا ، جحدته جحودا . أو فعل : حلبها حلبا ، وطردها طرداً . أو فعل نحو : خنقه خنقا ، وكذب كذبا كما جاء على فعل نحو : الشرب والشغل أو فعل : نحو قاله قيلا أو فعيل نحو ضريب . أو فعال نحو كذبته كذابا ، وكتبته كتابا أو فعلان نحو حرمه حرمانا ، ووجد الشيء وجدانا ، وحسبانا ، وغشيانا أو فعلان نحو الشكران والغفران كما قالوا : الشكور كما قالوا : نكيت العدو نهاية ، وحميته حماية .

---

(١) ٤ / ٥ بتصرف يسير .

والواقع أن الذى ذكره سيبويه بعد الوزن الكثير الغالب فيه وهو فعل إلا إن دل على حرفه وصناعه فالكثير فيه فعال : نحو خاط خياطه ، وصنع صناعه . وما عدا ذلك ـ نادر لا يقاس .

ولذلك أحسن سيبويه صنعا بعد عرض هذه الأمثلة حين قال(١) : « فانما هـذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ، ولا يقاس عليها ولكن الأكثر يقاس عليـــه » .

وشدد ابن مالك (٢) فى القضية فشرط لفعل المكسور أن يفهم عمـــلا بالفم نحو : لقم لقما . وشرب شربا . وبلع بلعـا ، وهـــذا أمر عجيب فسيبويه لم يشترط ذلك . وسوى بين ضرب وحبس . وشرب واقم .

ومنع ابن جودى قياسها : أى مصدراً لعل فعل فقال : لا يدركه مصادر الفعل الثلاثى إلا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع »

ثانياً : فعل : اللازم المكسور العين :

مصدر فعل اللازم المكسور العين يكون على وزن « فعل » بفتح العين صحيحا كان هذا الفعل أو معتلا نحو : أسف أسفا (٣) وألم ألما وفرح فرحا وجوى جوى . ووجل وجلا . وعور عوراً أو مضعفـا نحو : شل شللا ولم يدل الفعل على لون أو عيب مثل : حفر . سمر . وحمر . أدم وإلا كان على وزن فعله تقول : حفره . وسمره . وحمره . وأدمه أو دل على معالجة نحو : قدم وصد . ولصق وإلا كان مصدرها على فعول تقول :

---

١) الكتاب ٤ /٨ ٢ ، ٣) الهمع ٢ /١٦٧

قدرم . صعود ولصوق .

أو دل على معنى ثابت نحو : يئس (١) فيكون على فعولة نحو : يبوسة .

قال سيبويه (٢) : « وجاء رابضد الزهد والفرض على بناء « الغرض » وذلك هوى يهوى هوى . وبطن يبطن بطنا ، وتبن تبنا . وما جاء من الأدواء نحو : وجع وجعا . وحبط حبطا . ومثله من ذوات الياء ردى يردى . ولوى لوى » .

وفيما سبق يقول ابن مالك (٣) :

فعل قياس مصدر المعدى * من ذى ثلاثة كرد ردا
وفعل اللازم بابه « فعل » * كفرح وكجوى وكشلل

ثالثاً : مصدر فعل « اللازم المفتوح العين » :

وكان صحيح العين أو معتلها أو مضعفها فإن المصدر منه يكون على وزن « فعول » نحو : قعد قعودا . وركع ركوعا . وخرج خروجا (٤) ووقف وقوفا ، وغابت الشمس غيوبا . ودنا يدنو دنوا . ومضى مضيا ومر مروراً .

قال سيبويه (٥) : « وأما كل عمل لم يتعد إلى منصوب ، فإنه يكون فعله على ماذكرنا فى الذى يتعدى ، ويكون الاسم فاعلا ، والمصدر يكون فعولا وذلك نحو : قعد قعودا . وهو قاعد . وسكت سكوتا وهو ساكت . وجلس

---

١) النحو الوافى ٣ / ١٦١ ٢) ٤ / ١٦ ، ١٧ ، ١٨ بتصرف .
٣) الألفية ص ٤٠ ٤) الهمع ٢ / ١٦٧
٥) الكتاب ٤ / ٩

جلوسا وهو جالس . وثبت ثبوتا وهو ثابت . وذهب ذهوبا وهو ذاهب وقالوا : الذهاب والثبات فبنوه على فعال كما بنوه على فعول ، والفعول فيه أكثر ، وقالوا : ركن يركن ركونا وهو راكن ، وقد يجيء معتل العين منه على فعل أو فعال نحو : نام نوما وصام صوما وصياما وقام قياما وهكذا .

ومحل ماسبق ما لم يدل على إباء وامتناع نحو : أبى . نفر . جمح . شرد فإن المصدر من ذلك يكون على فعال تقول : أبى إباء ، ونفر نفارا ، وجمح جماحا ، وشرد شرادا ، وهكذا . أو يدل على علة ومرض فمصدره يكون على فعال نحو : سعل سعالا ، وعطس عطاسا ، ورعف أنفه رعافا أو دل على صوت فمصدره مع الفعال ، فعيل نحو : صرخ صراخا وصريخا ، ونعب نعيبا ونعابا والفعل أكثر نحو : صهلت الخيل صهيلا ، وأزت القدر أزيزا والفعيل أيضا مصدر لما دل على نوع من السير نحو : ذمل ذميلا ، ورحل رحيلا . ورمل رميلا ، ويختص الفعال في الصوت بالمنقوص نحو : رغا رغاء وثغا ثغاء فلا يأتي منه الفعيل ، كما غلب الفعيل في المضعف مثل نق نقيقا ، شحج شحيجا ، وفح فحيحا . وهكذا .

أو دل على حرفة أو ولاته نحو : كتب ، وخاط ، وولي ، نقب . تجر . سفر أمر فالمصدر منها على فعاله : تقول : كتابة . خياطة . ولاية . نقابة . تجارة . سفارة . إمارة .

قال سيبويه (١) فيما سبق : « وأما السكات فهو داء كما قالوا : العطاس

---

١) الكتاب ٤ / ١٠ بتصرف .

وقالوا : عمرت الدار عمارة فأتوا كما قالوا : النكاية ، وكما قالوا : قصرت الثوب قصارة حسنة ، فأما الوكالة والوصاية والجراية ونحوهن ، فإنما شبهن بالولاية لأن معناهن القيام بالشيء وعليه الخلافة والإمارة والنكاية والعرافة وبما تقاربت معانيه جاءوا به على مثال واحد نحو : الفرار . والشراد . والشماس والنفار . والطماح . وهذا كله مباعدة .. وقالوا : النفور . والشموس . والشبوب والشبيب من شب الفرس . وهي معان سبعة كما ذكر التصريح (١) .

وهكذا يعرض سيبويه مصادر الثلاثي اللازم من المفتوح العين ، وأنه يأتي على صيغ كثيرة ، ولكن الصيغ السابقة كثيرة أغلبية ، وقد يأتي المصدر على غيرها .

وفي مصدر فعل اللازم السابق يقول ابن مالك - رحمه الله - (٢) :

وفعل اللازم مثل قعدا	له فعول باطراد كغدا
ما لم يكن مستوجبا فعالا	أو فعلانا نادر أو فعالا
فأول لذى امتناع كأبى	والثانى للذى اقتضى تقلبا
للدا فعال أو لصوت وشمل	سيرا وصوتا الفعيل كصهل

رابعاً : مصدر الفعل المضموم العين وهو لازم دائماً :

إذا كان الفعل الثلاثي المضموم العين فإن المصدر منه يكون إما على وزن : فعولة نحو : عذب . وصعب . خشن . يبس ، فالمصدر يكون منها على عذوبة

---

١) ٢ / ٧٤   ٢) الألفية ص ٤٠ ط صبيح

وصعوبة . وخشونة . ويبوسة ، وإما على فعـالة تقول في : ملح . وشنع وظرف . ملاحة . شجاعة . ظرافة ، وإما على فعل نحو : حسن وقبح من حسن وقبح .

يقول سيبويه (١) : « هذا باب أيضاً في الخصال التي تكون في الأشياء ، أما ما كان حسنا أو قبيحا ، فإنه مما يبنى فعله على فعل يفعل ، ويكون المصدر فعالا وفعالة وفعلا . وذلك قولك : قبح يقبح قباحة وبعضهم يقول : قبوحه ، فبناه على فعولة كما بناه على فعالة ، ووسم يوسم وسامة ، وقال بعضهم وساما فلم يؤنث كما قال : السقام والسقامة ، ومثل ذلك جمل جمالا » .

ثم قال : وقالوا أيضا : ضخم ، ونحو ذلك : فخم وعبل ، جهم .

فكأن مصدره يجيء على فعال . وفعالة . وفعل . وفعل . ويفعل نحو : الصغر والكبر . والقدم والقطم » .

وفي ذلك يقول ابن مالك (٢) :

فعولة فعـالة لفعلا • كسهل الأمر وزيد جزلا

وقد عرض الكتاب أوزاناً أخرى غير ما سبق (٣) كما أن أبا حيـان في ارتشاف الضرب (٤) قد أكثر من هذه الأوزان التي لم تدخل تحت هـذه الضوابط وكلها ترجع إلى السماع ، ومكانها هو كتب المعجمات اللغوية .

ولذلك يقول صاحب التصريح (٥) بعد شرحـه لضوابطها كما ذكرها

---

١) الكتاب ٤ / ٢٦ ٢) الألفية ص ٤٠٠ ٣) ٤ ص ٥ وما بعدها

٤) جـ ١ ص ٢٢١ وما بعدها ٥) جـ ٢ ص ٧٤

ابن مالك في ألفيته ، « فهذه نبذة من المصادر ، وهي كثيرة لا تكاد تنضبط ، وذكر في التسهيل فيها تسعة وتسعين مصدرا منها أحد وعشرون تنقسم ثلاث كل ثلاثة متوازية فيما عدا حركة الفاء » .

ولذلك أحسن ابن مالك حيث قال :

وما أتى مخالفا لما مضى ٭ فبابه النقل كسخط ورضا

ثانياً : مصادر غير الثلاثي :

الفعل إن كان غير ثلاثي بأن كان مجرداً رباعيا نحو : دحرج . كفهر طمأن ، أو كان ثلاثيا وزيد عليه حرف مثل : أكرم . ضارب . كرم ، أو حرفان نحو : تقاتل وانكسر . واحمر ، أو ثلاثة أحرف نحو : استخرج احمار . اعشوشب ، فإن المصدر منه يأتي على قياس مطرد ، ولا يشذ عنه إلا في النادر القليل فيحفظ ولا يقاس عليه .

قال الرضي (١) : « وهو من الثلاثي سماع ، وفي غيره قياس فتقول : أخرج إخراجا ، واستخرج استخراجا » . وإليك بيان كل على حدة :

أولاً : مصدر فعل الرباعي :

قال سيبويه (٢) وأما فعلت فالمصدر منه على « التفعيل » جعلوا التاء التي في أوله بدلا من العين الزائدة في « فعلت » وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال فغيروا أوله كما غيروا آخره وذلك قولك : كسرته تكسيرا ، وعذبته تعذيبا » ا . هـ

---

١) الكافية ٢ / ١٩٢ ٢) الكتاب ٤ / ٧٩

وعلى ذلك فمصدر فعل « الصحيح اللام على « تفعيل ، قال تعالى : وكلم الله موسى تكليما (١) وتقول : علمتــــه تعليما ، ونصرته تنصيرا ، ونزل الكتاب تنزيلا ، فان كان معتل اللام نحـو : ربى ، ورى ، زكى ، نمى ، اسمى فيجب حذف ياء التفعيل وتعويض تاء مربوطة فى الآخر فيها تقول : ربى تربية ، ورى توريه ، وزكى تزكية ، ونمى تنمية ، وسمى تسمية وشذ الحـذف بدون تعويض فى قول الشاعر :

باتت تنزى دلوها تنزيا * كما تنزى شهلة صبيا (٢)

والقياس : تنزية ـ فلم يعوض التاء المربوطة آخر المصدر عنها ، وإن كان مهموز اللام نحو : جزء ، نبأ ، خطأ ، هنأ فإن مصدرة يكون على تفعلة تقول تجزئة ، تنبئة ، تخطئـة ، وتهنئـة ـ قال صاحب التصريح (٣) : وقد يستغنون غالبا عن التفعيل بتفعله فيما لاق همزة نحو : خطأ تخطية ، وهنأ تهنئة وجزأ تجزئة ، ووجهوه بأن مثل : تخطيئا يجوز فيه إبدال الهمزة ياء قياسا مطردا لأنها همزة متحركة بعد ياء زائدة كخطيئة ، فلما اطرد الإبدال المذكور صارت اللام كأنها وضعت ياء ، فالتحق بباب التعزية ومن غـــير الغالب تخطيئا وتهنيئا وتجزيئا » .

فكأنه أجاز فيه إبدال الهمزة ياء وهـــذا هو الغالب أو جمله على تفعيل

---

١) النساء ١٦٥ ٢) البيت لم يعرف قائله : وتنزى تحرك ـ الشهلة العجوز ، وانظر الشافيه ١/١٦٥ وشرح التصريح ٢/٧٥ والاشمونى ٢/٣١٢

٣) جـ ٢ ص ٧٥ .

وجعله من غير اعتمادا على كلام أبي زيد الذى ادعى أن التفعيل فيه أكثر من التفعلة فى كلام العرب ، وهذا يخالف ماعليه الكتاب فقد ذكر فيه تفعله فقط واعتبر أن ذلك هو الوارد عن العرب قال « ولا يجوز الحذف أيضاً فى تجزئة وتهنئة وتقديرهما : تجزعة وتهيئة لأنهما ألحقوهما بأختيهما من بنات الياء والواو كما ألحقوا أرئت بأقت حين قالوا : أريت (١) » .

وهو بذلك ـ رحمه الله ـ يشير إلى جواز صياغة ما كان على فعل الصحيح اللام أيضاً على مفعله نحو : جرب تجربة ، وجزع تجزعة ، والأكثر التفعيل .

ويجوز مجيء المصدر منه على فعال بالتشديد أو بالتخفيف نقول : كذب كذابا و كذابا قال تعالى : « وكذبوا بآياتنا كذابا (٢) » وقرىء بالتخفيف (٣)

قال أبو حيان : وقيل : « هو مصدر على غير المصدر » والواقع أنها صيغة أصلية للمصدر بدليل قول سيبويه : وقد قال ناس : كلمته كلاما ، وحملته حمالا أرادوا أن يجيئوا به على الأفعال فكسروا أولة وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه ، ولم يريدوا أن يبدلوا حرفا مكان حرف ولم يحذفوا . وقد قال الله عز وجل « وكذبوا بآياتنا كذابا » .

قال الرضى (٤) : « وأما كذاب بالتخفيف فى مصدر كذب ، فلم أسمع به » والأولى أن يقال . . . إنه مصدر كاذب أقيم مقام مصدر « كذب » كما فى قوله

---

١) الكتاب ٤/ ٨٣ ٢) النبـــأ ٢٨

٣) انظر ارتشاف الضرب ٢٢٧/ ١ والبحر المحيط ٨/ ١٢٥

٤) الشافيه ١١/ ١٦٦

تعالى : « وتبتل إليه تبتيلا (١) » .

يريد أنه اسم مصدر ، وليس بمصدر خالفا لسيبويه فى قصده بأنه مصدر حيث قال : هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل ، لأن المعنى واحد ، وأورد الآية السابقة .

ويزيد الكوفيون (٢) صيغة جديدة وهى « التفعال » لأن أصلها التفعيل الذى يفيد التكثير ، قلبت ياؤه ألفا ، فأصل التكرار التكرير .

وقال السيوطى (٣) : وزعم بعضهم قياس « التفعال » .

وقال الفراء : هو من التفعيل ، وزعم قوم قياس : « فعيلى » . ا . هـ

وقال العلامة الأشمونى (٤) : « والتفعال كله بالفتح إلا هذين على أنهما عند سيبويه « التبيان والتلقاء » بالكسر ، اسمان وضع كل منهما موضع المصدر » .

ويروى أبو حيان فى ارتشاف الضرب (٥) هذه المصادر المخالفة ويعقب عليه بقوله : « وهذه المصادر التى شذت عن القياس أكثرها يسميها معظم النحاة أسماء مصادر لا مصادر ، ويسميها بعض اللغويين مصادر لفعل لم تجر عليه ، ولا مشاحه فى الاصطلاح ، ومن المصادر ما يجىء على تفعال كالتكرار والترداد وهى كثيرة ، وذكر بعضهم أن ذلك مقيس ومذهب البصريين أنه مصدر يدل على الكثرة ، وليس مبنيا على فعل المشدد العين الذى يراد به

---

١) المزمل ٨ ٢) الهمع ٢ / ٦٨ ٣) شرح الأشمونى ٢ / ٣١٤

٤) جـ ١ ص ٢٢٨ ت د / النحاس ط . الخانجى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٥) الكتاب ٤ / ٨٢ وشرح الشافية ١ / ١٦٧

التكثير . ثم قال : وزعم الأعلم أنهما مصدران وشذ فى كسرتهما ومعناهما التكثير وهو مخالف لنص سيبويه ، وإنما جاء كسر التاء فى هذا الوزن فى أسماء تحفظ نحو تمساح ، ا . ه

وسيبويه يرى أنها صيغة أخذت من الثلاثى للمبالغة ، قال (١) : هذا باب ما تكثر فيه المصدر من فعلت ، فتلحق الزوائد ، وتبنيه بناء آخر . . وذلك قولك : فى الهذر التهذار ، وفى اللعب التلعاب ، وفى الصفق : التصفاق وفى الرد الترداد ، وفى الجولان : التجوال ، والتقتال والتسيار ، وليس شىء من هذا مصدر فعلت ، ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فعلت على فعلت ، وأما التبيان : فليس على شىء من الفعل لحقته الزيادة ولكنه بنى هذا البناء فلحقته الزيادة ، ونظيرها التلقاء ، ا . ه

وأستطيع بعد هذا العرض أن أوجز مصادر فعل الصيغ الآتية :

١ - يأتى فى الأغلب على « فعيل » إن كان صحيح الآخر نحو : تعليم فى علم فإن كان معتل الآخر جاء على تفعله ، ورأى سيبويه بحذف المد ، لأنه المحذوف فى الصحيح نحو : تجربة ، والمهموز نحو : تهنئة ، خلافا للأخفش الذى يرى أنه على وزن تفعيلة ، لأن الحذف للطرف وهى محل التغيير .

٢ - قد يأتى على وزن « فعال » نحو : حسال ، كذاب ، وقد يخفف الوزن فيكون على « فعال » والحدث معناه ، وإن اختلفوا فى حقيقته هل هو مصدر ؟ أو اسم مصدر ؟ أو مصدر لفعل ليس موجودا فى الكلام .

---

١) الشافيه ج ١ ص ١٦٨

٣ - قد يأتي على فعّال « على رأي الفراء والكوفيين كالتكرار والترداد - وهو رأي جيد أميل إليه وأؤيده حتى تتسع مفردات اللغة بكثرة صيغ المصادر وجعله سيبويه من الثلاثي .

٤ - قد يأتي المصدر على قلة على زنة « فعيلى » كالحثي والرميا والحجيزى ونفاه الرضى (١) .

٢ - مصدر « أفعل » الرباعي - وما كان مبدوءاً بهمزة وصل :

إذا كان الفعل رباعيا مبدوءا بهمزة قطع نحو : أكرم ، أحسن ، أمر ، أبلى فإن مصدره يكون على وزن « إفعال » بكسر أدلة ، وزيادة ألف بعد ثالثة وقبل الآخر تقول : إكرام ، إحسان ، إقرار ، إبلاء - قال صاحب الهمع(٢) « ولأفعل إفعال سواء أكان صحيحا أم معتلا أم مضاعفا متعديا أم لازما كأكرم إكراما ، وأمسى إمساء ، وأحل إحلالا ، وأعطى إعطاء » .

ومعتل العين قياسه كذلك ولكن تنقل حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها فتقلب العين ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ماقبلها الآن ، فيلتقي ساكنان وهما الألف المنقلبه عن العين وألف المصدر نحو : أقام ، أجاب والأصل : إقوام وإجواب ، فتنقل حركة الواو ، إلى الجيم الساكنة الصحيحة ، ثم تقلب الواو ألفا لما سبق فتصير إقاام - إجااب - ثم يحذف أحد الألفين والألف الأولى بالحذف عند الخليل وسيبويه(٣) هي الثانيه قياساً على حذف مدة نحو :

---

١) الشافيه ج ١ ص ١٦٨ ٢) ٢ / ١٦٧

٣) الشافيه ١ / ١٦٥

تعزية ، ولسكونها زائدة ، وقربها من الطرف ، والأطراف محل التغيير ووزنها إفعـــله .

أما الأخفش والفراء فيرى أن المحذوف الألف الأولى ، لأن الأول يحذف للساكنين إذا مدا كما فى : قل . وبع . ووزنها : إفالة .

وقال الرضى : وأجاز سيبويه أيضا عـــدم الإبدال نحو : أقام اقاما ، واستجاز استجازا ، استدلالا بقوله تعالى (١) « واقام الصلاة » فالتعويض عنده عـــلى ذلك جائز وليس بلازم بخلاف التعويض عنده فى التعزية ، إذ لم يسمع .

وخص الفراء ذلك بحال الاضافة ليكون المضاف إليه قائما مقام الهاء ، وهو أولى لأن السماع لم يثبت إلا مع الاضافة ، كاقام الصلاة ، واستنار البدر والأصل إقامة الصلاة ، واستنارة البدر . لحـــذف التاء لسد المضاف إليه مسدها .

وقد أيد الأخفش الفراء (٢) فى ذلك ، وحكى : أجاب إجابا بالحذف فى غير الاضافة وقد يرد عن العرب بلا إعلال تنبيها على الأصل الذى كان متبعا نحو : أغيم . أغيل ، وقياس ذلك أغام . أقال ، ولكن العرب لم تمله وصححته ولا ضير فى ذلك إذن فمصدر الرباعى المبدوء بالهمزة أن يكسر أوله ، ويزاد ألفا قبل الآخر ، وهذا قياس كل ما أوله همزة وصل من الفعل الماضى الخماسى والسداسى نحو : اقتدر ، انقلب ، أحمر ، استخرج صحيح العين كما سبق أو

---

١) النور الآية ٣٧ ٢) شرح التصريح ٢/٧٥

معتلهما نحو : استجاب . واستجار . واعتاد ، فإن المصدر فيهما بكسر أولها وزيادة ألف قبل آخرهما تقول : اقرار . انقلاب . احمرار . استخراج . استجابة . استجارة . اعتبار . اختيار . انقياد . ولا بد أن تكون همزة الوصل أصلية . بأن لا يكون الفعل أصله تفاعل كتطاير . وتطير تقول : اطاير بإدغام التاء في الطاء ، واجتلاب همزة الوصل وعلى ذلك فمصدره لا يكون بكسر ثالثه . ولا تزاد ألف قبل آخره بل يضم الحرف الذى قبل الآخر نظراً إلى الأصل نحو : اطاير . ايطاير . اطايرا . وطير يطيرا . اطيرا ، أو كان حرفا مقارباً للتاء نحو : اختصم . اهتدى تقول : خصم خصام . وهدى هداء .

قال الشيخ خالد : (١) : « وجملة الأفعال الماضية التى أولها همزة وصل ، فاقا وخلافا خمسة وعشرون ولا تكون إلا خماسية أو سداسية » .

فإن كان الفعل السابق معتل العين نحو : استقام . استبان . عمل فيه ماعمل فى مصدر «أفعل» المعتل العين من النقل والقلب أى نقل حركة العين الى الساكن الصحيح قبلها وقلب العين ألفا والأصل : استقوام . استبيان . ثم يحذف احدى الألفين استقاام . استباان ويعوض عنه التاء المربوطة آخرا ، تقول : استقامة . استعاذة . والخلاف فى المحذوف فيه كسابقه .

وقد يرد فى الأسلوب صحيحا غير معتل تنبيها على الأصل فيكون فصيحا فى الاستعمال . شاذاً فى القياس كقوله تعالى (٢) : « استحوذ عليهم الشيطان » ومنه قول العرب : استفوق الجمل . واستتيست الشاة وهكذا .

---

١) التصريح ٢ / ٧٥ ٢) المجادلة ١٩

قال سيبويه (١) «وأما ما لحقته الزيادة من بنات الأربعة، وجاء على مثال: «استفعلت» وما لحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة، فإن مصدره يجيء على مثـــال «استفعلت» وذلك أحر نجمت أحر نجاما، واطمأننت اطمئنانا»، فالمصدر يكون على وزن «استفعال» أي بكسر أوله وثالثه، وزيادة ألف قبل آخره. وقال أيضا: هذا باب ما لحقته الهاء عوضا لما ذهب، وذلك قولك أقمته إقامة، واستعنته استعانة، وأريته إراءة، وإن شئت لم تعوض، وتركت الحروف على الأصل. قال الله عز وجل: «لاتلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة (٢)».

وقالوا: أريته إراء مثل أقمته إقاما، لأن من كلام العـــرب أن يحذفوا ولا يعوضوا».

يريد أن التعويض بعد الحذف في «أفعل واستفعل» جائز لوجود السماع بالحذف بلا تعويض بخلاف الحذف في «تفعلة» فالتعويض واجب لعـــدم السماع فيه بالحذف بلا تعويض.

٣- مصدر «فاعل»:

اذا كان الفعل رباعيا على وزن «فاعل» نحو قاتل، جاهد، رابط، خاصم جالد. وكان صحيح الفاء كما سبق فإن مصدره المطرد على المفاعلة، وقد يأتي على فعال، ولا يتعين نحو: قاتل قتالا ومقاتلة، وجاهد مجاهدة وجهاداً، ورابط مرابطة ورباطا. وخاصم مخاصمة. وخصاما. وجالد مجالدة وجلاداً وقد يتعين

---

١) الكتاب ٤/ ٨٥   ٢) النور ٣٧

المفاعلة فقط اذا كان معتل الفاء نحو : يامن وياسر فتقول : ميامنة . ومياسرة . وتمتنع يمانا ويسارا . قال صاحب التصريح (١) : « لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم : انه لم يوجد منه الا اليسار لغة فى اليسار والا : الييعار جمع يعر وهو الجدى » .

واللازم عند سيبويه « المفاعلة » وقد نص على ذلك بقوله (٢) : « وأما فاعلت ، فإن المصدر منه الذى لا ينكسر أبداً « مفاعلة » جعلوا الميم عوضا من الألف التى بعد أول حرف منه . والهاء عوض من الألف التى قبل آخر حرف . وذلك قولك : جالسته مجالسة . وقاعدته مقاعدة . وشاربته مشاربة »

وقد علق السيرافى (٣) على تعليل سيبويه السابق بأن كلام سيبويه فى هذا مختل : وذلك أنه جعل الميم عوضا من الألف التى بعد أول حرف منه وذلك غلط . لأن الألف التى بعد أول حرف منه هى موجودة فى مفاعلة . ألا ترى أنك تقول : قاتلت . وبعد القاف ألف زائدة . وتقول : مقاتلة فى المصدر . وبعد ايقاف ألف زائدة . فالألف موجودة فى المصدر والفعل فكيف تكون الميم عوضا من الألف والألف لم تذهب ؟

وأرى :

أن تعليل سيبويه سديد ، لأن كلامه ينصب على الأصل من مصدر «فاعل» بأنه فيعال فاجتمع عندنا ألفان ألف الفعل الذى حذفت . وعوض منه الميم الأولى فى الصيغة المطردة « مفاعلة » سماعا ، وجعلوا الهاء عوضا من الألف

---

١) ٢/٧٩ ٢) الكتاب ٤/٨٠ ٣) حاشية المصدر والصفحة السابقة

التى فى المصدر الأصلى وهو « فيعال » بدليل قوله بعد ذلك : « وجاءت كما يجيء المفعل مصدراً والمفعلة ، إلا أنهم ألزموها الهاء لما فروا من الألف التى فى قيتال . وهو الأصل . وألف « مفاعلة » ليست هى ألف « فاعل » لأن ألف المصدر ، تخالف ألف الفعل لتبـاين ذاتيهما ، فكلام سيبويه مستقيم كما قال (١) : وجاء كالمفعول ، لأن المصدر مفعول ، وهو مخالف للعامل وهو الفعل فالألف فى المصدر جاءت عوضا عن ألف فاعل بعد صياغة « مفاعلة » من الفعل .

وأما صيغة « فعال » وهى الصيغة الأصلية لفاعل نحو « قتال » فإن الاصل منها : قيتال لحذفوا الياء لكثرتها فى كلامهم ، مكتفين بدلالة الكسرة عليها قال الرضى (٢) : « وأما فعال فى مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياس إذ أصله : قيتال » وقال فى الشافيه (٣) : « وفعال فى فاعل متصور « فيعال » والياء فى مكان ألف فاعل » .

وقد صرح بذلك سيبويه بقوله (٤) : وجاء « فعـال » على فاعلت كثيراً ، كأنهم حذفوا الياء التى جاءت بهـا أولئك فى قيتـال ، وأما المفاعلة فهى التى تلزم ولا تنكسر » .

وقال السيرافى (٥) : « وقد يدعون الفيعـال ، والفعـال فى مصدره ولا يدعون مفاعلة . قالوا : « جالسه مجالسه ، وقاعدته مقاعدة » .

---

١) الكتاب ٤ / ٨٢ ٢) شرح الكافيه ٣ / ١٩٢

٣) ج ١ ص ١٦٦ ٤) الكتاب ج ١ / ٨٧ ٥) حاشية الكتاب ٤ / ٨٠

قال فى شذا العرف (١) :

وقد يمتنع الفعال نحو : الجلاس ، والقصاد ، لأنهما لم يسمعا ، وأصل : فعال فيعال . وهذه لغة أهل اليمن ، ثم حذفت الياء تخفيفا » .

٤ - مصدر الرباعى المجرد والملحق به :

الرباعى الأصلى الذى يبنى عليه الفعل ، ولا يجوز حذف حرف منه نحو : دحرج ، طمأن ، كفهر ، ودلهم ، زلزل فان المصدر الكثير منه يكون على « فعللة » وهو المقيس فيه تقول : دحرج دحرجة ، وطمأن طمأنة ، وكفهر كفهرة ، ودلهم دلهمة ، وزلزل زلزلة ، وسرهفت الصبى (٢) سرهفة ، ويأتى أيضا على « فعلال » ولكنه سماعى الا فى المضعف كزلزل . فهو قياس فيه تقول : دحراج . سرهاف . زلزال . وسواس . وشواش « وهو كلام فيه اختلاط » - قال فى التصريح (٣) :

« ما ألحق به (فعللة) والملحق بفعلل ستة أبنية وهى : بيطر بيطرة ، وهو قل قلة ، وجلبب جلببة ، وجهور جهورة ، وسلقى سلقية . وقلنس قلنسة وزاد بعضهم : سنبل . وشريف الزرع . عذيط . وتابل . ويرنأ لحيته (٤) » فما سبق قياس منه : ولم يسمع على « فعلال » فى المضعف الا فى : سرهاف

---

١) ص ٤٥ ٢) أحسنت غذاءه ٣) ٢/ ٧٦

٤) معانيها على التوالى : عالج ، كبر وضعف عن الجماع ، لبس الجلباب ، رفع صوته ، استلقى على ظهره ، لبس القلنسوة ، طال ورقه ، خضبها بالحناء .

وحيقال ودحراج قياس . وليس بسماعي كما نص على ذلك الصيمرى (١) وغيره وعلى ذلك نقول (٢) : برهم . بهرج برهمة . بهرجه فقط على فعللة .

وذهب ابن مالك في التسهيل (٣) : إنه يكون على « فعللة » أي بزيادة هاء التأنيث في آخره أو فعلال ، بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره مثل : زلزال وحزالج .

قال العلامة الأشموني (٤) : واجعل من فعلال وفعللة ثانياً لا أولا وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو ظاهر كلام التسهيل .. ثم قال : يجوز في المضاعف من « فعلال » فتح أوله وكسره وليس في العربية فعلال ، إلا في المضاعف والكسر هو الأصل ، وإنما فتح تشبها بالتفعال » .

وذهب الكسائي (٥) والفراء وصاحب الكشاف الى أنه الزلزال » بالكسر المصدر ، وبالفتح الاسم ، وكذلك : القمقاع ، والوسواس . وأجاز قوم أن يكونا مصدرين » أ . هـ .

ويرى الصبان (٦) : أن المطرد في المصدر من « فعلال » هو الكسر ، وأن الفتح ندر في قولهم : « وسوس الشيطان وسواسا » ووعوع الكلب وعواعا وغطغط السهم في مروره غطغاطا إذ التوى ، وأن غير ذلك من المفتوح للوصفية المقصود بها المبالغة » وتجويز الزمخشري الفتح في المصدر الذي لم

---

١) حاشية الخضري ٢ / ٣٢ ٢) انظر مع سكوت طرفه .

٣) ص ٢٠٨ ٤ ، ٥) شرح الاشموني على الصبان جـ ٢ ص ٣١٤

٦) حاشية الصبان ٢ / ٣١٤ والتسهيل ص ٢٠٨

يسمع فتحه قياسا على ماسمع : يرد بأن النادر لا يقاس » .

وعلى ذلك فيراد اسم الفاعل فى الزلزال بمعنى : المزلزل ، والوسواس بمعنى الموسوس ، والمضاعف قد يراد به ماسبق ، وقد يراد به المصدر قليلا نحو : بلبال ، وخلخال وزلزال ، وهذا كثير ، والقليل من غير المضاعف نحو : خز عال أى ظلع ، وهذا مانقله الفراء ، وزاد ثعلب : قهقارا . وزاد أبو مالك قسطالا بمعنى قسطل وهو الغبار - وقد صرح بذلك الرضى فى الشافية (١) .

ويقول سيبويه (٢) فيما سبق : « هذا باب مصادر بنات الأربعة » . فاللازم لها الذى لا ينكسر عليه أن يجىء على مثال فعللة ، وكذلك كل شىء ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة ، وذلك نحو : دحرجته دحرجة وزلزلته زلزلة وحوقلته حوقلة . وزحولته زحولة .

وانما ألحقوا الهاء عوضا من الألف التى تكون قبل آخر حرف وذلك ألف زلزال ، وقالوا : زلزلته زلزالا وقلقلته قلقالا . وسرهفته سرهافا » ا. هـ

فالمصدر على فعللة أو فعلال فى المضعف وغيره كما مثل سيبويه وفعلال بكسر الفاء ، وقد فتح العرب أيضا الفاء فيها قال :

وقد قالوا : الزلزال ، والقلقال ، ففتحوا كما فتحوا أول التفعيل فكأنهم حذفوا الهاء وزادوا الألف فى « الفعللة » والفعللة هنا بمنزلة المفاعلة فى فاعلت والفعلال بمنزلة الفيعال فى فاعلت ، وتمكنهما هنا كتمكن ذينك هناك » ا . هـ

---

١) جـ ١ ص ٢٠   ٢) الكتاب جـ ٤ ص ٨٥

مصدر الفعل المبدوء بالتاء الزائدة :

إذا كان الفعل الماضي مبدوءا بتاء زائدة، نحو : تعلم . تقدم . وتبصر . وتخرج ، ونحو ذلك ، فإن مصدره يأتى فيه بضم رابعه تقول : تعلم . تقدم . وتبصر . وتخرج وتدحرج تدحرجا . وتكفهر تكفهرا . فالماضي خماسي دائما وقد بدىء بتاء زائدة ، وأصله تفعلل ، وما كان عـــلى وزنه في الحركات والسكنات وعدد الحروف وإن لم يكن من بابه ، ومجموع ذلك عشرة أبنية وهى : تفعل نحو تجمل تجملا ، وتفاعل مثل : تغافل تغافلا ، وتفعلل مثل تلمـــلم تلملما وتفعيل نحو : تبيطر تبيطرا ، وتمفعل مثل : تمسكن تمسكنا ، وتفوعل نحو : تجورب تجوربا ، وتفعنل مثل : تقلنس تقلنسا ، وتفعول نحو ترهوك ترهوكا ، وتفعلت نحو : تعفرت تعفرتا ، وتفعلى نحو : تسلقى تسلقيا . لكن تقلب فيه الضمة قبل الياء كسرة (١) .

ويجب إبدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياء وجوبا حتى لا يؤدى عدم القلب إلى وجود مالا نظير له في اللغـــة العربية ، إذ ليس فيها اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة نحو : تعالى تعاليا ، توانى توانيا ، تفانى تفانيا فإذا كسر ماقبل الألف فتقلب الألف ياء مثل تعالى تعاليا وهكذا .

وقد يحدث إدغام فى الفعل بعد إبدال فتتغير صورته نحو : تدافع وتثاقل فتدغم التاء فى الدال ثم يؤتى بهمزة الوصل لسكون الأول بسبب هذا الادغام فتقول : ادافع واثاقل والمصدر منه : تدافعا ، تثاقلا ثم يحدث فيه الادغام

١) انظر شرح التصريح ٢ / ٧٦

فتقول : اداركا ، إثقالا . مراعاة لصورة الفعل الحالية بعد صورته الأصلية ، ومثلها : اترس . اطير . اظالم . اسمع . وهذا الادغام مطرد في الماضي والمضارع والأمر ، والمصدر ، واسمي الفاعل والمفعول (١)

قال سيبويه (٢) - رحمه الله - « وأما مصدر تفعلت فإن التفعيل ، جاءوا فيه بجميع ماجاء في تفعل ، وضموا العين ، لأن ليس في الكلام اسم على تفعل ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر فعلت ، ولا غير الياء ، لأنه أكثر من فعلت فجعلوا الزيادة عوضا من ذلك .

من ذلك قولك : تكلمت تكلما ، وتقولت تقولا .

وأما الذين قالوا : كذابا فإنهم قالوا . تحملت تحمالا . أرادوا أن يدخلوا الألف كما أدخلوها في أفعلت واستفعلت ، وأرادوا الكسر في الحرف الأول كما كسروا أول إفعال واستفعال ، ووفروا الحروف فيه وقردهما فيهما » ا.هـ

فسيبويه يجعل كما كان على وزن تفعل صيغتين هما : تفعل . بضم الرباعي وتفعال تقول : تحمل تحملا ، وتحمالا ، وتعلم تعلما وتعلاما وهكذا .

وحكم عليها بالشذوذ صاحب التصريح ، ولم يجعلها صيغة أخرى لتفعل .

تلك هي أشهر المصادر القياسية لغير الثلاثي من الماضي الرباعي والخماسي والسداسي وتسير على قواعد مضبوطة ، وما خرج عنها نادر لايقاس عليه ، فيحفظ مثل تراحى القوم رميا بكسر الراء والميم وتشديد الياء والقياس : تراميا وحوقل : حيقالا والقياس حوقلة ، وأشذ حوقالا بالفتح ، لأنه مخصوص

---

١) شرح الشافية ٣ / ٢٩٠ ٢) الكتاب ٤ / ٧٩

بالمضاعف ، واقشعر جلده ، قشعريرة ، بضم القاف وفتح الشين ، والقياس اقشعرارا ، ونزى ، تنزيا والقياس تنزية (١) .

وفي مصادر غير الثلاثي يقول ابن مالك - رحمه الله :

وغير ذي ثلاثة مقيس	مصدره كقدس التقديس
وزكه تزكية . وأجملا	إجمال من تجملا تجملا
واستعذ استعاذة ثم أقم	إقامة وغالبا - ذا - التا لزم
وما يلي الآخر مد وافتحا	مع كسر تلو الثان مما افتتحا
بهمز وصل كاصطفى وضم ما	يربع في أمثال قد تلملما

فعلال أو فعللة لفعللا	* واجعل مقيسا ثانيا لا أولا
لفاعل الفعال والمفاعلة	* وغير ما مر السماع عادله (٢)

ومن المصدر الصريح : « اسم المرة »

وهو مصدر صريح يدل على الحدث مقيدا بدلالته على الوحدة بخلاف المصدر السابق الصريح الذى يدل على المعنى المجرد غير مقيد بزمن أو مكان أو عدد أو هيئة ، فإذا غير في صورته اللفظية على وزن خاص للدلالة على شيء محدد كالوحدة والمرة سمي بالمصدر الدال على المرة .

معناه :

اسم مصاغ من المصدر على وزن خاص ليدل على الحدث مقيدا بالوحدة

---

١) شرح الشافية ١ / ١٧٨ ٢) الألفية ص ٤١

نحو : ضرب ضربة . فهم فهمة . وشرح شرحة . وجلس جلسة . فكل كلمة مما سبق تدل على حدث وقع مرة واحدة .

أوزانه :

أولا : يصاغ من الثلاثي فيكون على وزن « فعلة »(١) : فتدل على المرة فوق دلالتها على المعنى المجرد من الحدث ، تقول : من أخذ أخذه . وقعد قعدة . وجال جولة . فإن كانت صيغة المصدر الأصلي موضوعة على « فعلة » هفوة . رأفة . رحمة . صيحة . فيجب زيادة كلمة أخرى لتدل على المرة تكون صفة أو قيام قرينة من الأسلوب تدل على المرة نحو : إن رحمة واحدة من الله لعباده كافية لغفران ذنوبهم . ونحو : أهلك الله قوم لوط بصيحة لم تتكرر . ولو كان مصدره على فعلة حول أيضا الى فعله نحو : عزه ونشد في مكسورهما .

شروط صوغها :

يشترط لصوغ « فعله » التي للمرة شرطان (٢) :

١ - أن تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة لا لما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل . والتفوق ، والغباء .

٢ - ألا تكون تلك الصفة ثابتة كالحسن والظرف والقبح والطول والقصر . أي لا بد أن تكون غير ثابتة ومتنقلة نحو : القرب . الأخذ . القعود الجولان ونحو ذلك .

---

١) الشافية ١/ ١٧٨ ٢) حاشية الخضرى ٢/ ٣٢ ، ٣٣ بتصرف .

قال سيبويه (١) : « وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على الأصل ، لأن الأصل « فعل » فإذا قلت الجلوس والذهاب ، ونحو ذلك فقد ألحقت زيادة ليست من الأصل ، ولم تسكن من الفعل » . . فكان ماجاء على « فعل » أصله عندهم الفعل في المصدر ، فإذا جاءوا بالمرة جاءوا بها على « فعلة » كما جاءوا بتمرة على تمر وذلك : قعدت قعدة ، وأتيت أتية » .

ويستدرك الرضى فى الشافية على كلام سيبويه بأن من المصادر مايرد بالتاء نحو : نشدة ، فلا يمكن أن يدل على المرة مع دلالته على صيغة المصدر بل لابد من إضافة حتى يدل على المرة منه ، لذلك يرى أن « فعلة » فى الثلاثى ليست عامة بل هو إما مجرد من التاء أولا . ولذلك قال (٢) : اعلم أن بناء المرة إما أن يكون من الثلاثى المجرد أو غيره ، والثلاثى المجرد إما مجرد من التاء أولا ، ثم قال مؤيداً سيبويه حيث رأى أن جميـــع مصادر الثلاثى مطلقا على فعل « والذى أرى أنك ترد ذا التاء أيضاً من الثلاثى إلى « فعلة » فتقول : نشدة نشدة بفتح النون » .

ومعنى ذلك أن ما بنى على التاء لابد من قرينه أو صفة لتدل على المرة منه بهذه الزيادة . ولكنه يرى أن مجىء فعله بدون الوصف كاف فى الدلالة فليس بلازم عنده القرينة أو الوصف .

---

١) الكتاب ٤/ ٤٥ ٢) ١/ ١٧٩

ثانيا : ويصاغ من غير الثلاثي : بمجيء مصدره الأصلي نحو : انطلاق ودحرجة من دحرج ، ثم تزيد في آخره تاء التأنيث للدلالة على المرة منه تقول انطلاقة واخراجه ، واستغفارة وذلك إذا لم يكن مصدره مختوما بها ، فإن ختم بها نحو : دحرجة ، تعزية زدت عليه وصفا بكلمة الواحدة تقول : دحرجته دحرجة واحدة ، وعزيته تعزية واحدة .

ومع ذلك فإن العلامة الرضى يرى أن الوصف بواحدة ليس بلازم ، وأن حذفها لا ينقص دلالتها على المرة يقول (١) : والأكثر الوصف في مثله بالوحدة لرفع اللبس نحو : عزيته تعزية واحدة ، ولو قلنا : بحذف تلك التاء والمجيء بتاء الوحدة فلا بأس » .

والمصدر الأشهر هو الذي يصاغ منه الوحدة لا الغريب منه تقول (٢) : دحرج دحرجة واحدة ، ولا تقول : دحراجة ، وكذلك لا تقول : قاتلت قتالة ولا كذبت كذابة » .

ويقول أيضاً : « وقد شذ في الثلاثي حرفان لم تحذف منهما الزوائد ، ولم يردا إلى بناء فعلة ، بل ألحق بهما التاء كما هما ، وهما : إتيانة ولقاءة ويجوز : أتية ولقية على القياس » .

ويقول سيبويه (٣) : وقالوا : أتيته إتيانة ، ولقيته لقاءة واحدة - ونحو : اتيانه قليل » .

---

١) الشافية ١ / ١٧٩ ٢) المصدر نفسه ١ / ١٨٠

٣) الكتاب ٤ / ٤٥ وص ٨٧ منه .

اسم الهيئـــة :

وإذا أردنا أن تدل على الهيئة بمصدر الثلاثى ، فوق دلالة على المعنى المجرد

قال سيبويه (١) : - رحمه الله - « هذا باب ماتجىء فيه « الفعلة » تريد بهـا ضربا من الفعل ، وذلك قولك : حسن الطعمة ، وقتلته قتلة سوء ، وبئست الميتة . وإنما تريد الضرب الذى أصابه من القتل والضرب الذى هو عليه من المطعم . ومثل هذا الركبة والجلسة والقعدة » .

ومعناه :

هو ماصيغ من الفعل ليدل على نوع خاص من الحدث كما ذكر سيبويه نقول : ضربت ضربة أى ضربا موصوفا بصفة . وتلك الصفة إما أن تذكر نحو : جلس جلسة حسنة . أو تكون معلومة بقرينة الحال كقول النابغة :

ها إن تاعذرة إن لم تكن نفعت • فإن صاحبها قد تاه فى البلد (٢)

أى عذر بليغ . هذا إذا لم يكن المصدر مختوما بالتاء نحو : نشدة . دوية . عزة وخوة . فإن بنى عليهـا دل على الهيئة منه بالصفة . أو قرينة أخرى نقول . نشدة الضالة نشدة عظيمة . أو نشدة الملهوف فإن كان مصدره على فعلة بفتح الفـاء نحو : رحمة حولناه للدلالة على الهيئة منه على فعلة نقول : رحمة تنفع ورحمة تصفع ، وهكذا . .

أما إن كان الفعل غير ثلاثى نحو : دحرج . أقام . استفاد . تعلم . استقر

---

١) ج ٤ ص ٤٦ وما بعدها . ٢) البيت من البسيط فى ديوانه ص ٢٤ وانظر شرح التصريح ٢ / ٢٢٥ ومعجم الشواهد ج ١ ص ١١٨

فلا تصاغ منه اسم هيئة ، وإنما يعتمد على الوصف أو القرينة فى الدلالة على الهيئة فليس له صيغة واردة فى العـــرب نقول : التحدث الكثير سبب للملل والنفور من صاحبه ، الاستماع العاقل دليل على جودة العقل وحسن الافادة ، وهكذا .. وما ورد عن العرب فى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه مثل : اختمرت خمرة والمراد غطت رأسها بالخمار ، وانتقبت نقبة » أى غطت وجهها بالنقاب وتعمم الرجل عمة ، أى غطى رأسه بالعمامة ، وتقمص قمصة ، أى غطى رأسه بالقميص .

قال صاحب التصريح (١) : بعد أن أورد هذه الصيغ الشاذة « وكان القياس عدم الحذف إلا أنهم هدموا بنية المصدر ، وبنوا « الفعلة » حرصا على البيان »

وفيما سبق يقول ابن مالك ـ رحمه الله ـ :

وفعـــلة لمـــرة كجلس * وفعلة لهيئة كجلسة (٢)

فى غير ذى الثلاث « بالتاء » المرة * وشذ فيه هيئة كالخمرة

النوع الثانى من المصدر الصريح : المصدر الميمى :

ويأتى المصدر من الثلاثى المجرد ، فيفيد مع الحدث العـام قوة فى الدلالة وتأكيداً له وتلازم صيغة الأفراد بصورة مطردة قياسية ، وأوله ميم لا تدل على المفاعلة ، وإنما على زيادة التأكيد فى الحدث الدال عليه المصدر ـ ويكون على صيغة « مفعل » بفتح العين أو بكسرها .

---

١) جـ ١ ص ٧٧ ٢) الشافية ١ / ١٦٨

فيأتى على « مفعل » بفتح العين إن اعتلت لامه كرمى ، ومغزى . ومرمى من رمى . غـــزا ، أو صحت لامه وفاؤه فتفتح كذلك مثل : حصد يحصد مجتهد وعرف يعرف معرف ، وفهم يفتهم مفتهم . فإن كان مثـــالا واويا صحيح الآخر ، نحو : وعد وزن . وقع فإن المصدر الميمى منه على مفعل بكسر العين نقول : موعـد . موزن . موقع . وهكذا من الفعل الثلاثى ، أما المثـال اليائى متفتح العين نحو : ميسر .

قال الرضى (١) : « وأما مكرم ومعون ولا غيرهما فنـا دوان حتى جعلهما الفراء جمعاً لمكرمة ومعونة ، وذلك على ماهو مذهبه فى نحو : تمر وتفاح ، وقد جاء مهلك بمعنى الهلك ، ومـألك ، وجاء فى بعض القرارات « فنظاره إلى ميسرة (٢) »

وأما مفعل : بكسر العين فى المثال الواوى ، لأنه معتل دائب ألزمه العرب وجهاً واحداً وهو كسر عينه على « مفعل » تشبيهاً بمضارعه يفعل بكسر العين حيث مضارعه وعد يعد . والعرب تشبه الشىء بالشىء فتعطيه حكمه ، وإن لم يكن مثله فى جميع حالاته .

قال سيبويه (٣) : وحدثنـا يونس وغيره أن ناسـا من العرب يقولون فى وجل يوجل ونحوه موجل وموحل ، وكأنهم الذين قالوا : يوجل فسلموه فلما

---

١) الألفية ص ٤١   ٢) قال ابن جنى هذه القراءة قراءة مجاهد والآن من البقرة رقم ٢٨٠ وفى اتحاف فضلاء البشر ص ١٦٦ وهى قراءة وراقه ابن محيص .   ٣) الكتاب ٤ / ٩٢

سلم وكان يفعل كيوكب ونحوه شبهوه به وقالوا : مودة ، لأن الواو تسلم ولا تقلب » .

قال الرضى (١) : وقد يجىء فى الناقص والمفعل ، مصدراً بشرط التاء كالمعصية والمحمية ، وجاء فى الأحرف المعيشة . قال سيبويه فى « مطلع الفجر » بالكسر أى طلوعه ، وجاء بالفتح والكسر المحمدة ومذمة ، ومعجز ، ومعجزة ومظلمة . ومعتبة . ومحسبة . ومضنة . وبالضم والكسر المعذرة وبالفتح والضم : الميسرة . وجاء بالتثليث : مهلك ومهلكة . ومقدرة . ومأدبة وجاء بالكسر وحده : المكبر . الميسر . المحمل . المرجع . المجىء . المبيت . المشيب . المعيب . المزيد . المسير . المعرفة . المعذرة . المأوية . المعيشة . والمعيشة ، ثم قال : فشذوذ التاء المفتوح العين شاذ من جهته ، ا . هـ

وقد نقل الصبان (٢) عن التسهيل مما شذ من معتل اللام فى المصدر من غصى . حمى ، وأوى له . مرزاه . معصيه . محميه : مأوية . مرزية . ومأوى الإبل » . ومما شذ من الصحيح وأورد أمثلة كما ذكرها الرضى سابقاً » .

وهذا كله من الفعل الثلاثى .

أما غير الثلاثى فيأتى بزنة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة ، وفتح ما قبل الآخر مثل قوله تعالى : « ومزقناهم كل ممزق (٣) » وكقول الشاعر :

أظلوم إن مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم (٤)

---

١) شرح الشافية ١ / ١٧٠ ٢) جـ ٣ / ص ٢١٧ ٣) سبأ ١٩

٤) البيت سبق الحديث عنه ص ١٠

ومن أنواع المصدر الصريح ـ المصدر الصناعي :

المصدر الصناعي جامد يؤول بالمشتق ، وهو قياسي (١) أجازه مجمع اللغة العربية في القاهرة وجاء في قراره : « حاجتنا إلى المصدر الصناعي ماسة في علم الكيمياء وغيره من العلوم ، وقد قال العلماء إنه من المولد المقيس على كلام العرب وتخريجه سهل لأن هذا المصدر مكون من اللفظ المزيد عليه ياء النسب وتاء النقل على رأى أبي البقاء في الكليات » ا . هـ

ثم جاء في المحضر بعد ذلك ما نصه « أن عضواً آخر قرأ نصوصا من شرح القاموس في مادة « كيف » ونصوصا أخرى من كليات أبي البقاء ، وأن مناقشة الأعضاء في هذه النصوص انتهت إلى القرار الآتي وهو : إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء » ا . هـ

وعلى ذلك فيصح القياس عليه واستعماله في التعبير اللغوي لحاجتنا الماسة إلى في العلوم الحديثة المعاصرة .

والمراد به : كل لفظ جامد أو مشتق ، اسم أو غير اسم ، زيد في آخره حرفان ، ياء مشددة ، بعدها تاء تأنيث مربوطة ليدل على مجموع الصفات الخاصة بذلك اللفظ .

فمثلا كلمة : الوطن فالمراد به الأرض التي يعيش فيها المرء ، فإذا أضيف إليها الياء المشددة ، بعد تاء التأنيث المربوطة دلت على مجموع صفات مختلفة يختص بها الوطن مثل : الدفاع عنه والجهاد في سبيله ورفعة شأنه والاعتزاز به .

---

(١) محضر جلسات الانعقاد الأول ص ٤٢٦ .

وجعله موضع فخر الانسان وعزته وهكذا .

وكلمة : « إنسان » فمعناها الأصلى الحيوان الناطق ، وهو معنى عضوى يتصل بجسم الانسان ووظيفة هـــذا الجسم . فإذا اتصلت به الياء المشددة مع التاء المربوطة نقلت « إنسانية » تغيرت الدلالة السابقة وأريد بها معنى جـــديدا يشتمل على مجموعة صفات تختص بالانسان وترفعه من الرحمة والشفقة والكرامة والجد ، وأصبح المعنى الأول غير مراد .

ومثل ذلك : عرب . وعربية . وحيوان وحيوانية . واشتراك واشتراكية وهو اسم جامد مؤول بالمشتق . حكمه الاعرابى كسائر الأسماء فيقع فاعلا ومفعولا به ونعتا وحالا وغـير ذلك من سائر الأنواع . فقول « الانسانية » يجب أن تتقدم إلى الامام فهى مبتدأ ، ونقول : تقدمت الانسانية فى الصناعة تقدما مذهلا . فهى فاعل . ونقول : أحببت الانسانية ففعلت لها كل عجيب فهى مفعول به ، ونقول أيضاً : هـذا الرجل الانسانى جـــدير بكل تقدير واحترام ، فوقعت صفـة للمبتدأ السابق ، ومثلا : كانت الإنسانية تعيش فى ظلام حالك ، فجـــاء الإسلام فرفع شأنها ، وأصبحت الإنسانية عالية الشأن رفيعة المقدار .

وحاجة العصر لهـــذا المصدر كبيرة فى العلوم المختلفة من الكمية والماهية ونحو بحوث كيميائية وطبيعية وربانية ونحوية وصرفية .

والحق أنه لم يرد عن العرب منه إلا كلمات قليلة مثل (١) : إسلامية ، عربية

---

(١) النحو الوافى ٣ / ١٥٧ وحاشيتها .

ولكن كثر اشتقاقه فى العصر العباسى فى زمن الترجمة ، فشاع وفشا فى كل العلوم .

بناء « مفعلة » :

ويبنى من الاسم الثلاثى اللفظ أو الأصل اسم على صيغة « مفعلة » نحو : مفسدة ، ومبخلة ، مجهلة ، ومسبعة ، مظبأة ، مأسدة ، وغير ذلك على هذه الصيغة من اسم ثلاثى للدلالة على أحد شيئين :

أحدهما : بيان سبب كثرة ما اشتقت منها نحو : مفسدة تقول الشباب مفسدة للمرء إذ لم يصنه الخلق القويم ، وقالوا : الولد مجبنة ، مبخلة . أى سبب للجبن والبخل ، وكفر المنعم مخبثة ، والشراب مطيبة للنفس ، والطعام محسنة للجسم والحرب مأثمة ومعتمة ، وكثرة الشرب مبولة : أى سبب لكل ماسبق (١) .

الثانى : الدلالة على مكانها ومحلها . هذ الأرض مأسدة ، ومسبعة مذأبة ومثعلة . ومضأة وممشاه أى مكان الأسد ، والسباع والذئاب والثعالب والتاء والهاء لازمة لبناء هذه الصيغة فلا يقال : مأسد . ومسبع .

وقال سيبويه (٢) : أرض محياه أى كثير حياتها . وقد جاء فى المحل مفعله بضم العين .

حكى أبو عبيد (٣) : مربلة . مطبخة . مقنأة بالضم والفتح .

ولا تبنى هذه الصيغة من غير الثلاثى يقول سيبويه : فإن كان الاسم غير ثلاثى

---

١) ارتشاف العرب ١ / ٢٣٠ ٢) انظر الكتاب ٤، ٥ / ٩٤ هارون

٣) الارتشاف ١ / ٢٣٠، ٢٣١

لم يبين منه ما يدل على الكثرة إلا ما شذ نحو : أرض مثعلبة ومعقربة أى كثير الثعالب والعقارب ولا يقاس عليهما ، فلا يقال : أرض «مضفدعة» .

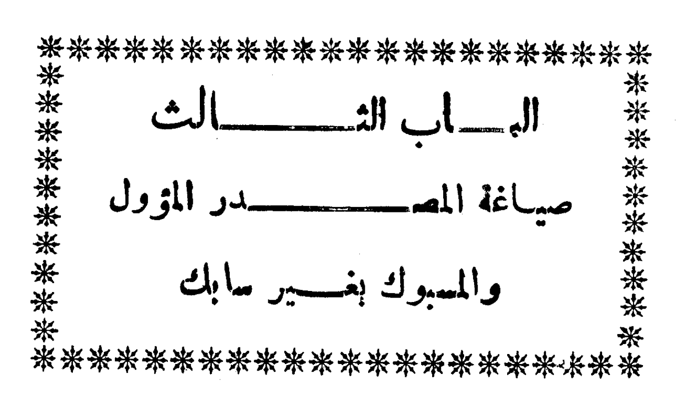
قال أبو حيان (١) : «ومن النادر قولهم : أرض معقرة على وزن مفعلة أى كثيرة العقارب كأنه رد الرباعى إلى الثلاثى ثم بنى منه مفعلة ، كأنهم لاحظوا فى العقرب معنى العقر» .

«صيغة مفعلة بين القياس والسماع» :

هذه الصيغة ورد منها أمثلة كثيرة عن العرب مثل : مخلفة ، مجدرة ، مممنه ومحركة . ومتخمة . مظبأة . للدلالة على كثرتها أو محلها ، وورودها بهذه الكثرة يدل على جواز القياس عليها . وصياغة مفعلة من الأسماء الثلاثية للدلالة على الكثرة أو المحل .

قال سيبويه (٢) : «وليس فى كل شىء يقال إلا أن يقيس» أى إن قست على ما تكلمت به العرب فهذا جائز لاتساع مفردات اللغة وزيادة روافدها لتواجه متطلبات العصر . وقد أجاز ذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة وهذا هو الرأى السديد .

(١ ، ٢) الارتشاف ١/ ٢٣٠ ، ٢٣١



الباب الثالث

صياغة المصدر المؤول

والمسبوك بغير سابك

المصـــدر المؤول

النوع الثاني من المصادر :

قد علمنا مما سبق أن المصدر هو اسم صريح يدل على الحدث المجرد ، وله صيغ وأوزان محددة تشمل كل قاعدة منها أفرادا متعددة ، وقد بيناها على حسب ماقاله علماء الصرف فكل صيغة مستقلة بنفسها لا تحتاج إلى أداة لتدرك بها ، وهـــذا هو المصدر الصريح . وهناك مصدر يحتاج إلى حرف سابك يدخل على مابعده ، فيسمى بالمصدر المؤول ، فالحرف علامة لهـــذا المصدر وأمارة عليه نحو : أن تذاكر خير لك فالمقصود الحدث أى المذاكرة خير لك ، وهذا مايسمى عند النحاة بالموصول الحرفي .

فالموصول معنـاه :

« أن لا يتم بنفسه (١) ويفتقر الى كلام بعده يقبله به لتتم اسما ، فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة فيجوز أن يقع فاعلا ومفعولا ومضافا إليه ومبتدأ وخبرا ، وهكذا .

وحرفى معناه : أن يؤول مع صلته بمصدر ، ولم يحتج إلى عائد (٢) وعرفه أبو حيان (٣) فى الارتشاف : بقوله فالحرفى هو مايسبك منه ومن صلته مصدر ، وكل هذه التعريفات مع تعريف الشيخ الخضرى (٤) القائل : بأنه

١) المفصل لابن يعيش ج ٣ ص ١٣٨

٢) انظر الهمع ج ١ ص ٨١ والتصريح ج ١ ص ١٣٠

٣) ج ١ ص ٥١٨ ٤) ج ١ ص ٧٠

كل حرف سبك ما بعده بمصدر ولم يحتج إلى عائد لا يتبين حقيقة الموصول الحرفى الذى هو موضع بحثنا الآن ، فالصلة هنا ليست لصلة الموصول الاسمى بأن تكون خبرية أبدا بل تصح أن تكون طلبية ، فتعريفهم بهذا الاطلاق ينصرف على الصلة المتعارف عليها ، لذلك كان تعريف العلامة رضى الدين تعريفا دقيقا جامعاً مانعاً يقول(١) : وهو الموصول الحرفى ما أول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجىء فى حروف المصدر ، ولا يحتاج إلى عائد ولا أن تكون صلتها جملة خبرية على قول الأكثر نحو . أمرتك أن قم ،

وعلى ذلك فالموصول فى الأصل اسم مفعول من وصل الشىء بغيره جعله من تمامه ، إذ لا يتم معناه إلا بالصلة ، ولكن الحرفى لا يحتاج إلى عائد ولا يجوز الايقاف به كما قال الشيخ يس (٢) .

أما الموصول الاسمى فيحتاج إلى عائد ، وهذا أحد الفروق بينه وبين الحرفى .

والموصول الحرفى له حروف ستة بعضها موضع اتفاق من العلماء وبعضها مختلف فى حرفيته ومصدريته ، وقد ذكر هذا الخلاف أبو حيان فى كتابه الارتشاف (٣) حيث قال : « والمتفق على حرفيته ومصدريته « أن وكى وأن» والمختلف فى مصدريته على ما تعين « لو وما ، والذى » وعدها السيوطى فى الهمع خمسة(٤) باسقاط « الذى » وجعلها من الموصول الاسمى ودونك الحديث عن كل أداة على حدة :

---

١) شرح الكافيه ج ١ ص ٣٥ ٢) حاشية على التصريح ج ١ ص ١٣٠

٣) ج ص ٥١٨ ٤) القصص الآية ٨٢

أولا - أن :

وهى حرف ثنائى الوضع بفتح الهمـــزة وسكون النون ، وهى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا مثل : أعجبنى أن ذاكرت قال تعالى : لولا أن من الله علينا لخسف بنا (١) ، ولـكنها لاتؤثر فيهـا عملا بنصبه اتفاقا خلافا لعمل إن الشرطية فى الماضى حيث تعمل الجزم فى محله ، لأن المصدرية لم تؤثر فى معنـاه شيئا فلا تؤثر فى محله وأما « إن » الشرطية فقد أثرت فيـه بقلبه الى معنى الاستقبال فلما أثرت فيه معنى أثرت فيه عملا فى محله ، والتقدير فى المثالين السابقين : أعجبنى مذاكرتك ، لولا من الله علينا فالمصدر المؤول فى المثال وقع فاعلا ، وفى الآية : وقع مبتدأ .

أو مضارعا متصرفا كذلك ، وينصبه لفظـا أو تقديرا أو محلا نحـو : « وأن تصوموا خير لـكم (٢) ، ونحو : والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى . ونحـو : أن تسعى الى الخير أحسن ، أى سعيك . وكذلك : خير للبنات أن يقمن بواجبهن الدينى والدنيوى ، فتسعى مضارع منصوب والفتحة المقدرة « ويقمن » فعل مبنى على السكون لاتصافه بنون النسوة ، وهو فى محل نصب بأن .

قال الرضى (٣) : أو مضارع ، وله فيه خاصة تأثيران آخران : نصبه وتخصيصه بالاستقبال » .

ويقول الشيخ الخضرى (٤) : وإن كانت سائر النواصب لاتدخل على غيره

---

١) القصص الآية ٨٢ ٢) البقرة ١٨٤ ٣) الشعراء ٢٨

٤) شرح الكافيه ٢ / ٢٨٧

« أى المضارع » لأنها أم الباب ، فتوسع فيها .

أما دخولها على فعل الأمر أو النهى : فيرى جمهور النحاة أنها لاتدخل على فعل الأمر أو النهى .

قال الرضى (١) : والسر فى ذلك « لأن ينبغى أن يفيد المصدر المؤول أن مع الفعل ما أفاد أن مع ذلك الفعـــل ، والا فليسا مؤولين به . . والمصدر المؤول به « أن » مع الأمر لايفيد معنى الأمر فقولك : كتبت إليه أن قم ، ليس بمعنى بالقيام ، لأن قولك : بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك : « أن قم » ويتبين بهذا أن صلة «أن» لايكون أمراً ولا نهيا ، ولو جاز كون صلة الحرف أمراً لجاز ذلك فى صلة « أن » المشددة ، وما ، وكى ، ولو ولا يجوز ذلك اتفاقا » ا . هـ

ولكن سيبويه (٢) ووافقه أبو على الفارسى يقول : « وأما قوله : كتبت إليه أن أفعل ، وأمرته أن قم فيكون على وجهين :

على أن تكون « أن التى تنصب الأفعـــال . ووصلتها بحرف الأمر والنهى كما تصل الذى بتفعل إذا خاطبت حين تقول : أنت الذى تفعـل . فوصلت « أن » بقم لأنه فى موضع أمر كما وصلت الذى فيقـــول : وأشباهها إذا خاطبت . والدليل على أنها تكون « أن » التى تنصب . أنك تدخل الباء فتقول: أو عزت إليه بأن أفعل . فلو كانت أى لم تدخلها الباء كما تدخل على الأسماء . والوجه الآخر : أن تكون بمنزلة « أى » كما كانت بمنزلة أى فى الاول » ا . هـ

---

١) شرح الكافيه جـ ٢ ص ٣٨٦ ٢) الكتاب ٣ / ١٦٢ هارون

وعلى ذلك فسيبويه يرى أنها توصل (١) بالأمر نحو : أشرت إليه بأن قم والنهى نحو : كتبت إليه بأن لاتفعل ، لأن حرف الجـر لايدخل إلا على المصدرية ، ويؤول بمصدر طلبي أى أشرت إليه بطلب القيام ، وبالنهى عن الفعل ، وبذلك لايضيع معنى الطلب بدخول « أن » المصدرية على الأمر أو النهى ، فدخول حرف الجر عليها دليل مصدريتها ، وقد قدر الزمخشرى ذلك فى قوله تعالى : « إنا أرسلنا نوحا إلى قومه أن أنذر قومك من قبل أن يأتيهم عذاب أليم (٢) » أى بالأمر بالانذار .

ولكن سيبويه فى نصه السابق يجوز الأمرين أن تكون مصدرية إذا قدرت دخول الحرف أن عليها ، وإلا كانت تفسيرية بمعنى « أى » لسبقها بجملة فيها معنى القول دون حروف ، وخلوها عن الجار لفظا .

ويرى الشيخ الخضرى (٣) جواز أن تكون « أن » زائدة مع ماسبق كالمثال كتبت إليه بأن قم أى بهذا اللفظ زيدت «أن» كراهة دخول الجار على الفعل ظاهرا ، وأن كاف فى الواقع اسما لقصد لفظه » .

ويرى أبو حيان أنها لاتوصل بالأمر وأنها تفسيرية (٤) .

وحكى ابن هشام فى المغنى(٥) عن ابن ظاهر خلافا فى الماضى والأمر لم يحكه غيره وهو : حيث زعم ابن ظاهر أنها فى الماضى ليست الداخلة على المضارع

---

١) حاشية الخضرى ١ / ٧٠ ٢) نوح ١

٣) « « ١ / ٧٠ ٤) الارتشاف جـ ١ ص ٥٢٠

٥) ص ٤٣ وما بعدها .

بدليلين أحدهما : أنها تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره .

والثانى : أنها لو كانت الناصبة ، لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد إن الشرطية ولا قائل به .

ورد ابن هشام عليه : بأن ذلك منتقض بنون التوكيد فإن تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باتفاق وبأدوات الشرط ، فإنها أيضا تخلصه مع دخولها على الماضى باتفاق .

وعن الثانى : أنه انما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد إن الشرطية لأنها ، أثرت القلب إلى الاستقبال فى معنى المضارع أثرت النصب فى لفظه .

أما الأمر : فيخالف فى ذلك أبو حيان : لأن التقدير بالمصدر يفوت معنى الأمر ، وأنهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا لايصح : أعجبنى أن قم ولا « كرهت أن قم » كما يصح ذلك مع الماضى ومع المضارع .

ورد عليه ابن هشام (١) فى دعواه : بأن فوات معنى الأمريه فى الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المعنى والاستقبال فى الموصولة بالماضى والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ، ثم إنه يسلم مصدرية « أن » المخففة مع لزوم مثل ذلك فيها فى نحو : والخامسة « أن غضب الله عليها (٢) » إذ لايفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولا مطلقا نحو : سقيا ورعيا .

وعن الثانى : أنه إنما امتنع ماذكره لأنه لامعنى لتعليق الاعجاب والكراهية بالانشاء لا لما ذكر ، ثم ينبغى له ألا يسلم مصدرية « كى » لأنها لاتقع فاعلا ،

---

١) المغنى ص ٤٤   ٢) النور ٩

ولا مفعولا ، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل ، فضلا عن أن سيبويه حكى عن العرب « كتبت إليه بأن قم » وادعاؤه بزيادة الباء وهم فاحش ، لأن حروف الجر مطلقا لا تدخل إلا على الاسم أو مافى تأويله .

وأرى :

أن « أن » المصدرية تدخل على الماضى مثل سرنى أن فهمت الدرس وعلى المضارع نحو : يعجبنى أن تذاكر دروسك وهى ناصبة مع كونها مصدرية وعلى الأمر نحو : أشرت إليه بأن قم وهى فى الأمر والماضى مصدرية فقط غير عاملة فى لفظهما ولا بد أن يكون الفعل بأنواعه كامل التصرف والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفى ، وجائز فيه أن تكون صلته طلبية وذلك فى الأمر وهو أمر خاص بالموصول الحرفى ، ويؤول مع مابعده بمصدر ، لذلك لا يصح أن يكون الفعل جامداً نحو : وأن ليس للانسان الا ماسعى (١) ، فهى هنا مخففة من الثقيلة . وهذا المصدر المؤول يعرب على حسب حاجة الجملة السابقة فاعلا أو مفعولا به أو مبتدأ أو خبرا أو غير ذلك ، وقد يسد مسد المفعولين (٢) نحو : ظننت أن يقوم محمد .

ولا تغير إلا المضارع فتنصبه وتخلص زمنه للاستقبال ، ولا تنفصل عنه بفاصل ، ولا تغير زمن الماضى ، ولا تكون للحال ، فدلالتها الزمنية إما للماضى وإما للمستقبل فقط .

ولا يمكن أن تقع بعد « أن » المصدرية جملة اسمية تكون صلة لها ، لأنها

---

١) النجم ٣٩ ٢) النحو الوافى ج ١ ص ٣٧٠

لا تسبك معها بمصدر ، وقولك : علمت أن محمد لقائم ، مخففه من الثقيلة أو كان بعدها جملة فعلية فعلها جامد نحو : وأن عسى قد دنا إخراجهم . فهى أيضا مخففة من الثقيلة .

وذهب الزمخشرى (١) إلى أنها تفيد الظرفية وخرج على ذلك قوله تعالى : « أن آتاه الله الملك (٢) » .

ثانياً : أن : المشددة النون المفتوحة الهمزة :

وهى إحدى أخوات إن ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، وتوصل باسمها وخبرها وتؤول بمصدر كقوله تعالى « أو لم يكفهم أنا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم (٣) » .

والمخففة من الثقيلة كالمشددة الا أن اسمها ضمير الشأن محذوف خبره الجملة بعدها نحو قوله تعالى : وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين (٤) » .
وطريقه تأويلها بالمصدر أن يؤخذ مصدر خبرها ويضاف الى الاسم ان كان فعلا كالآية السابقة أو مشتقا نحو : علمت أن الله مطلع على أسرار عباده والتقدير فيهما : أو لم يكفهم انزالنا ، فالمصدر المؤول وقع فاعلا ، والثانى : علمت اطلاع الله على أسرار عباده ، فوقع مفعولا به فى محل نصب .
فإن كان الخبر جامداً نحو : عرفت أن محمداً أسد أو ظرفا نحو : أيقنت أن عليا فوق الشجرة أو فى المنزل « قدير » بالكون نقول : كونه أسداً ، استقراره

---

١) الارتشاف ١ / ٥٢٠   ٢) البقرة ٢٥٨
٣) العنكبوت ٥١   ٤) حاشيته ١ / ٧١

فوق الشجرة أو فى المنزل ، قال الشيخ الخضرى(١) : أو يقال فى الجامد بلغنى ربديتك ، لأن ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالفروسية ».

والمخففة من الثقيلة كالسابقة ، وإن كان الفعل منفيا نحو : علمت أنه ما حضر أول النفى بالعدم فتقول : علمت عدم حضوره .

وعلى ذلك فتؤول أن مع معمولها بالمصدر .

قال السيوطى (٢) : وتوصل باسمها وخبرها .

ويقول الرضى (٣) : « وأما أن المشددة فتوصل بمعمولها إذا كانت عاملة ، وإذا كفت فبالجملة الاسمية أو الفعلية ، وهذا أيضا ماصرح به فى التوضيح(٤) حيث قال : وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معمولها بمصدر ، فإن كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه ، وإن كان جامدا أول بالكون ، وإن كان ظرفا أو مجرورا أول الاستقرار ، وحكم الاسم فى التصرف والجمود حكم الاسم ، وحكم المخففة حكم المشددة » .

قال أبو حيان (٥) : والفرق بين صريح المصدر وأن فى نحو : عجبت من انطلاقك ، وعجبت من أنك منطلق ـ أن المصدر لا دليل فيه على التحقق والوقوع ، وأن تدل عليهما » .

قال ابن هشام (٦) : وزعم السهيلى أن الذى يؤول بالمصدر إنما هو « أن » الناصبة للفعل لأنها أبدا مع الفعل المتصرف وأن المشددة إنما تؤول بالحديث .

---

١) حاشيته ١ / ٧١ ٢) الهمع ١ / ٨١ ٣) شرح الكافيه ٢/٣٨٧
٤) ١ / ١٣٠ ٥) الارتشاف ١ / ٥١٨ ٦) المغنى ٦٠

قال : وهو قول سيبويه : ويؤيده أن خبرها قد يكون اسما محضا نحو : علمت أن الليث الأسد . وهذا لا يشعر بالمصدر ا . هـ وهو يقدر بالكون .

وأرى :

أن كلام سيبويه يخالف مازعمه السهيلي فقد صرح بالتأويل مع أن حيث قال (١) : « أما أن فهي اسم ، وما عملت فيه صلة لها ، كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة وتكون أن اسما ، ألا ترى أنك تقول : قد عرفت أنك منطلق فأنك في موضع اسم منصوب كأنك قلت : قد عرفت ذاك .

وتقول : « بلغني أنك منطلق » فأنك في موضع اسم مرفوع كأنك قلت : بلغني ذاك . « فأن » الاسماء التي تعمل فيها صلة لها ، كما أن « أن » الافعال التي تعمل فيها صلة لها » ا . هـ

وهذا النص يدلنا أن سيبويه يؤول مع أن المشددة ، وأن المخففة بلا تفريق كما زعم السهيلي ، بأن ذلك خاص بأن دون أن .

مواطنها في الأسلوب :

تؤول أن مع معموليها كما سبق ، وتعرب على حسب طلب العامل السابق ، فقد يطلب فاعلا كقوله تعالى : أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد (٢) ، والتقدير يكفي شهادته أو نائب فاعل كقوله تعالى : « قل أوحي إلى أنه استمع نفر من الجن (٣) أي أوحي الاستماع إلى ، فالمصدر المؤول فيهما في محل رفع وتقع في موضع رفع مبتدأ كقوله تعالى : « ذلكم وأن الله موهن كيد

---

١) الكتاب ٣/ ١١٩ ، ١٢٠ ٢) فصلت ٥٣ ٣) الجن ١

الكافرين (١) » .

قال سيبويه (٢) : وذلك لأنها شركت ذلك فيما حمل عليه كأنه قال : « الأمر ذلك وأن الله ، ولو جاءت مبتدأة لجازت » .

وقد تقع فى موضع الخبر بأن تقدر ذلكم الخبر والمبتدأ محذوف الأمر ذاك .

وعلى ذلك يصح تقدير الآية السابقة على الوجهين ، وأما تقدير المبتدأ بخاصة فكقوله : « ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة » أى رؤية الأرض ، ومن آياته هو الخبر المقدم وقد تقع فى محل نصب مفعولا به كقوله تعالى : « وما يشعركم أنها اذا جاءت لا يؤمنون (٣) والتقدير : وما يشعركم ذاك » ، ومثله قد عرفت أنه ذاهب أى ذهابه .

وقد تسد مسد مفعولى ظن وأخواتها قال تعالى : « ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله الآية (٤) » ، وقد عقد لذلك سيبويه بابا . وقال (٥): تقول : ظننت أنه منطلق فظننت عاملة كأنك قلت : ظننت ذاك ، وكذلك وددت أنه ذاهب لأن هذا فى موضع ذاك إذا قلت : وددت ذاك » .

وقد تقع فى محل جر كقوله تعالى : « فدعا ربه أنى مغلوب فانتصر (٦) وقوله تعالى : « وأن هذه أمتكم أمة واحدة ، وأنا ربكم فاتقون (٧) » فهما على حذف الباء فى الأولى أى بأنى مغلوب ، وحذف اللام فى الثانية أى ولأن

---

١) الأنفال ١٤ ٢) الكتاب ٣ / ١٢٥ ٣) الأنعام ١٠٩

٤) التوبة ٦٣ ٥) الكتاب ٣ / ١٢٠ ٦) القمر ١٠

٧) الأنبياء ٩٢

هذه أمتكم . وقوله سبحانه : « إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون (١) » فأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فى محل جـــر بالاضافة الى مثل أى مثل نطقكم ومثل : مبنية على الفتح صفة لحق ، أو حال عـــلى تأويلها بالمشتق أى مماثلا لكذا ، وقد تكون بدلا من شىء ، وقد عقد سيبويه لها بابا (٢) وذلك كقوله تعالى : واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم (٣) ، فأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فى محل نصب بدلا من احدى الطائفتين . فهو بدل بعض من كل ومن ذلك قوله تعالى : أيعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون (٤) فالاخراج مصدر بدل للوعد .

وقد تكون فى الأسلوب مبنية عـــلى ماقبلها كقولك : أحقا أنك ذاهب والحق أنك ذاهب .

كما قال سيبويه (٥) ثم قال : وكذلك ان أخذت فقلت : حقا انك ذاهب ، والحق انك ذاهب وكذلك أكبر ظنك أنك ذاهب وأجهد رأيك أنك ذاهب وكذلك هما فى الخبر » .

فيريد سيبويه بذلك أنها دفعت مبتدأ أى مصدرا مؤولا فى محل رفع مبتدأ وحقاً : هنا ظرف خبر مقدم ، ومن ذلك قول العبدى (٦) :

---

١) الذاريات ٢٣ ١) الكتاب ٣ / ١٣٢ هارون ٣) الأنفال ٧

٤) المؤمنون ٣٥ ٥) الكتاب ٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ٦) هو المفضل الفكرى فى الأصمعيات ٢٠٠ وانظر الكتاب ٣ /١٣٦ هارون والهمع ٢ /٧٢ واللسان « فرق ١٧٥ » .

أحقاً أن جيرتنا استقلوا * فبيننا وبينهم فـــريق

فالقول فيه على ما سبق « وفريق » على صيغة فعيل كما تقول للجماعة هم صديق «

قال سيبويه (١) : « وأما قوله عز وجل : « لاجرم أن لهم النار (٢) » فأن « جرم » عملت فيها ، لأنها فعل ومعناها لقد حق أن لهم النار ، ولقد استحق أن لهم ، وقول المفسرين معناها : حقاً أن لهم النار » لأنك لاتقصد فى الكلام والقصة والحديث حتى تكسر همزة إن ومن أمثلتها فى الأسلوب تقدم الظرف صراحة نحو : اليوم أنك مخاص ، أو تقدم مايدل على معنى « حقاً » نحو : مشد ما أنك ذاهب ، وعز ما أنك ذاهب ، وأما أنك ذاهب فالجميع بمعنى حقاً لذلك وقعت أن مؤوله بالمصدر ومثلها نعم ما أنك مجتهد.

ويرى سيبويه (٣) أيضاً جواز تقدم لو ، ولولا ، وكما ، مثل عليهما فتفتح همزتها وتؤول بالمصدر مثل : لو أنك ذاهب ، لولا أنه ذهب لضربته ، وكما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه ، وهذا حق مثل ما أنك هـا هنا وقد تقدمت آية الذاريات (٤) : إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون » .

وإعراب شد ما وعز ما يكون عـــلى وجهين كما ذهب إلى ذلك السيرافى : أحدهما : أن يكون بمعنى « حقاً » فتكونان فى تأويل مصدر فى موضع رفع مبتدأ ، وشد وعز فعلان فى الأصل . أبطلت عملهما « ما » وجعلا فى مذهب حقاً ، كما أبطلت « ما » عمل : مل ، كثر ، طال ، رب وفرج كل منها عن مذهب

---

١) الكتاب ٣ / ١٨٣ ٢) النحل ٦٢

٣) الكتاب ج ٣ ص ١٣٩ وما بعدها . ٤) الآية ٢٣

الفعل وحرف الجـ ـ ـر .

والوجه الآخر : أن يكون مشدودعز فعلين ماضيين كنعم وبئس (١) .

ثالثاً : « ما » المصدرية :

اختلف علماء النحو فى حقيقة « ما » المصدرية ، إذا أولت مع مابعدها بمصدر مثل : يعجبنى مافعلت وسرنى ماقمت والتقدير فيهما : يعجبنى فعلك وسرنى قيامك .

فذهب جمهور النحاة إلى أنها حرف مصدرى يؤول بالمصدر كما سبق من « فعلك وقيامك » ، ويرى قوم منهم المبرد والمازنى والسهيل ، وابن السراج والأخفش أنها اسم ويقدرون ماسبق : الذى فعلت ، الذى قمت ، وقبله موصوف محذوف أى الفعل الذى فعلت ، والقيام الذى قمت ، وهى مفتقرة إلى ضمير يعود عليها أى الذى فعلته ، والذى قمته .

والأصح رأى الجمهور أنها حرف مصدرى ، لأنها قد يتعين فيها أن تكون حرف موصول ولا يوجد فى الكلام عائد يعود عليها حتى تكون اسما وصحته القاعدة أن تكون مطردة ، يطرد بها الباب على وتيرة واحدة ، فإذا شذ منها حالة أو أكثر ووجد حكم مطرد عدلنا عن غير المطرد إلى المطرد .

وذلك إذا كان الفعل بعدها لازما أو متعديا قد استوفى مفعوله مثل قول الله تعالى : « وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت » ، ونحو : أعجبنى ماقمت . فالفعل فيهما لازم ، فلو كانت اسم موصول

---

١) حاشية الكتاب ج ٣ ص ١٤٠ رقم ٢

لخلت من العائد ، ولا يصح تقدير ضمير .. ونحو : سرنى ماذاكرت الدروس وما عملت البحوث ، فالفعل فيهما متعد استوفى مفعوله ، ولا يصح تقدير ضمير مفعول آخر (١) وعلى ذلك فإن رأى الجمهـــور هو السديد وعليه التفريع والتفصيل .

صلتهـــا :

تكون فعلا متصرفا غير أمر ، وأكثر مايكون ماضيا كقوله تعالى : « بما رحبت (٢) وقول الشاعر :

يسر المرء ماذهب الليالى • وكان ذهابهن له ذهابا (٣)

ونقول : فزعت ممـا أهمل الطالب ، وقال العرب : أنجز جرما وعد . والتقدير برحبتها ، وذهاب الليـالى : ومن إهمال الطالب أنجز جرما وعد وهكذا وتكون مصدرية ظرفية ، فيقدر الزمان قبلها مثل : زمان أو وقت أو مدة ، وذلك نحو قوله تعالى : كلما أضاء لهم مشوا فيه . والتقدير : كل وقت أضاءته لهم ، ونقول : سأصحبك مادام العلم صديقك أى مدة صداقته لك ، وأحبك مادام الإخلاص وبذلك أى مدة الإخلاص أو مصدرية فقط غير ظرفية ، وعلامتها أن يصلح فى مكانها « أن » المصدرية وتدل على الحـال فى أكثر أحوالها ، وإن كانت تصلح للأزمنة الثلاثة ، كما تكون صلتها فعل مضارع نحو لا أذاكر فى الكلية مالم تذاكر فيهـا أى مدة عدم مذاكرتك فيهـا ، ونحو :

---

١) انظر الارتشاف جـ ١ ص ٥١٩ والهمع ١ / ٨١ ٢) التوبة ٢٥

٣) هذا بيت غير معروف القائل وقد ورد فى الارتشاف ١ / ٥١٩

وإلى أمر بما تقدم للناس من معونة أى بتقديمك المعونة ، فالمضارع منفى بلم أو ما كما مثلنا ، وما مع المضارع المنفى بلم مصدرية ظرفية . وقد تكون جملة اسمية . قال أبو حيان(١) : ومذهب سيبويه والجمهور أن الجملة الاسمية لا تكون صلة لها وأجاز قوم منهم السيرافى وتبعه الأعلم وابن خروف ، تقول : أزورك ما الوقت مناسب ، ويعجبنى ما الآداء مفيد والتقدير : أى مدة مناسبة الوقت ومدة إفادة الآداء .

وقد جاءت فى الشعر كقول الشاعر :

أحلامكم لسقام الجهل شافية * وماؤكم تشفى من الكلب (٢)

وقد تفيد النيابة عن الظرف مع الجملة الاسمية أيضا كقول الشاعر :

واصل خليلك ما التواصل ممكن * فلأنت أو هو عن قليل ذاهب (٣)

ومثل : « لا آتيك ما أن فى السماء نجما » أى مادام أن فى السماء نجما ، فصلتها لابد أن تكون فعلا متصرفا غير أمر ، وشذ وصلها بجامد مثل ليس كقول الشاعر :

أليس أميرى فى الأمور بأنتما * بما لستما أهل الخيانة والغدر (٤)

---

١) الارتشاف ١ / ٥٢٠ ٢) البيت من الارتشاف ص ٥٢٠ / ١ وورد فى اللسان «كلب» والهمع ١ / ٨١ والدرر ١ / ٥٤ ومعاهد القصص ٢ / ٣١ وهو فى ديوانه ١ / ٨١ برواية الكلب بالرفع .

٣) لم نعثر على قائله وهو فى الارتشاف ١ / ٥٢٠ وهو من الوافر .

٤) هذا البيت من الطويل لم يعرف قائله وهو فى الارتشاف جـ١ ص ٥١٩

ويقل وصلها مضارع غير منفي نحو قول الشاعر : أطوف ما أطوف ثم أدلي إلى بيت لسكاع (١) .

« وما » المصدرية تدل على الحدث المجرد نحو : سرت ماذاكرت أي المذاكرة فهي تفيد المعنى المصدري من الحدث نفسه ، والعائد غير موجود لكن إن كان المقصود منها الحديث عن الذات والمادة فهي اسم موصول ، وعائدها محذوف مثل : أعجبني ماصنعت أي الذي صنعته ، فإن قصدت الصنع كانت مصدرية وأما ابن جني : كون صلتها جاراً ومجروراً فيجوز على مذهبه ماخلا زيد وماعدا ، وما عدا زيد بالجر وما مصدرية .

وذهب السهيلي (٢) : إلى أن شرطها صلاحية وقوع « ما » الموصولة الاسمية موقعها ، وأن الفعل الذي بعدها لا يكون خاصا ، وقال فلا يجوز أن تقول : أريد ماتخرج ، أي خروجك ، وتقول : أحب ماصنعت ، لأن الخروج خاص والصنع مبهم ، لأن الفعل يقتضي التنويع نحو : أعجبني ماصنعت لأن الصنع عام . ولا تقول : أعجبني ماجلست ولا ما تجلس لأن الجلوس نوع خاص ليس مبهما » .

وهذا رأي عجيب ، لأن « ما » الموصولة تحتاج إلى عائد ، فالفرق بينهما واضح.

٢) الارتشاف ١ / ٥٢٠

---

١) البيت للحطيئة وهو من البسيط وهو في ديوانه ١٢٠ وانظر الخزانة ١ / ٤٠٨ والتصريح ٢ / ١٨٠ والهمع ١ / ٨٢ ؛ ١٧٨ والشذور ٩٢ وانظر معجم الشواهد ج ١ ص ٢٣١

الفرق بين «ما» وأن وكى :

وتنفرد «ما» عن أن المصدرية (١) وكى أنه يجوز أن يتقدم معمول صلتها المفضلة على الصـــلة مثل : عجبت مما زيدا تضرب ، وأما الفصل بين «ما» المصدرية ، وما دخلت عليه فهذا قليل مثل : لا أخون الأمانة ما أن فى السماء نجما ، فإن وما دخلت فى تأويل مصدر فاعل أو مبتدأ حذف خبره والتقدير : ماثبت نجم ، أو ثبوت نجم (٢) .

رابعاً : كى المصدرية :

وتوصل بمضارع ، وشرط تقديرها بالمصدر أن يدخل عليها لام التعليل لفظا كقوله تعالى : «لكيلا تأسوا على مافاتـكم (٣)» أو تقديرا نحو قوله تعالى : كى لايكون دولة بين الأغنياء منكم (٤) والسر فى ذلك كما يقول السيوطى (٥) أنها للتعليل فلزم أن تتصل بها اللام لفظا أو تقديرا .
تقول : قرأت القرآن لكى أفوز برضا الله ، وجودت عملى كى أنجح فى الحياة وتؤول منها ومن صلتها المصدر وهى مجرور باللام دائما (٦) .

خامساً : لو المصدرية :

تأتى لو مصدرية مترادف «أن» فى المعنى والسبك إلا إنها لاتنصب المضارع

---

١) الارتشاف ١ / ٥٢٠ ٢) النحو الوافى ١ / ٣٧٣ وحاشية رقم ١
٣) الحديد ٢٣ ٤) الحشر ٧ ٥) الهمع ١ / ٨١
٦) انظر الارتشاف ١ / ٥٨١ والخضرى ١ / ٧١ والنحو الوافى ١ / ٣٧١

وما كثر وقوعها مع الماضى والمضارع بعد مفهم عن نحو قوله تعالى : ودوا لو تدهن فيدهنون (١) ، وقوله تعالى : يود احدهم لو يعمر الف سنة (٢) والتقدير : الإدهان والتعمير ، فأولت مع الفعل بعدها بمصدر واعرب على حسب حاجة العامل السابق على انه مفعول به ، ولا بد أن تكون الماضى والمضارع تام التصرف ، فلا يصح أن يكونا جامدين ، حتى يتسنى تأويل المصدر . وقد توصل بالجملة الاسمية نحو قوله تعالى : وإن يأت الأحزاب يودوا لو أنهم (٣) بادون فى الأعراب ، والتقدير : لو ثبت أنهم كما هو المشهور عند النحاة ، ونقل الخضرى (٤) عن الدماميني أنه يقدر : لو انهم بادون ثابت أى بحذف الخبر ، والمصدر المؤول فى محل رفع مبتدأ .

والكثير وقوعها بعد فعل مفهم للتمنى نحو : رغب ، اختار ، أود ونحو ذلك .

وقد ترد بدون أن يسبقها ذلك كقول امرىء القيس :

تجاوزت أحراسا عليها ومعشرا * على حراصا لو يسرون مقتلى (٥)

وقول الأعشى :

وربما فات قوما جل أمرهم * من التأنى وكان الحزم لو عجلوا (٦)

« ولو » المصدرية ، لاتحتاج إلى جواب .

---

١) القلم ٩ ٢) البقرة ٩٦ ٣) الأحزاب ٢٠

٤) الخضرى ١ / ٧١ ٥) من معلقة امرىء القيس الديوان ١٤٨ وشرح الزنونى ٩٤ والخزانه ٤ / ٤٩٦ والمغنى ٣٥٠ ، ٩١٧ .

٦) نسبه الأشمونى ٤ / ٣٤ وليس فى ديوانه ونسبه السيوطى ص ٢٢٣

قال السيوطى (١) نقلا عن الارتشاف (٢) واختلف ، فالجمهور أنها لا تكون مصدرية بل تلازم التعليق ، ويؤيد ذلك أنه لم يسمع دخول حرف الجر عليها وذهب الفراء ، والفارسى والتبريزى والعكبرى وابن مالك إلى أنها قد تكون مصدرية بعد فعل مفهم للتمنى ويشمل ود ، أحب ، أتمنى ، اختار ، أرغب وقد تأتى بدون ذلك قليلا ».

والأصح أنها تأتى مصدرية فترادف أن بدليل (٣) قراءة « ودوا لو تدهن فيدهنوا » بحذف النون عطفا على تدهن عطف معنى ، لأنها بمعنى « أن تدهن »

قال سيبويه (٤) : « وتقول ود لو تأتيه فتحدثه والرفع جيد على معنى التمنى ومثله قوله : ودوا لو تدهن فيدهنون ، وزعموا هارون (٥) أنها فى بعض المصاحف وودا لو تدهن فيدهنوا » . وبذلك أثبت سيبويه بهذه القراءة مجيئها مصدرية بالعطف بالنصب عليها . ولا تدخل على أمر ابدا باتفاق العلماء ، فإن دخلت على ماض بقى على مضية او مضارع تخلص للاستقبال كأن المصدرية ، فأن دخلت على أن مثل « تود لو أن بينها وبينه أمد بعيدا (٦) » فهى داخله على فعل محذوف بعد لو أى لو ثبت .

قال الرضى (٧) وصلتها كصلة « ما » إلا أنها لا تنوب عن ظرف الزمان نحو : لو كان لى مال فأحج أتمنى ، وأود لو كان لى مال . قال تعالى : لو أن لى كرة

---

١) الهمع ١ / ٨١ ٢) ج ١ ص ٥١٨ ، ٥١٩

٣) البحر المحيط بدون نص ين للمصحف ولا القارىء ٤) الكتاب ٣ / ٣٦

٥) تهذيب التهذيب ١١ / ١٤ ٦) آل عمران ٧) الكافيه ٢ / ٢٨٧

فأكون من المؤمنين (١) » .

سادساً : الذى - المصدرية :

يرى البصريون منع مجيء الذى حرفا مصدريا ، بل هو موصول اسمى وعلى القول بأنه حرف مصدرى نجـــد الرضى فيما يحكى عنـه الموضح (٢) قوله لا خلاف فى اسميـة الذى المصدرية ، ويعلق يس بقول الدنوشرى : كونها اسما أن المحل لها ، وهى حرف مصدرى تؤول مع مابعدها بمصدر .

وأما الذى قال بذلك فهو يونس والفراء وتبعهما ابن مالك حيث ذكروا كما قال حكاية عنهم أبو حيان (٣) : أنه يسبك منها ومن صلتها مصدر . . وحكى ذلك الفارسى (٤) فى الشيرازيات وجعل منـه قوله تعـالى : ذلك الذى يبشر الله عباده (٥) ، ومثله قوله تعالى : وخضتم كالذى خاضوا (٦) والتقدير فيهما : ذلك تبشير الله ، وخضتم كخوضهم .

قال الشيخ خالد (٧) ومن أوضح الدلالة على ذلك قول وهبل الجمحى :

ياليت من يمنع المعروف يمنعه * حتى يذوق رجال مد ماصنعوا (٨)

وياليت رزق رجال مثل نائلهم * قوت كقوت ووسع كالذى وسعوا

---

١) الزمر ٥٨ ٢) جـ ١ ص ١٣٠ ٣) الارتشاف ١ /٥١٩

٤) التوضيح ١ / ١٣٠ ٥) الشورى ٢٤ ٦) التوبة ٦٩

٧) التوضيح ١ / ١٣٠ ٨) البيت من البسيط وهو فى التوضيح ١/١٣٠ ومعجم شواهد العربية جـ ١ ص ٢٢٤ .

وأرى :

أن «الذى» اسم موصول كما رأى البصريون، وأن ادعائهم بأن صرف خروج بالكلمة عن أصلها بدون داع وتقديرهم بأنها موصول حرفى، لعدم وجود عائد فإن العائد موجود مقدر. تقول : الذى يبشر به، وكالذى خاضوا فيه، وكالذى وسعوا فيه، كما أن دخول «أل» عليه، وأل بجميع أقسامها من خواص الأسماء، والأسماء لاتدخل على الحروف على طريق الجزئية، فتعين أن تكون «أل» موصولا اسميا.

أسباب العدول إلى المصدر المؤول :

حفلت اللغة العربية فى أساليبها بالمصدر الصريح المحدد الوزن مثل قول الله تعالى : «كذبوا بآياتنا كلها فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر (١)»، وقوله تعالى : «قلتم ماندرى ما الساعة إن نظن إلا ظنا (٢)» وقال أيضا : «وكلم الله موسى تكليما (٣)» وهكذا كثيرا.. فنجد المصادر أخذ، ظنا، تكليما قد صفت بطريقة تناسب فعلها وهى تدل على الحدث المجرد فقط.

ونجد أيضاً المصادر المؤولة بكثرة مثل قوله تعالى : ذلكم بأنكم اتخذتم آيات هزوا (٤)»، وقوله : ومثل اليوم ننساكم كما نسيتم لقاء يومكم هذا (٥)» وقوله أيضا سبحانه : أن تقول نفس ياحسرتا على مافرطت فى جنب الله (٦)» وقال تعالى : «ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا حسدا

١) القمر ٤٢ ٢) الجاثية ٣٢ ٣) النساء ١٦٤
٤) الجاثية ٣٥ ٥) الجاثية ٣٤ ٦) الزمر ٥٦

من عند أنفسهم (١) » وقال الحــق سبحانه : « فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها لكيلا يكون على المؤمنين حرج فى أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا (٢) » .

فأنت ترى المصادر التى دلت على الحدث المجرد وذلك فى صور مختلفة سبقت بحروف مصدرية مثل : بأنكم اتخذتم ، ننساكم كما نسيتم ، أن تقول نفس لو يودونكم ، لكيلا يكون ، وهذه الحروف : أن ، ما ، أن ، لو ، كى تؤول مع مابعدها من صلتها « فعلا أو اسما » بمصدر هو المقصود بإيراده فى الأساليب السابقة فتؤول باتخاذكم ، كنسيانكم ، قول نفس ، ودوا ودكم ، لكونكم لا حرج عليكم ، ثم يعرب المصدر على حسب حاجة العامل السابق الذى تسلط عليه فاعلا أو مفعولا أو جاراً وهكذا .

فالمصدر المؤول يعود بعد السبك من الحرف المصدرى وصلته إلى مصدر صريح قد عرف أمره مما سبق ، وهناك أسباب تدعو المتكلم إلى العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول مباشرة وذلك للأسباب الآتية :

أولا : المصدر الصريح يدل على وقوع الحدث من غير تقييد بزمن ، وقد يكون بيان زمان الحدث مطلوبا سواء كان ماضيا مثل قول الله تعالى : « لولا أن من الله علينا لخسف بنا (٣) » أو مضارعا مثل قول الحق : ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة (٤) » فلولا

---

١) البقرة ١٠٩   ٢) الأحزاب ٣٧

٣) القصص ٨٢   ٤) الزخرف ٣٣

قال القرآن ، لولا من الله علينا ولولا كون الله أمة واحدة ، لم ندر زمن ذلك أمض أو هو قادم مثل قولك : الشكر لك أو شرفت الحفل ، أو مستقبلا مثل الرجاء أن تحضر حفلنا مع الشكر .

قال الرضى (١) : ينبغى أن يفيد المصدر المؤول أن مع الفعل ما أفاد أن مع ذلك الفعل ، والا فليسا مؤولين به .

ثانياً : المصدر المؤول يدل على أن الحكم مخصوص بالمعنى المجرد للفعل ، من غير نظر إلى اعتبار شيء آخر متصل به أو ملابسة نحو : أعجبنى أن ذاكرت . أى مجرد المذاكرة لذاتها ، لا لاعتبار شيء آمر خارج عنها كحسن أدائها أوسرعتها أو بطئها أو نحو ذلك بخلاف ماذا قلت : أعجبنى مذاكرتك فإن المصدر الصريح يفيد احيانا بعض تلك الأشياء أو الأوصاف والحالات .

ثالثاً : يدل على جواز حصول الفعل ، وقد لا يحصل ولا يقع كأن تقول : ظهر أن يضاعف محمد ، مجهوده ، فضاعفة الجهود هنا جائزة ، بخلاف قولك : وضح مذاكرة محمد ـ فقد يسبق إلى بعض الأذهان أن هذا الأمر وجب .

رابعاً : قد يكون المصدر المؤول وسيلة للتعجب من الفعل المنفى أو المبنى للمجهول أو غير الثلاثى أوكان الوصف منه على أفعل فعلاء نحو : ما أقبح أن ما حضر محمد أو ما أجمل مافهم الدرس ، ما أعظم أن يستخرج العمال البترول وما أشد أن حرت السماء وهكذا بحيث لا يفسد المعنى ولا يختل ولا يتغير (٢)

---

١) شرح الكافيه ٢ / ٣٨٧ ٢) الاشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨٤

ما كان عليه قبل السبك من نفى أو إثبات .

فالمصدر المؤول دليل على اتساع أساليب لغتنا العربية فى الدلالة على المعنى أو الزمن ، أو الحكم أو الملابسات الأخرى وغيرها من خصائص البيان بحيث لا يؤدى المصدر الصريح هذه الأغراض فنلجأ الى المؤول ليوفى لنا بالغرض .

مواطن استعمالات المصدر المؤول :

للمصدر المؤول مواضع فى الأسلوب العربى ، لا يستعمل فيها المصدر الصريح ، كما أن للمصدر الصريح مواطن لا يصح استعمال المصدر المؤول وهناك هذه الفروق :

١ - المفعول المطلق : يستعمل فيه المصدر الصريح فقط نحو : ضربت ضربا ، وفهمت فهما ، ولا يجوز أن يقع المصدر المؤول مفعولا مطلقا وذلك فى المؤكد للفعل فلا يجوز أن تقول : شرحت أن أشرح ، وعلمت أن أعلم ، والسر فى ذلك أن المصدر المؤول معرفة ، فلا يصح أن يقع موضع النكرة كما هنا .

٢ - يجب إدخال حرف التعليل مع الصريح إذا لم يشارك المصدر المعلل فى الفاعل والزمان معا أما المؤول فلا يجب فوجئت لرغبتك وأن ترغب .

٣ - المصدر المؤول قد يسد سد المفعولين فيما ينصب المفعولين كقوله تعالى : « أحسب الناس أن يتركوا (١) » وقوله ايضا : « ألم يعلموا أن الله يبسط الرزق لمن يشاء و يقدر (٢) » فقد سد المصدر المؤول « أن يتركوا »

---

١) العنكبوت ٢ ٢) الزمر ٥٢

و « أن الله يبسط الرزق » سد مفعولى « حسب » ويعلم » وهذا خاص بما أول بأن أو أن .

٤ - فى التحذير تحذف الواو وكذا من مع المصدر المؤول بخلاف الصريح نحو اياكم وأن يحذفى أحدكم الأرنب .

٥ - المصدر المؤول من أن والفعل قد يسد مسد الاسم والخبر فى مثل قوله تعالى : « فعسى الله أن يأتى بالفتح (١) » ، فالمصدر المؤول فى محل نصب خبر لعسى ، ونقول : عسى أن يقوم الطالب ، فالمصدر المؤول سد مسد اسم وخبر عسى على أنها ناقصة واسمها ضمير مستتر ، فترى هنا أن المصدر المؤول قد سد مسد اسمها وخبرها كالمثال السابق وكقولك عسى أن ينصح المدرس عما فى نفسه ، فيجوز أن تجعل عسى تامة ، والمصدر المؤول فى محل رفع فاعل أو تجعلها ناقصة ، واسمها مستتر والمصدر المؤول سد مسد الاسم والخبر بخلاف المصدر الصريح فلا يقع هنا موقعه .

٦ - ينوب المصدر الصريح عن ظرف الزمان بخلاف المؤول نقول : جئتك صلاة العصر بخلاف أن تصلى العصر ؟

٧ - المصدر الصريح يجوز وصفه فنقول : ضربت ضربا شديدا بخلاف المصدر المؤول ، فلا يجوز وصفه ، فلا تقول : يسرنى أن تشرح الجميل تريد شرحك الجميل مع أن الصريح يوصف فتقول : شرحك الجميل ، قال تعالى : « فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر (٢) »

---

١) المائدة ٥٢ ٢) القمر ٤٢

٨ - تبنى « مثل وغير » مع المؤول بخلاف الصريح مثل كلامك مثل ما أن الورد تحرك ونحو الكتاب غير أن مانطقت .

٩ - يقع المصدر المؤول خبر عن الذات من غير حاجة إلى تأويل نحو : محمد إما أن يذكر خيرا وإما أن يصمت فيسلم ، لأن المصدر قد اشتمل على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح ، فلا يشتمل على واحد مما سبق بل على الحدث المجرد من الزمن مطلقا ، ودلالة على الزمن يلاحظ من صلة قد سبكه .

ثالثاً : المصدر المسبوك بدون سابك :

شاع فى الأسلوب العربى التعبير بالفعل ، ويقصد به الحدث المجرد فقط بدون أن يسبق بحرف من الحروف المصدرية ، فيفهم من الكلام أن المقصود بالفعل ليس الحدث المقيد بزمن محدد ، لأن الزمن لايتعلق به غرض فيخرج هـذا الفعل من دلالة الزمان الى دلالة المعنى والحدث المطلق فقط ، قصدا لاثباته فى كل زمن فمثلا نجد قول الله تعالى : « ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا ، وينزل من السماء ماء فيحيى به الأرض بعد موتها (١) ، فيريكم وينزل لايقصد بها زمن محدد ، وإنما المراد الحدث الواقع سواء أكان فى الماضى أم الحاضر أم المستقبل .

ومن مواضع ذلك بعد همزة التسوية التى تقع بعد كلام مستعمل على لفظه مؤما أبالى ، وما أدرى ، وليت شعرى ونحوهن وضابطها كما يقول ابن هشام (٢) :

---

١) الروم ٢٤   ٢) المغنى ص ٢٤

« أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحـــو قوله تعالى : سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم (١) » وقول الشاعر :

ولست أبالى بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع

وقوله تعالى : « سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون (٢) »

قال الشيخ الخضرى (٣) : أعرب الجمهور سواء خبرا مقدما عن الجملة بعده لتأولها بمصدر أى أى استغفارك وعدمه سواء ، وموتى الآن أو بعده سواء ودعاؤكم أو صمتكم سواء » .

أو عكسه « بأن تجعل سواء مبتدأ وما بعدها هو الخبر » لأن الجار المتعلق بسواء يسوغ الابتداء به ، وجعلوه من مواضع سبك الجملة بلا سابك » ا . هـ

ويرى الرضى (٤) : أن النحاة جوزوا الأمرين السابقين بعد همزة التسوية إذ الجملتان فى تقدير مفردين ، وأبو على جوز أن تكون سواء مبتدأ ثم قال « والذى يظهر لى أن سواء فى مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره : الأمران سواء بين الأمرين بقوله : أقمت أم قعدت وأفادت الهمزة فائدة « إن الشرطية ، لأن « إن » تستعمل فى الأمر المفروض وقوعه ، المجهول فى الأغلب ، فلا يقال : إن غربت الشمس ، وكذا حرف الاستفهام تستعمل فيما يتعين حصوله ، فجاز قيامها مقامها فجردت عن معنى الاستفهام ، وكذا « أم » جردت عن معنى الاستفهام ، وجعلت بمعنى « أو » لأنها مثلها » ا . هـ

---

١) المنافقون ٦ ٢) الأعراف ١٩٣ ٣) ٢ / ٦٣

٤) شرح الكافيه ٢ / ٣٧٥

وعلى ذلك يؤول المصدر بعد همزة التسوية ، بدون حرف سابك ، فهو متصيد من معنى الكلام وفحواه ، يؤخذ المصدر من الفعل أو الاسم بعده ، ويعرب فاعل السواء ، كذلك جاء المثل العربي المشهور : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، برفع المضارع وتقديره : سماعك ، ولم يتقدم عليه همزة التسوية ، ولم يسبق بحرف مصدرى وهو أن فى هذه الرواية ، فقد تسمع قائما مقام (١) السماع فهو مصدر مسبوك بلا سابك ، وكذلك فى قولهم : خذ اللص قبل يأخذك ، « فيأخذك » بالرفع قصد بها المصدر أى قبل أخذك ، أما رواية النصب فتدخل فى المصدر المؤول السابق ، ولكن حذفت « أن » وبقاء عملها فيه خلاف بين البصريين والكوفيين (٢) .

ومن مواقع سبك المصدر بغير سابك قبله الجملة المضافة إلى الظرف كقوله تعالى : « ويوم نسير الجبال وترى الأرض بارزة (٣) » ، وقوله تعالى : « هذا ينفع الصادقين صدقهم (٤) » وقال الشاعر :

على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت ألما أصح والشيب وازع (٥)

فأضاف اليوم والحين وهما من أسماء الزمان إلى الأفعال بعدها ، مقصودا بها الاضافة إلى المصدر ، تنزيلا للفعل منزلة المصدر أو إلى الجملة نحو هذا يوم

١) الصبان ٤٧ ٢) انظر التصريح ٢ / ٢٤٥ ٣) الكهف ٤٧

٤) المائدة ١١٩ ٥) البيت من الطويل للنابغة انظر كتاب سيبويه ١ / ٣٦٩ وابن يعيش ٣ / ١٦ ، ٨١ ، ٤ / ٩١ ، ٨ / ١٤٦ والخزانة ٣ / ١٥١ والتصريح ٢ / ٤٢ وهو فى ديوانه ٥١ انظر معجم الشواهد ١ / ٢٢٢

يقوم زيد ، والاضافة فى اللفظ إلى الجملة واعداد المصدر كما صرح بذلك فى قوله (١) : أتيتك زمن الحجاج أمير ، وخلافه عبد الملك ، خليفة ، والمعنى زمنا كان ظرفا لامارة الحجاج ، وخلافه عبد الملك ، فالاضافة فى الحقيقة إنما هى إلى الحدث الدال عليه الجملة لا إلى الجملة ، والمراد مدلولها الذى هو الحدث » .

فالجملة هنا فى موضع المصدر المسبوك بلا سابك ، والتقدير فيما سبق :
ويوم تسيير الجبال ، ويوم تقع الصادقين ، وحين المعاقبة .

فالقصد من الفعل الحدث ، حتى تصبح إضافة الزمان إليه ، ومن مواضعه أيضا : وقوع المضارع بعد الفاء والواو فى الأجوبة الثمانية نحو ماتأتيا فتحدثنا أى مايكون منك إتيان لحديث فعطف مصدراً مقدما على مصدر متوهم (٢) ونجد كثيرا من آيات القرآن تحمل أفعالا للدلالة على المصدر فقط مثل قوله تعالى : « قل أفغير الله تأمرونى أعبد أيها الجاهلون (٣) » فالقصد هو العبادة أى تأمرونى بعبادة غير الله غير محدد بزمن ، بل المراد الحدث فقط .
ومن ذلك قول الشاعر :

ألا أيها الزاجرى أحضر الوغى ۝ وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى(٤)

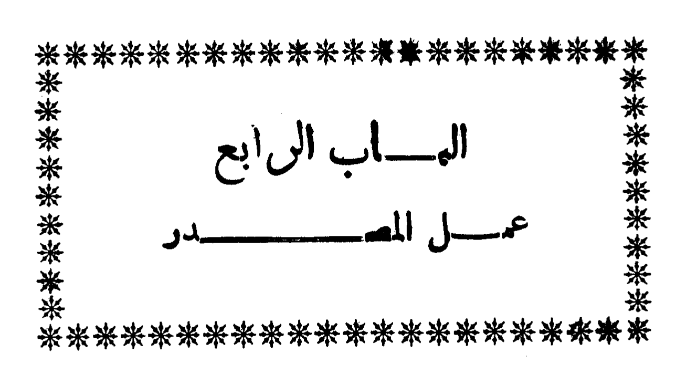
---

١) شرح المفصل جـ ٢ ص ١٦ ٢) الأشباه ٣ / ٢٠٩ ٣) الزمر ٦٤
٤) البيت من الطويل ، لطرفه من معلقته انظر المقتضب ٢ / ٨٥ ، ١٣٦ والمحتسب ٢ / ٣٣٨ والشذور ١٥٣ ومعجم الشواهد ١ / ١١٢

قال أبو حيان(١) برفع «أحضر» على إنزال الفعل منزلة المصدر من غير ما يسبكه له، كما قال الخليل فى قول: أريد لأنسى ذكرها (٢) أى أرادنى لأنسى حبها، وهكذا كثيراً .

١) البحر المحيط ٧ / ١٦٧ ط النصر الحديثة بالرياض .

٢) هذا شطر بيت من الطويل لكثير وعجزه فكأنما تمثل ليلى بكل مكان انظر الكامل ٨٢ والمقتضب ٣/٥٢ والشجرى ١ / ٢٢٢ وابن يعيش ٦/٢٧ ومعجم الشواهد ١ / ٣٩٨ .



الباب الرابع

عمل المصدر

عمل المصـــدر :

المصدر أصل الفعل فى الاشتقاق ، ولكن الأصل فى العمل هو الفعل ، ولذلك ألحق العلماء المصدر فى العمل بالفعل من باب إلحاق الفـــرع فى العمل بالأصل فيه ، لأن إلحاق المشتق به بالمشبه جائز كما يقول العلامة الصبان (١) ، الذى نقل أيضا عن الدماميني بأنه صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل ». ولذلك يقول ابن مالك : فى ألفيته « بفعله المصدر ألحق فى العمل» على حسب نوع الفعل من المتعدى واللزوم ، فإن فعله المشتق منه لازما فهو لازم ، وإن كان متعديا فهو متعد إليه بنفسه أو بحرف جر ، ولا يلحق بالفعل فى غير العمل .

قال الشيخ الخضرى(٢) : لايلحق بالفعل فى غير العمل ، لأنه يخالف الفعل فى أنه لايعمل إلا بالشروط الآتية ، وفى جواز حذف فاعله ، ولا يتحمل ضميره إذا حذف إلا إن كان نائبا عن فعله ، وفى رفعه نائب الفاعل خلاف واختيار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس كعجبت من قراءة فى الحمام القرآن ومن أكل الخبز وشرب الماء ، بخلاف الفعل فى الجميع ، اهـ

ويعلل العلامة الرضى سر عمل المصدر بقوله (٣) : « اعلم أن معنى المصدر عرض لابد له فى الوجود من محل يقوم به . وزمان ومكان ، ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدى ولبعضها من الإكاله اضرب ، لكنه وضعه الواضع

---

١) حاشيته ٢ / ٢٨٨   ٢) ٢ / ٢١

٣) شرح الكافيه ٢ / ١٩٢ ، ١٩٣

لذلك الحدث مطلقا من غير نظر إلى ما يحتاج إليه فى وجوده » .

وهو تعليل ممتاز يدل على أن المصدر معنى من المعانى المجردة ، يحتاج إلى ما يتعلق به من فاعل ، ومكان يقع عليه ، وهو المفعول به للمتعدى من فعله ، ولكنه نظر إن أن الواضع وضعه للدلالة على الحدث المجرد فقط ، ولم ينظر إلى متعلقاته الخارجية ، ولكن وروده وقد نصب المفعول به بعده يدل على أثره الواضح عند استعماله بعد تحديد الواضع لصيغته ، قبل إدخاله فى التركيب اللغوى » .

ويقول صاحب كتاب عدة السالك (١) : « والسر فى عمل المصدر هو شبهه بالفعل درجة الشبه بينهما دلالة كل منهما على الحدث الذى يقتضى فاعلا دائما ويقتضى مفعولا به إن كان واقعا ، ولهذا العمل شروط تتحقق بها هذه المشابهة سر بعضها وجودى ، وبعضها عدمى » ا . هـ .

ويذكر العلامة الأشمونى الفرق بين المصدر وفعله فى أمرين فيقول (٢) : يخالف المصدر فعله فى أمرين : الأول : أنه فى رفعه النائب عن الفاعل خلافا ومذهب البصريين جوازه واليه ذهب فى التسهيل .

الثانى : أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل ، وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافا لبعضهم » ا . هـ

ويذكر الأشمونى أن رفعه للنائب عن الفاعل : نحو عجبت من ضرب زيد

---

١) ملحق بأوضح المسالك جـ ٣ ص ٢٠٣ حاشيته رقم ١

٢) شرح الأشمونى ٢ / ٢٨٩

والتقدير : أن يضرب زيد فيه خلاف أجاز ذلك البصريون ، ومنعه الأخفش لأن المتبادر الى أنه مبنى للفاعل ويتعين عنده النصب أو الرفع على الفاعلية ، واختاره الشلوبين ، ويجوز ذلك أبو حيان إذا كان فعله ملازما للبناء للمجهول كزكم ، لعدم الالباس حينئذ ، فتقول : أعجبنى زكام زيد ، وعجبت من جنون بالعلم زيد ، بخلاف ماليس فيه كذلك ، ويرى ابن خروف جواز ذلك إذا لم يقع فيه لبس نحو : أعجبنى قراءة فى الحمام الشعر ، وأكل الخبز وشرب الماء (١) ، ورأى البصريين جوازه مطلقا ـ وهذا هو السديد .

أما فاعل المصدر فقد رأيناه يضاف لمصدره نحو قول تعالى : « فاذكروا الله كذكركم آباءكم (٢) » فالمصدر « ذكر » مضاف إلى الفاعل وهو « كم » وقد يضاف إلى المفعول ويرفع الفاعل نحو قوله ﷺ « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا (٣) » « فمن » فاعل بالمصدر « حج » وقد أضيف إلى المفعول به ، وقد يضاف إلى المفعول به ولا يذكر الفاعل نحو قوله تعالى: لا يسأم الإنسان من دعاء الخير (٤) وكذلك فى المصدر المنون نحو قوله تعالى : أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ذا مقربة (٥) ، وقد يحذف الفاعل والمفعول به نحو : ربنا وتقبل دعاء (٦) ، فإن فى إطعام فاعل مذكور ، وكذلك فى دعاء الآيتين .

ويورد السيوطى (٧) : أقوال العلماء فى الفاعل . فيقول بعضهم بحذفه وهذا

---

١) الهمع ٢ / ٩٤ وحاشية الصبان ٢ / ٢٨٩ ٢) البقرة ٢٠٠

٣) البخارى باب أركان الاسلام ٤) فصلت ٤٩ ٥) البلد ١٤

٦) ابراهيم ٤٠ ٧) الهمع ٢ / ٩٤

من ضمن الفروق الذى بينه وبين الفعل حيث لا يحذف فاعله فى القول الراجح الا فى مسائل محددة مذكورة فى باب الفاعل ، وهذا هو الحق ، لأن فرع الفعل فى العمل فهو أنقص منه بذلك الحذف ، بل أوجب الفراء ذلك الحذف فى المصدر المنون لأنه لم يسمع ، ويرى بعضهم أنه مضمر وقيل إنه معنوى وقد ردا ماسبق بقولهم : دعائى إياك ، من دعائه الخير ، وإطعامه يتيما وهكذا

وقال السيرافى (١) : « لايقدر الفاعل هذا أليته بل ينصب المفعول بالمصدر كما ينتصب التميز فى عشرين درهما ، من غير تقدير فاعل » .

وقد رد أبو حيان (٢) عليه بقوله : بأنه إن قال إن الفاعل غير مراد فباطل بالضرورة ، إذ لابد للاطعام مثلا فى قوله : « أو إطعام » من مطعم من جهة المعنى ، وإن قال : إنه مراد ، فقد أقر بأن المصدر يقتضيه كما يقتضيه الفعل بخلاف عشرين درهما ، فيلزمه تقديره ، وإن لم يصح إضماره » .

وكذلك فاعل المصدر المعرف بأل « كقولك : عجبت من الضرب زيدا » فزيدا مفعولا به للضرب ، والفاعل ضمير مستتر أى ضربه ، وأل هنا معاقبة للتنوين ، فالضرب زيدا ، بمنزلة الضارب زيداً .

وعلى ذلك قرر علماء النحو : أن المصدر يعمل عمل فعله فى موضعين :

أحدهما : أن يكون نائبا مناب الفعل نحو : ضربا زيداً ، وسقيا عمـــر ، ورعيا عليـا ، فإن المصدر « ضربا » نائب منـاب اضرب ، اسق ، ارع ، والمنصوب بعده مفعول به للمصدر السابق عند سيبويه (٣) والجمهور لأنه صار

---

١ ، ٢) المصدر السابق . ٣) الهمع ٢/ ٩٤ وحاشية الخضرى ٢/ ٢١

بدلا من الفعل ، فورث العمل الذى كان له وصار الفعل نسيا منسيا .

وقيل : عامله الفعل المحذوف الناصب للمصدر ، وعلى هذا الرأى يجوز تقديم المعمول على المصدر نحو : زيدا ضربا ، وبعضهم يمنع هذا التقديم ، وأبو حيان يرى أن الأحوط أن لا يقدم على التقديم إلا بسماع » .

وفى تحمل المصدر ضمير فاعل خلاف أيضا ، صحح ابن مالك أنه يتحمل كاسم الفاعل وهذا هو الرأى السديد ، لأن المصدر ناب عن الفعل ، فيأخذ حكمه من تحمل الضمير كاسم الفاعل وغيره .

الثانى : أن يحل محله فعل (١) إما مع « أن » أو مع « ما » نحو : عجبت من ضربك زيدا أمس ، ويعجبنى ضربك « زيدا غدا » أى أن ضربته وأن تضربه فيقدر « بأن » إذا أريد المضى أو الاستقبال .

وتقول : يعجبنى ضربك زيدا الآن « أى ماتضربه . فيقدر بما » إذا أريد به الحال .

وعلى ذلك فالمصدر المؤكد للفعل لايعمل ، لأن لايحل محله فعل مع أن أو مع « ما » وهذا موضع اتفاق .

قال ابن هشام (٢) : ولايجوز فى نحو : ضربت ضربا زيدا كون « زيدا » منصوبا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط .

وقال الرضى (٣) : « ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره ، إذا لم يكن مفعولا مطلقا

---

١ ، ٢) أوضح المسالك ٣ / ٢٠٣ والصبان ٢ / ٢٩٠

٢) شرح الكافيه ٢ / ١٩٢

ولا يتقدم معموله عليه ، ولا يضمر فيه ، ولا يلزم ذكر الفاعل ، ويجوز إضافته إلى الفاعل ، وقد يضاف إلى المفعول ، وإعماله باللام قليل فإن كان مطلقا فالعمل للفعل ، وإن كان بدلا منه فوجهان ، ا . هـ

ويقول أيضا : المصدر موضوع لماذج الحدث (١) ، أى يدل على ثبوت مايدل عليه من الحدث فقط ، فلا يصح أن يحل محله فعل مع أن أو ما ، لكن إن دل على حدوث مايدل عليه من الحدث فى الزمن الحاضر قدر بما المصدرية مع الفعل المضارع ، وعمل فيما بعده مثل دلالته على الزمن الماضى أو المستقبل فيقدر بأن المصدرية مع الفعل الماضى فى الزمن الذى مضى ، وبالمضارع فى المستقبل لأنه صالح لذلك أيضا ، وهذه الدلالة لابد منها لنصبه المفعول به ، أما عمله فى الظرف والجار والمجرور ، فلا يشترط فى المصدر شىء مما سبق ، لأنهما يكتفيان برائحة الفعل ، وإليك شروط عمله .

شروط عمل المصدر - المصدر شروط ذكرها النحاة وهى :

أولا : أن يصح الاستغناء عن المصدر بأن يحل محله فعل من معناه ، مسبوق بأن المصدرية حين يكون الزمن ماضيا أو مستقبلا ، أو ما المصدرية حين يكون للزمن الحالى وإن كانت « ما » تصلح للأزمنة الثلاثة إلا أنها أوضح وأقوى فى الزمن الحالى .

مثال الماضى : ساءنا أمس مدح المتكلم نفسه والتقدير : ساءنا بالأمس أن مدح المتكلم نفسه ، ومثال المستقبل: سنسر غدا باجتياح الجيش بلاد الأعداء

١) شرح الكافيه ٢ / ١٩٣

والتقدير : بأن يحتاج الجيش بلاد الأعداء . ومن أمثلة الزمن الحالي : يسرنا إذاعة السرور راحة النفس . والتقدير : يسرنا الآن أن يذيع السرور راحة النفس ، قال تعالى : « وضاقت عليهم الأرض بما رحبت (١) » أي برحبها ، وقال سبحانه : « ودوا ما عنتم (٢) » أي عنتكم . . .

وصرح بذلك نحو : « مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار » .

قال ابن هشام (٣) : « لا يجوز أن تنصب « صوت » الثاني بصوت الأولى ، لأنه يحل محل الأول فعل ، لا مع حرف مصدري ولا بدونه ، لأن المعنى يأبى ذلك ، لأن المراد أنك مررت به وهو في حالة تصويته لا أنه أحدث التصويت عند مرورك به » .

وكذلك منع بعض النحاة (٤) نصب « زيدا بضربا في قولك : ضربا زيدا ، وإنما « زيدا » منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر ، ولكن الأولى وقد قام المصدر مكان الفعل أن يعمل عمله ، ولا يشترط فيه الشرط السابق ، وهذا ما عليه الكثرة من النحاة » .

الشرط الثاني : أن لا يكون مصغرا فلا يجوز لك أن تقول : سرني ضريبك اللص . على أن يكون « اللص منصوبا بالمصدر المصغر . لأن التصغير من خصائص الاسماء فيبعده من مشابهة المصدر للفعل في العمل .

قال ابن هشام (٥) : ولا يختلف النحويون في ذلك وقاس على ذلك بعضهم

---

١) التوبة من الآيتين ٢٥ ، ١١٨ ٢) آل عمران ١١٨

٣ ، ٤ ، ٥) قطر الندا ص ٢٦١ ت محي الدين وشرح الكافيه ٢ / ١٩٧

المصدر المجموع فمنع إعماله ، حملا على المصغر ، لأن كلا منهما مباين للفعل » .
ولكن الكثير من النحويين يرون أن السماع قد ورد بعمل المصدر المجموع ،
والقياس على ذلك باطل بدليل قول الشاعر :

وعدت وكان الخلف منك سجية * مواعيد عرقوب أخاه بيثرب (١)

فقد نصب « أخاه » بمواعيد ، وهو جمع موعد وهو مصدر ميمى لوعد دليل على
أن المصدر إذا جمع يعمل النصب فيما بعده .

الثالث : ألا يكون المصدر مضمرا ، فلا تقول : فهمى الكتاب جميل ، وهو
الدرس أجمل ، لأن ضمير المصدر ليس هو المصدر ، ولا بمنزلته . ويرى
الكوفيون جواز إعمال ضميره بدليل قول الشاعر :

وما الحرب الا ما علمتم وذقتم * وما هو عنها بالحديث المرجم (٢)

أى وما الحديث عنها بالحديث المرجم أى المظنون « فعنها » عندهم متعلقة
بالضمير دليل على أن ضمير المصدر يعمل عمله وهو يعود على القول أو
الحديث أو العلم بدليل أن الخبر « الحديث المرجم » مذكر فلما كان الضمير
كناية عن ذلك تعلق من الجار والمجرور ، كما يتعلق بالحروف التى للمعانى ،
إذ الظرف والجار والمجرور يكتفيان برائحة الفعل لذلك ناب ضمير
المصدر عنه .

---

١) البيت من الطويل ، ... انظر قطر الندا ٢٦١ وشرح كافيه الرضى ٢/١٩٧

٢) البيت من الطويل لزهير ، انظر الخزانة ٣/٤٣٥ والهمع ٢/ ٦٢ والدرر
٢/ ١٢٢ ويس ٢/ ٦٢ ومعجم الشواهد ١/ ٣٦٠

ورد البصريون ذلك (١) : بإنكار أن يكون عنها متعلقا بالضمير ، وادعوا أنه متعلق بفعل محذوف أو متعلق بالمرجم أو بمحذوف يدل عليه المرجم أي وما هو مرجم عنها بالحديث المرجم ، أو أن البيت نادر قابل للتأويل ، فلا تبنى عليه قاعدة .

وقد أجاز الرضى (٢) : إعمال ضميره ، ولذلك قال : « وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله « البيت » ، أي : ماحديثي عنها » وعلل ذلك أيضا بقوله (٣) : الظرف وأخوه يكفيهما رائحة الفعل حتى أنه يعمل فيهما ماهو غاية في البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى : « وما أنت بنعمة ربك بمجنون (٤) » فقوله : بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي أي تنفى منعمة الله وحده منك الجنون ، ولا معنى لتعلقه بمجنون » .

وأرى : أن رأى الكوفيين ضعيف ، لأن ضمير المصدر ليس هو المصدر كما ضمير العلم ليس بعلم(٥) وما استدل به الرضى مردود « فعنها » مؤنثة فلا تتعلق بالضمير المذكر وإلا لفسد المعنى فضلا عن أن « بنعمة » متعلقة بمجنون أي لست مجنونا بسبب نعمة لك .

الرابع : أن لا يكون محدودا أي مقترنا بالتاء التي تدل على الوحدة ، فلا يجوز أن تقول تألمت من ضربتك أخاك ، ونحو : سررت بضربتك العدو

---

١) عدة السالك الى أوضح المسالك ٣ / ٢٠٤ .

٢ ، ٣) شرح الكافيه ٢ / ١٩٥   ٤) سورة نون الآية ٢

٥) الهمع ٢ / ٩٢

الغادر . وذلك لأن الدلالة على العدد تعارض الدلالة على الأصلية (١) المصدر وهى الحدث المجرد من كل شىء آخر كعدد ونحوه . وأما قول الشاعر الذى أعمل فيه المصدر المحدود وهو :

يحابى به الجلد الذى هو حازم * بضربة كفيه الملا نفس راكب (٢)

فقد أعمل « ضربة » ونصب المفعول به وهو « نفس راكب » وإضافة إلى الفاعل « كفيه » وذلك شاذ لا نبنى عليه قاعدة لعدم الكثرة الواردة فى ذلك والبيت لا يعرف قائله ، ولا نظير له .

فلو كانت التاء مما وضع المصدر عليها لم تمنع عمله مثل : رحمتك الضعفاء دليل نبلك ، وقال الشاعر :

فلولا رجاء النصر منك ورهبة * عقابك قد كانوا لنا كالموارد (٣)

فقد نصب « عقابك » برهبة ، والتاء فيها مما بنى عليها المصدر كرحمة ورغبة .

الخامس : ألا يكون موصوفا قبل العمل (٤) فلا يقـــال : أعجبنى مقابلك

---

١) الهمع ٢ / ٩٢ وقطر الندا ص ٢٦٣ وعدة السالك ٣ / ٢٠٤ والنحو الوافى ٣ / ١٧٩ ٢) البيت من الطويل ولم يعرف قائله ، انظر العينى ٣ / ٥٢٧ والهمع ٢ / ٩٢ والدرر ٢ / ١٢٢ وشرح الأشمونى ٢ / ٢٨٦ ويس ٢ / ٦٢ ومعجم الشواهد ١ / ٥٩

٣) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله انظر الكتاب ١ / ٩٧ وابن يعيش ٦ / ٦١ ويس ٢ / ٦٣ ومعجم الشواهد ١ / ١١٥ .

٤) قطر الندا ص ٢٦٤ والتصريح ٢ / ٩٤ والهمع ٢ / ٩٢ .

الشديدة الأعداء ، فإن أخرت الوصف « الشديدة » وقدمت المعمول جاز لتأخر الوصف بعد عمل المصدر . وذلك كقول الشاعر :

إن وجدى بك الشديد أراني * عاذرا فيك من عهدت عذولا (١)

فيكون المصدر قد وصف بعد العمل ، وأما قول الحطيئة :

أزمعت يأساً مبيناً من نوالكم * ولا يرى طارداً للحر كاليأس (٢)

فإن البصريين يوجهون البيت بأن « من نوالكم » متعلق بفعل محذوف ولا يصح أن يتعلق بالمصدر « يأساً » لأنه موصوف قبل معموله .

ورأى : أن حذف هذا الشرط أولى من إثباته ، إذ قد ورد عمل المصدر ، وقد تأخر عنه وصفه كالبيت الأول أو تقدم الوصف على معموله كبيت الحطيئة وما الداعي لتقدير محذوف يتعلق به الجار والمجرور ، والمصدر موجود أمامنا يتعلق به المعنى ، لذلك أحسن الرضى وغيره بإغفاله .

السادس : أن يكون محذوفا . ومعنى ذلك أنك إذا احتجت الى تقدير عامل لم يجز لك أن تقديره مصدراً ، وفي أمثلة : مالك وزيدا ، وبسم الله . لايجوز

---

١) البيت من الخفيف ولا يعرف قائله ، انظر العيني ٣/٣٦٦ والتصريح ٢/٢٧ والهمع ٢/٤٨ ، ٩٣/٢ ، ٥٦/٢ ، ١٢٤ وشرح الأشموني ٢/٢٤٢ والهجرى ٢/١٤٣ والانصاف ١٣٤ ومعجم الشواهد ١ / ٢٧٥ .

٢) البيت من البسيط للحطيئة ، انظر ابن يعيش ٦ / ١٥ وشرح الشافية ص ١٤٠ وشرح الأشموني ٤/٢٠٠ ويس ٢ / ٦٣ ، ٣٠٣ ودلائل الاعجاز ٢٠٢ وهو في ديوانه ٥٤ ومعجم الشواهد ١ / ١٩٩ .

تقدير المصدر فيهما فلا تقول : وملابستك زيدا ، وابتدائي باسم الله . ولكن معمول المصدر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ينبغي أن يعمل فيه ، لأنه يكتفي برائحة الفعل فيه . وأما قول الشاعر :

هل تذكرونى الى الدرين هجرتكم * ومسحكم صلبكم رحمان قربانا (١)

« فرحمان » معمول لمصدر هو القول المحذوف . والتقدير : وقولكم يارحمن قربانا . فلقد حكم ابن هشام بأن ذلك ضرورة ، ولكن الشاهد يرى أن إعمال القول محذوفا كثير ، وعلى ذلك فيكون الممنوع حذف المصدر غير القول ، ومعموله غير ظرف أو مجرور . وعلل الرضى ذلك (٢) : بأن يكون « لحذف الموصول مع بعض الصلة ، وابقاء البعض إلا أن يدل عليه دليل قوى فيكون كالمذكور » .

السابع : أن يتصل بمعموله ، فلا يفصل بينه (٣) وبين معموله بأجنبى ، لأن عمل المصدر بالحمل على الفعل فهو فرع في العمل ، والفرع يقصر عن العمل مع الفصل بينه وبين المعمول ، لأن ذلك خاص بالفعل . وذلك نحو : أعجبنى ضربك اليوم أمس زيدا ، على أن « أمس » طرف لأعجبنى ، لأن المتصل من بعض الصلة ، وبعضها لايجوز .

---

١) البيت لجرير وانظر قطر الندا ص ٢٦٦ .

٢) البيت من البسيط للأعشى وهو فى ديوانه ص٨٦ وانظر التصريح ٢ /٢٠٨ والمقرب ٤٩ وشرح الأشمونى ٢ / ٢٨٧ ومعجم الشواهد ١ / ٢١٣ .

٣) شرح الكافيه ٢ / ١٩٥ .

ونحو قوله تعالى : « إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر (١) » ، لايجوز أن تجعل « يوم تبلى » معمولة تتعلق بالمصدر « رجعه » للفصل بينهما بخبر إن ، كما لايجوز أن تتعلق « بقادر » ، لأن المعنى يكون أن قدرته على رجعه خاصة بهذا اليوم ، وهو معنى غير صحيح ، فقدرته عامة وشاملة ، وإنمـــا « يوم » تتعلق بمحذوف يقدر بجوار الظرف متقدما عليه ، والتقدير : إنه على رجعه لقادر رجعه يوم تبلى . وذلك لأن المصدر فرع فلا يجوز أن يفصل بينه وبين معموله وإلا ساوى الفرع الأصل .

ويعلل ابن الحاجب (٢) ذلك بقوله : « لأن الفصل من بعض الصلة وبعضها لايجـــوز » .

الثامن : أن لايكون مؤخرا عنه فليس لك أن تقول : أعجبنى العلم فهمك ، وأجاز السهيلى تقديم الجار والمجرور واستدل بقوله تعالى : « لا يبغون عنها حولا (٣) » ، وقولهم : « اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا (٤) وقد أجاز ذلك الرضى أيضا بالظرف نحو : « فلما بلغ معه السعى » .

وعلل ذلك الرضى (٥) بقوله : « لأنه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل ، والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ، ومعمول الصلة لايتقدم على الموصول .

---

١) الطارق ٩ ٢) المصدر والصفحة السابقة .

٣) الكهف ٤) قطر الندا ص ٢٦٦ نتائج الفكر ص ٣٥٦ .

٥) شرح الكافيه ٢ / ١٩٥ والآية من الصفات ١٠٢

وقد اشترط النحاة حتى لا يؤدى الى اللبس أن يكون مفردا ، فلا يصح أن يكون مثنى أو جمعا ولكن رد عليهم بقول الشاعر :

قد جربوه فما زادت تجاربهم * أبا قدامة الا المجد والفنعا (١)

فإن تجاربهم » مصدر جمع تجربة ، وهى مصدر جرب ، وقد نصب به قوله : « أبا » . هذا وعمل المصدر المضاف أكثر من إعمال المحلى بأل والمنون ، لأنه أكثر ورودا فى كلام العرب المحتج به ، مثل قول الله تعالى « ذكر رحمة ربك عبده زكريا (٢) » فقد نصب عبده بالمصدر المضاف إلى ربك ، ولا عبرة برأى بعضهم بأن عمله متساويا مع عمل المقترن بأل ، فإن السماع أقوى كما أنه لاخلاف فى إعمال المضاف ، وإن كان فى كلام بعضهم مايشعر بالخلاف كما يقول الأشمونى وقال الشاعر :

وأقتل داء رؤية العين ظالما * يسىء ، ويتلى فى المحافل حمده (٣)

فرؤية مصدر مضاف إلى فاعله « العين » ونصب به مفعوله وهو : ظالما ، ومثله اسم المصدر مثل قول الشاعر :

بعشرتك الكرام تعد منهم * فلا ترين لغيرهم ألوفا

ويليه فى العمل وفى كثرته ونصافة « المنون » للسماع الوارد بذلك وإن كان القياس يقتضى أن يكون المنون أقيس لشبهه بالفعل فى التنكير ، وبعده المضاف لأنه كثيرا على نية الاتصال والعبرة بالسماع كقول الشاعر :

---

١) المصدر السابق ٢) مريم ٢ ٣) ج ٢ ص ٢٩٠ ط دار الفكر

يا قابل التوب غفرانا مآثم قد • أسلفتها أنها منها خائف وجل (١)

وقول الآخر :

على حين ألهى الناس جل أمورهم • فندلا زريق المال ندل الثالب (٢)

فقد نصب مآثم بغفرانا ، وهو مصدر منون ، ومثله ندلا قد نصب به المال وهذا رأى البصريين أما الكوفيون : فقد منعوا عمله ، وجعلوا كل مرفوع أو منصوب بعده بفعل مضمر ، وأنت ترى أن المصدر هنا فى البيتين بدل من اللفظ بفعله ، « فندلا » نابت عن أندل ، « وغفرانا » نابت عن « أغفر » ولذلك نصب بهما المفعول به ، ومثله أيضا اسم المصدر مثل : الله هو ادعون العبد فى أعماله .

أما المصدر المحلى بأل مع أن السماع تدور بعمله فيما بعده إلا أنه قليل فيه وبلاغته وأنه لدخول « أل » عليه ابتعد شبهه كثيرا عن الفعل مثل :

ضعيف النكاية أعداءه • يخال الفرار يراخى الأجل (٣)

فقد نصب « أعداءه » بالمصدر المحلى بأل ، وهو النكاية .

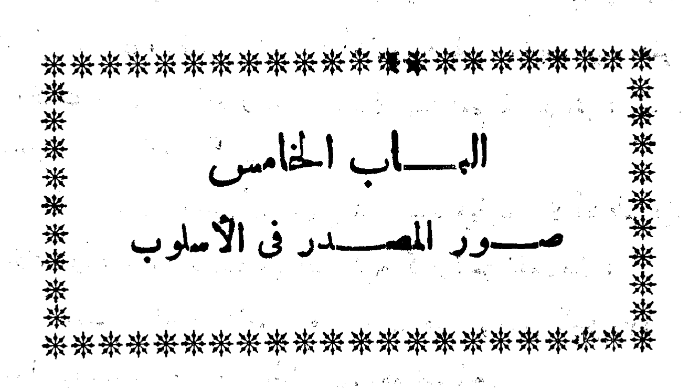
قال ابن عصفور (٤) : إعمال المعرف أقوى من اعمال المضاف فى القياس .

ونقل السيوطى (٥) : إعمال المضاف والمنون سواء .

وقال أبو حيان (٦) : وترك إعمال المضاف وذى أل عندى هو « القياس » وأرى رد كل هذه الأقيسة ، فإن السماع أقوى مشاهد بما سبق المضاف أكثر والمنون كثير والمحلى بأل قليل وهذا هو الحق .

(١ ، ٢ ، ٣) المصادر السابقة ص ١٢٦ ، ١٢٧

(٤ ، ٥ ، ٦) انظر الهمع ٢/٩٣ والصبان ٢ / ٢٩٠ والخضرى ٢/٢٢ ، ٣٢



الباب الخامس

صور المصدر فى الأسلوب

أنواع المصدر الصريح واسمه فى الأساليب العربية :

أولا - المصدر الصريح : بالتتبع فى الأساليب العربية وجد العلماء أن المصدر الصريح العامل يأتى على ثلاثة أنواع :

أولا - المضاف : وهذا كثير فى الأساليب ، ثم نراه تارة مضافا إلى فاعله ومفعوله منصوب بعده وذلك مثل قول الله تعالى : « ولو دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض (١) » فقد أضاف المصدر « دفع » إلى فاعله وهو الله ونصب به المفعول به وهو الناس . والفاعل هنا مجرور فى اللفظ ، مرفوع فى المحل ، وقال تعالى : « وأخذهم الربا وقد نهوا عنه ، وأكلهم أموال الناس بالباطل (٢) » فالمصدر « أخذ » وهو مضاف إلى فاعل وهو « هم » ومفعوله منصوب وهو « الربا » وكذلك : « أكل » وفاعله ضمير الغائبين المضاف اليه ، والمفعول به منصوب وهو « أموال » وقال الشاعر وهو المتنبى :

يامن يعز علينا أن نفارقهم * وجداننا كل شىء بعدكم عدم (٣)

فالمصدر « وجدان » أضيف الى فاعله ، وهو « نا » ونصب المفعول به ، وهو « كل » وقال الآخر :

وعدت وكان الخلف منك سجية * مواعيد عرقوب أخاه بيثرب (٤)

فالمصدر « مواعيد » وهو جمع موعد مضاف إلى فاعله « عرقوب » ونصب

---

١) البقرة ٢٥١ ٢) النساء ١٦١

٣) البيت من الكامل وهو للمتنبى ، وجىء به للتمثيل ، إذ لا يحتج بشعره والشاهد فيه : كما فى الشرح . ٤) سبق الحديث عنه .

المفعول به وهو «اخاه» وتقول: مذاكرة الانسان العلم أفضل وملازمة المرء الأطهار أكرم، فقد أضيف كل من المصدرين «مذاكرة» و«وملامة» إلى فاعله «الانسان» «المرء» وجره لفظا فقط لأنه مرفوع محلا ونصب المفعول به بعد ذلك وهو «العلم، الأطهار»، والسر فى كثرة هذا النوع فى كلام العرب كما قال السيوطى (١) : «أن الاضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف كما يجعل الاسناد الفاعل كجزء من الفعل، ويجعل المضاف كالفعل فى عدم قبول والتنوين، تقويت بها مناسبة المصدر للفعل» ا. هـ

أى ان المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد، فالاضافة كالاسناد تمزج من الكلمتين وهو تعليل حسن، ولو علله بكثرة المسموع الوارد من العرب لكان أحسن وأشمل، وقد يضاف المصدر إلى مفعوله ويرفع فاعله وذلك كقوله تعالى: «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا (٢)» فمن فاعل بالمصدر «حج» وأضيف إلى مفعوله وهو البيت والتقدير: أن حج المستطيع البيت، وهذا إعراب جائز فى الآية الكريمة، وأجاز بعضهم أن يكون «من» بدل بعض من كل(٣) وجعل الرابط مقدرا وهو منهم، ومثل ذلك قول الشاعر:

ألا إن ظلم نفسه المرء بين * إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا (٤)

---

١) الهمع ٢ / ٩٣ ٢) آل عمران ٩٧ ٣) أوضح المسالك ٣ / ٤٠٢

٤) البيت من الطويل ولا يعرف قائله وانظر التصريح ٢ / ٦٣ ومعجم شواهد العرب ص ٢٦٩.

وبيت الكتاب :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة * نفي الدراهيم تنقاد الصياريف (١)

وقول الأقيشر الأسدي :

أفنى تلادي وما جمعت من نشب * قرع القواقيز أفواه الأباريق (٢)

فقد أضاف في الأبيات المصادر : « ظلم و نفي و قرع » إلى المفعولات نفسه « والدراهيم و القواقيز » وجرها لفظا ، وإن كانت منصوبة على المحل ، ثم رفع الفواعل الآتية بمصادرها وهي : « المرء و تنقاد و أفواه » .

وتقول : بمذاكرة العلم الطالب خير من اللعب والإهمال ، وصيانة الآلة المهندس طريق بقائها ، فقد أضاف المصدرين : مذاكرة ، وصيانة إلى مفعوليهما جرا على اللفظ وهي : العلم ، الآلة ، ثم رفع فاعليهما وهما : الطالب المهندس .

وقد يضاف المصدر إلى الظرف فيجره ، ويرفع الفاعل ، وينصب المفعول به كقوله : إهمال اليوم الطالب المذاكرة طريق للضياع (٣) . كما كثر في الأسلوب العربي (٤) إضافته الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول وبالعكس مثل

---

١) البيت من البسيط للفرزدق في ديوانه ٥٧٠ / ١ وانظر الكتاب ١ / ١٠ والمقتضب ٢/ ٢٥٨ والمحتسب ١/ ٦٩ ، ٢٥٨ ، ٢/ ٧٢ والخصائص ٢/ ٣١٥ والأشموني ٢ / ٢٨٩ وانظر معجم الشواهد ١ / ٢٤٠ .

٢) البيت من الطويل للأقيشر الأسدي وانظر المقتضب ١/ ٢ واللسان قفز والتصريح ٢/ ٦٤ والأشموني ٢/ ٢٨٩ والمغني ٥٣٦ (٣٠٩) والعيني ٣/ ٥٠٨ ومعجم الشواهد ص ١ / ٢٥١ .

٣) الهمع ٢ / ٦٤

٤) أوضح المسالك ٣ / ٢١٤ والهمع ٢ / ٩٤ .

قوله تعالى : « ربنا وتقبل دعاء (١) والتقدير : دعائى إياك وقوله تعالى : « ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله (٢) » أى بنصر الله المؤمنين ، فقد حذف فى الآيتين الكريمتين المفعول به ، وقد يذكر المفعول به ويحذف الفاعل مثل قوله تعالى : « لايسام الانسان من دعاء الخير » والتقدير : من دعائه الخير .

قال السيوطى(٣) : وبذلك يفارق الفعل ، لأن الموجب المنع فيه تنزيله إذا كان ضميرا متصلا كالجزء منه بدليل تسكين آخره ، والفصل به بين الفعل وإعرابه فى « يفعلان » وحذف الجزء من الكلمة ، لايجوز بقياس وحمل عليه المنفصل والظاهر والمصدر لايتصل به ضمير فاعل ، فلم تكن نسبة فاعلة منه نسبة الجزء من الكلمة .

وذهب الكوفيون فى هذه المسألة إلى عدم الحذف وأن الفاعل هنا مضمر كما يضمر فى الصفات والظرف ، ويرى خلف (٤) « أن الفاعل ينوب إلى جنب المصدر ، ولايجوز عنده أن يقال : إنه محذوف ، لأن الفاعل لايحذف ولا يضمر ، لأن المصدر لايضمر فيه ، لأنه بمنزلة اسم الجنس » .

حكم تابعه :

إذا جاء بعده تابع من التوابع الأربعة المجرورة جاز فى التابع مراعاة اللفظ وجاز مراعاة المحل ، فإن كان تابعا لفاعل مجرور نحو : ملازمة المرء الكيس الكتاب دليل تفوقه ونبوغه ، جاز جر الكيس الصفة للمرء على اللفظ كما يجوز رفعه مراعاة لمحله المرفوع به أو كان مفعولا به محلا نحو : مصاحبة

---

١) ابراهيم ٤٠ ٢) الروم ٥ ٣، ٤) الهمع ٢/ ٩٤

العقلاء الكرام المرء أسلم وأحسن له . فيجوز فى الكرام الجر باعتبار اللفظ والنصب باعتبار أنه مفعول به فمحله النصب وعلى الرفع صفة للفاعل قول الشاعر :

حتى تهجر فى الرواح وهاجها • طلب المعقب حقه المظلوم (١)

وعلى النصب صفة للمفعول به قول الشاعر :

قد كنت داينت بها حسانا • مخافة الإفلاس والليانا (٢)

فقد رفع النعت « المظلوم » باعتبار محل الفاعل « المعقب » وهو الرفع ومثل هذا البيت قول المتنخل الهذلى :

السالك الثغرة اليقظان سالكها • مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل (٣)

فقد رفع النعت « الفضل » صفة للفاعل « الهلوك » باعتبار المحل .

كما نصب المعطوف وهو « الليانا » على المفعول « الإفلاس » باعتبار أن محله النصب ، ومثل ذلك باقى التوابع ، يجوز مراعاة اللفظ ومراعاة المحل .

---

١) البيت من الكامل للبيد ، فى ديوانه ١٢٨ وانظر الانصاف ٢٣٢ ، ٣٣١ والخزانة ١ / ٣٣٤ ، ٤٤١ والعينى ٣ / ٥١٥ والتصريح ١ / ٢٧٨ ، ٢ / ٦٥ والهمع ٢ / ١٤٥ وانظر معجم الشواهد ١ / ٣٥٥ .

٢) البيت من الرجز ، لرؤبة ، وانظر الكتاب ١ / ٩٨ والمغنى ٤٧٦ ، ٢٨٢ ، والتصريح ٢ / ٦٥ والهمع ٢ / ٤٥ والدرر ٢ / ٢٠٣ والأشمونى ٢ / ٢٩١ وهو فى ملحقات ديوانه ١٧٨ ومعجم الشواهد ٢ / ٥٤٧ .

٣) البيت من البسيط وهو فى ديوانه الهذليين ٢ / ٣٤ وانظر التصريح ٢ / ١٦٢ والعينى ٣ / ٥٦١ والهمع ٢ / ١٨٧ ، ٢ / ١٤٥ والدرر ١ / ١٦٠ ، ١ / ١٦٠ ، ٢ / ٢٠٣ والأشمونى ٢ / ٢٩٠ ويس ١ / ٣٢٧ واللسان (خعل) .

ثانياً - المنون :

قد يأتي المصدر منوناً غير مضاف مثل قول الله تعالى : « أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما(١) » فالمصدر « إطعام » منون وفاعله ضمير مستتر ، وقد نصب « يتيما » على أنه مفعول به ، والتقدير : أو أن يطعم في ذي مسغبة يتيما ، قال الشاعر :

يضرب بالسيوف رءوس قوم ... أزلنا هامهن عن المقيل (٢)

« فرءوس » مفعول به للمصدر « وهو « ضرب » وهو منون . وقد ورد كثيرا في أساليب العرب ، وقال ابن هشام (٣) : « وإعماله أقيس من إعمال المضاف لأنه يشبه الفعل بالتنكير » . وقال الخضري (٤) « وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنون في الاستعمال ، وإلا فالمنون أقيس لشبهة الفعل في التنكير ويليه المضاف ، لأنه كثيراً ما ينوى فيه الانفصال » .

وقال الزجاج (٥) : إعمال المنون أقوى من المضاف ، لأن ما شبه به نكرة فكذا ينبغي أن يكون نكرة ، ورد : بأن إعماله ليس للشبه بل بالنيابة عن حرف مصدري والفعل والمنوب عنه في رتبة المضمر » .

---

١) البلد ١٤ ، ١٥

٢) البيت من الوافر ، للمرء بن منقذ وانظر الكتاب ١ / ٦٠ ، ٩٧ وابن يعيش ٦ / ٦١ والعيني ٣ / ٤٤٩ شرح الأشموني ٢ / ٢٨٤ ولم ينسبه الشنتمري وانظر ومعجم الشواهد ١ / ٣٧١ .

٣) قطر الندا ص ٢٦٩

٤) حاشية الصبان ٢ / ٢٢

٥) الهمع ٢ / ٩٣ .

وأنكر الكوفيون (١) إعمال المنون وقالوا إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فبإضمار فعل يفسره المصدر من لفظه ففي الآية السابقة يقدر : أو يطعم وهذا رأى ضعيف ، لأن الأصل عدم التقدير ، فإسناد العمل إلى المذكور أولى من التقدير ، وإعمال المنون أكثر من إعمال المعرف بأل ، لأن فيه شبها بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة ، وأيضا باستقراء الأساليب العربية حكم بهذا الحكم .

قال السيوطى (٢) : « وقيل المضاف والمنون فى الإعمال سواء ويروى عن أبى حيان قوله : « وترك إعمال المضاف وذى أل عندى هو القياس ، لأنه قد دخله خاصة من خواص الاسم ، فكان قياسه أن لا يعمل ، فكذلك المنون لأن الأصل فى الأسماء أن لا تعمل فإذا تعلق اسم باسم ، فالأصل الجر بالإضافة » .

وأرى : أن ماذهب إليه أبو حيان بتقديم قياسه على السماع الوارد عن العرب بعمله فى أحرّ الأساليب العربية ، قول غير سديد ، فالسماع مقدم على القياس فضلا عن تعميمه الحكم بأن الأصل فى الأسماء لا تعمل ، ثم تعديه ذلك إلى المصدر ، وهو أصل الأفعال وكأن يؤيد رأى الكوفيين السابق ، ويقدر عاملا ، والأصل عدم التقدير .

ثالثاً - المعرف بأل : قد ورد فى الكلام العربى المصدر المعرف بأل تقول : عجبت من الضرب زيداً بنصب « زيدا » بالمصدر المقترن بأل ، ومثال ذلك من الشعر قول الشاعر :

(١ ، ٢) الهمع ٢ / ٩٢ وما بعدها .

ضعيف النكاية أعـــداءه • يخال الفرار يراخى الأجل (١)

فإن المصدر هو النكاية ، وقد نصب أعداءه على أنه مفعول به ، وقال الآخر :

لقد علمت أولى المغيرة أننى * كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

فقد نصب « مسمعا » وهو اسم رجل بالضرب وهو مصدر معرف بآ ل .
وقال الشاعر :

فإنك والتأبين عروة بعـــدما • دعاك وأيدينا إليك شوارع (٢)

فالمصدر المعرف بأل هو « التأبين » وعروة مفعول به للمصدر . وقال آخر :

عجبت من الرزق المسىء إلهه • ومن ترك بعض الصالحين فقيرا (٣)

فالمصدر المعرف بأل هو « الرزق » وقد أضيف الى مفعوله « المسىء » والهه فاعل وإعمال المصدر المعرف بأل قليل ، بل حكم ابن هشام (٤) على أن إعماله قياسا واستعمالا ، أما شذوذه فى القياس ، لأن المصدر عمل بالحمل على الفعل ، واقترانه بأل يبعد شبهه من الفعل ، وأما فى الاستعمال ، لأن وروده عن

---

١) البيت من السريع ولا يعرف قائله وهو من الخمسين وانظر الكتاب ١/٩٩ والمقرب ص ٢٥ والخزانة ٣/ ٤٣٩ والشذور ٣٨٤ والتصريح ٢/ ١٣ والهمع ٢/ ٩٣ والدرر ٢/ ٥٢ والاشمونى ٢/ ٢٨٤ .

٢) البيت من الطويل ولا يعرف قائله وانظر العينى ٣/٥٢٤ وشرح الاشمونى ٢/ ٢٨٤ واللسان « وقع » ومعجم الشواهد ١/ ٢٢٣ .

٣) البيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله وانظر شرح الاشمونى جـ ٢ ص ٢٢ وقطر الندا ص ٢٧٠

٤) قطر الندا ص ٢٦٩

العرب نادر .

وأنكره كثيرون والبغداديون وقوم من البصريين ، وقدروا له عاملا ، كما حكم بعض النحاة عليه بالقبح مع جواز إعماله ، ويفصل بعضهم : بجوازه إن عاقبت أل الضمير فيعمل فيما بعده نحو : إنك والضرب خالد المسيء إليه ، وإلا بأن لم تعاقبه ، فلا يجوز إعماله نحو : عجبت من الضرب زيد عمرا (١) .

ثانيا - اسم المصدر :

بالتتبع والاستقراء وجد العلماء أن اسم المصدر قد يأتي في الأساليب ولكنه قليل ، فيجب أن نقتصر فيه على الوارد ، وهو المضاف كقول الشاعر :

أكفرا بعد رد الموت عني * وبعد عطائك المائة الرتاعا (٢)

فقد أضاف اسم المصدر « عطايا » للفعل « أعطى » ، وأضافه الى الفاعل وهو (الكاف) ، ونصب به « المائة » ، ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

إذا كان عون الله للعبد مسعفا * تهيأ له في كل أمر مراده (٣)

وإن لم يكن عون من الله للفتى * فأول مايجني عليه اجتهاده

فاسم المصدر « عون » ، وقد أضيف الى لفظ الجلالة « الله » ، وفعله عاون

---

١) انظر همع الهوامع ٢ / ٩٣

٢) البيت من الوافر للقطامي وانظر التصريح ٢ / ٢٢١ والامالى الشجرية ٢ / ١٤٢ وابن يعيش ١ / ٢٠٨ والتصريح ٢ / ٦٤ والدرر ١ / ١٦١ / ٢ ، ١٢٧ والاشموني ٢ / ٢٨٨ وهو في ديوانه ٤١ ومعجم الشواهد ١ / ٢١٤

٣) البيت من الطويل ولم أعثر على قائله وانظر حاشية الخضري ج ٢ / ٢٣

ومنه قول عائشة : من قبلة الرجل امرأته الوضوء « فقبله (١) .

وبعض النحاة يدخل فيه الميم الزائدة لغير مفاعلة نحو : المجمدة من الحمد والمضرب من الضرب ، « ومصاب » بمعنى : إصابة كقول الشاعر :

أظلوم إن مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم (٢)

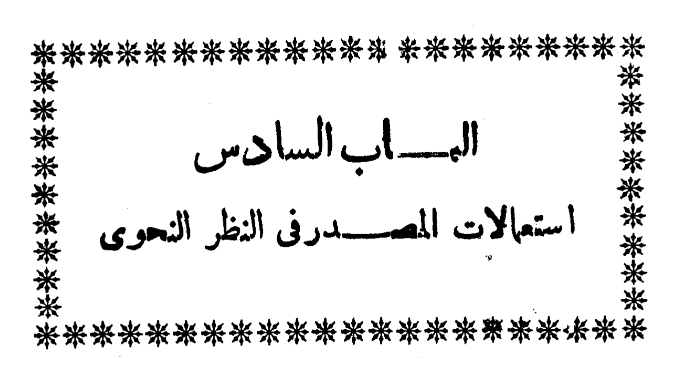
« فصابكم » اسم مصدر مضاف إلى فاعله ، وقد نصب به « رجلا » ، وتجوز إعماله قياسا أهل الكوفة فبغدا ومثل قول عائشة : من قبلة الرجل زوجة الوضوء ولا مانع من استعماله منونا مثل (٣) : طربت لنصر حر وطنه انتصارا باهرا وكذلك محلى بأل كقولك : عاونت الصديق كالعون الأهل ، ولكنه لم يرد عن العرب ، وهى أمثلة صنعت بالقياس على المصدر ، ولذلك فالأولى لنا العدول عنه إلى المصدر قدر الاستطاعة ، وتقتصر فيه على المسموع فقط .

ويرى الكسائى (٤) عمله إلا ثلاثة ألفاظ : « الخبز والدهن والقوت » فإنها لا تعمل فلا يقال عجبت من خبزك الخبز ، ولا من دهنك رأسك ، ولا من قوتك عيالك ، وأجاز ذلك الفراء وحكى عن العرب مثل : أعجبنى دهن زيد لحيته ، قال أبو حيان : والذى أذهب إليه فى المسموع من هذا النوع أن المنصوب فيه بمضمر يفسره ماقبله ، وليس باسم المصدر ولا جرى مجرى المصدر فى العمل لا فى ضرورة ولا غيره ، انظر الهمع ٢ / ٩٥ .

---

١ ، ٢) سبق الحديث عنه . ٣) النحو الوافى ٣ / ١٨٩

٤) الهمع ٢ / ٩٥ .



الباب السادس

استعمالات المصدر في النظر النحوي

استعمالات المصدر فى النظر النحوى :

تعدد استعمال المصدر فى النظر النحوى :

إن المصدر هو الحدث الجارى على فعله لفظا أو تقديرا ، وهو عام شامل لكثير من أبواب النحو ، فقد يقع مفعولا مطلقا ، وفاعلا ومفعولا به وحالا ، وصفة ومفعولا لأجله ، كما أنه قد ينقل إلى باب الأعلام أو الظرف أو نحو ذلك .

لذلك كانت استعمالاته متعددة فى جنبات النحو ، وسنقوم بدراسة استقرائية لأبواب النحو ، لنعرف مواضع الإفادة من المصدر . فنقول . وبالله التوفيق .

أولا ـ المفعول المطلق :

المفعول المطلق لابد أن يكون مصدراً ، ولكن ليس هو المصدر كما يقول فى شرح الكافيه فى الترجمة (١) فإن ذلك تفسير للشىء بما هو أعم منه مطلقاً كما يقول العلامة الأشمونى فهو كتفسير الانسان بأنه الحيوان ، المصدر أعم مطلقا من المفعول المطلق ، والمفعول المطلق لايكون الا مصدراً ، نظراً إلى أن مايقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه فى ذلك ، وأنه الأصل .

وعلى ذلك حد المفعول المطلق : بأنه ماليس خبرا من مصدر مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده فالمصدر الواقع خبرا مثل (٢) : ضربك ضرب أليم ، أو كان مصدراً مؤكدا للخبر ، ولم يؤكد عامله ولا يبين نوعه ولا عودة بل أكد مثله يسمى مصدراً ولا يسمى مفعولا مطلقا نحو أمرك سير سير ،

(١) شرح الكافيه ١ / ١١٣ (٢) شرح الأشمونى ٢ / ١٠٩

أو كان مسوقا لغير المعاني الثلاثة السابقة نحو : عرفت قيامك فهو مفعول به لأنه ليس بمفعول الفاعل حقيقة ، وليس داخلا في المفعول المطلق ، وإن كان مصدراً ، فالمفعول المطلق أخص من المصدر . مثاله لتوكيد العامل قول الله تعالى : « والذاريات ذروا (١) » وقوله : « وكلم الله موسى تكليما (٢) » ويبين النوع . وقال سبحانه : « فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا (٣) » وقال أيضاً : « وتظنون بالله الظنونا (٤) » ويبين العدد كقوله تعالى : « وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة (٥) وقال أيضا : « فاجلدوهم ثمانين جلدة (٦) » فقد المصدر مؤكدا لعامله فعلا مثل : تكليما وفعله كلم ، أو وصفاً مثل : ذروا والوصف الذاريات ومبينا للنوع . وعامله مصدر مثل جزاؤكم والمفعول المطلق جزاء موفوراً وهو موصوف ، وكذلك « الظنونا » و « أل » تفيد التنويع ، وعامله : تظنون . والمبين للعدد مثل « دكة واحدة » « ثمانين جلدة » والعامل فيهما الفعلان : دكتا ، اجلدوهم . وهكذا . .

فالمفعول المطلق لا يخرج عن أن يكون لغرض من الأغراض الثلاثة السابقة وهو المفعول الحقيقي ، لأنه الأثر لمعين الفعل الذي هو التأثير ، فلا تمايز فيهما (٠) ومنها مصادر مثناة لفظا ومعناها التكرار وهي : لبيك ، وسعديك ، وحنانيك ، دواليك ، هذاذيك ، على الرأي الراجح (٧) .

---

١) الذاريات ١ ٢) النساء ٢٦٤ ٣) الاسراء ٦٣
٤) الأحزاب ٢٠ ٥) الحاقة ١٤
٦) شرح الكافيه ١ / ١١٤ ٧) انظر أوضح المسالك ٢ / ٢٢٠

ثانياً - النعت بالمصدر :

فقد ورد عن العرب النعت بالمصدر سواء كان مفردا مثل رجل عـدل ، وصوم وفطر ، وزور ، ورضى ، أي عادل وصائم ومفطر وزائر ومرضى ، وقالوا أيضا : ضرب هبر أي قطع وطعن نثر ، أي قتل سريع ودمى سعر أي حرق كما سمع أيضا : رجال فضل وامرأة صناع أي فاضل ، وماهرة في الصناعة والمصدر فيه وهو مفرد .

أو مضافا مثل : مررت برجل حسبك من رجل ، وشرعك من رجل وهدك من رجل وكفيك وهي بمعنى واحد أي كافيك وحسبك ، ومثلك ، وفي المثل « شرعك مابلغك المحل » أي حسبك من الزاد وهدك » أي يثقل عليك عند مناقبه . وهمك » أي مهمومك بمعنى : مقصودك ، أو من همـه أي نذيبك وصف عاصته ، ونحوك » أي يقصد ويطلب (١) ، ونقول أيضا : هذا رجل عدل ، ورجلان عدل ، ورجال عدل وهكذا بالتزام الأفراد والتذكير ، وذلك لأن المصدر موحد لا يثنى ولا يجمع لأنه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير فاستغنى عن تثنيته وجمعه إلا أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير من حيز الصفات لغلبة الوصف به فيسوغ حينئذ تثنيته وجمعه نحو قول الشاعر :

وبايعت ليلى في الخلاء ولم يكن * شهود على ليلى ، عدول مقانع (٢)

---

١) انظر ابن يعيش جـ ٣ ص ٥٠   ٢) البيت من الطويل ، للبعيث انظر اللسان « قنع ١٧١ » وابن يعيش ٣ / ٥١ ، ٥٥ وأمالي الشالي ١ / ١٩٦ ومعجم الشواهد ١ / ٢٢٠ .

فقد جمع المصدر « عدل بمعنى « عادل » على عدول لشيوع الوصف بالمصدر وعمله الوصف عليه . أو كان المصدر ملازما لتاء التأنيث نحو رحمة شفقة هيبة فإن تاء التأنيث تلازمه ، وحذفها إجحاف بالكلمة » .

وقد قسم رضى الدين (١) المصادر التي ينعت بها إلى قسمين :

أولا - قياس مثل : كل ، جد ، حق تابعة للجنس مضافة لمثل متبوعها لفظاً ومعنى ، نحو : أنت الرجل كل الرجل ، وجد الرجل ، وحق الرجل ، ويوصف بها النكرات نحو : أنت رجل كل الرجل ، وجد الرجل ، وحق الرجل ، ومعنى ذلك أنه اجتمع فيه من خلال الخير ماتفرق فى جميع الرجال ، وقد تأتى وصفا للذم مثل : أنت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم بالتعريف أو بالتنكير ، وكذلك ذكر الأمثلة التى ذكرها ابن يعيش مثل : رجل شرعك من رجل ، أو نهيك أو كفيك أو همك أو هدك من رجل ، وصدق وسوء نحو ثوب صدق ، وحمار سوء ، وخير سوء ، ويقصد بذلك مطلق السوء أو الجودة ، والمشهور أن تكرر الموصوف وتضيفه ، تقول : عندى رجل رجل صدق ، وخبر خبر سوء - مريدا كمال الوصف معه لاصدق الحديث أو كذبه .

ثانياً : سماعى وهو على ضربين شائع كثير ، وهو النعت بالمصدر والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل نحو : رجل صوم ، وعدل ، وقد يكون بمعنى المفعول نحو : رجل رضى أى مرضى أو غير شائع : وذلك ضروب كثيرة أحدها

---

١) شرح الكافيه ١ / ٣٠٥ بتصرف وما بعدها .

جنس مشهور نحو مررت برجل أسد ، ولا يدخل ذلك معنا .

شروط النعت بالمصدر :

اشترط النحاة للنعت بالمصدر خمسة شروط وهي :

أولا - أن لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع ، وإنما يلتزم الأفراد والتذكير تقول : مررت بقاض عدل ، ومشهود عدل ، ومحامي صدق . أي قاض عادل ، وشهود عادلون ومحاميان صادق بتأويل المصدر بالمشتق .

ثانياً : أن يكون منكراً فلا يجوز أن يعرف ، لأن السماع ورد بذلك والوارد لا يغير .

ثالثاً : أن يكون المصدر صريحا غير مؤول ، ولا طلبيا ، فلا ينعت بالمصدر المؤول لأنه معرفه دائما ، ولا بالمصدر الطلبي مثل : سقيا لك ، وضربا زيدا ؛ لأنه بدل من الفعل ولا ينعت به لأنه طلبي كما يقول السيوطي (١) .

رابعاً : أن يكون مصدراً ثلاثياً أو بزنة مصدر ثلاثي ، لأن ذلك هو المسموع عن العرب .

خامساً : أن لا يكون مصدراً ميمياً كمزار ومسير .

قال الخضري (٢) : « وفائدة هذه الشروط ضبط ماسمع لا القياس عليها ، وذلك لأنهم يرون أن المصدر معنى ولا يدل على صاحبه ، فالنعت به على خلاف الأصل .

وإنما جاز النعت بالمصدر على التأويل (٣) الذي لا بد منه حتى يصح ذلك الوصف .

---

١) الهمع ٢/١٠٧ ٢) حاشية ٢/٥٣

فالكوفيون : يرون التأويل بالمشتق اسم فاعل أو اسم مفعول نحو : رجل عدل أي عادل ، ورضا أي مرضى . وهكذا لحظ معنى الصفة بالمشتق .

والبصريون : ذهبوا إلى تقدير مضاف أي ذو كذا ، ولهذا التزم أفراده وتذكيره كما التزمان لو صرح بذو نحو : هذا رجل عدل أي ذو عدل ، رجلان عدن أي ذو كذا ونحو ذلك .

واما على سبيل المبالغة إلا دعاء بجعل العين نفس المعنى وهذا رأى علماء البلاغة وهو المناسب للوصف بالمصدر . وذا نما يؤيد رأى من يقول بقياسية الوصف بالمصدر حتى تناسب اللغة متطلبات العصر وفي ذلك يقول ابن مالك :

ونعتوا بمصدر كثيراً * فالتزموا الافراد والتذكيرا (أ)

والسر في منع الوصف بالمصدر أصلا إلا بتأويل : لأن المصدر حدث ووصف الذات بالحدث غير جائز .

قال السيوطي (١) معللا لذلك بتعليل آخر :

قال : والاسم المفرد لا يكون نعتا ، وتعنى بالمفرد مادل على معنى واحد نحو : علم وقدرة ، وإنما لم يكن نعتا لأنه لا رابط بينه وبين الاسم الأول ، لأنه اسم جنس على حاله ، فإن قلت : ذو علم ، وذ قدرة كان الرابط بينه و بين الاسم المنعوت قولك : ذو وإن قلت : عالم وقادر كان الرابط بينه وبين المنعوت الضمير المستتر فيه العائد على ماقبله ، فكل نعت وإن كان مفردا في لفظه فهو دال على معلومين ، حامل ومحمول ، فالحامل هو الاسم المضمر والمحمول

(أ) الألفية ص ٤٥ ١) نتائج الفكر ص ٢٠٧ / ١

هو الصفة »[1] . هـ

وهو تعليل جيد يدل على وجوب التأويل على طريق البصريين بتقدير : ذو

وقد حرص أكثر النحاة على جعل النعت بالمصدر مقصوراً على السماع لا يتعداه ، فلا يجوز القياس على الوارد مع كثرته ، لعمر الحق إذا كان كثيراً فكيف لا يقيس عليه أليس هذا هو التضييق الذى لا مسوغ له ، فالأولى جعله قياساً إنماء للغة وكثرة لروافدها حتى تؤدى مطالب حياتنا فى يسر وسهولة .

الثالث - استعمال المصدر حالا :

الحال لابد ان تكون دالة على معنى وصاحبها نحو : جاء محمد نشيطا فذات الحال ، وذات صاحبها واحدة فى الخارج ، أما مفهوم الحال ومفهوم صاحبها فمتغايران ، والمشتق هو الذى يدل على ذلك ، لذلك كثر فى الأساليب كثرة واسعة ، أما المصدر فالأصل فيه ألا يقع حالا لأنه غير صاحبها فى المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا ، واتساعا(١) نحو محمد صدق ، وعلى عدل ، فعلوا مثل ذلك فى الحال ، لأنها فى الحقيقة خبر من الأخبار . ومع ذلك فإن العلماء قد لاحظوا مجيئه بكثرة فى الأسلوب ، وقال فى ذلك ابن مالك :

ومصدر منكر حالا يقع * بكثرة كبغتة زيد طلع (٢)

فمن وروده قول الله تعالى : « ثم ادعهن يأتينك سعيا (٣) » ، وقوله سبحانه :

---

١) التصريح ١ / ٣٧٢ ٢) الألفية ص ٣٢ ٣) البقرة ٢٦٠

يدعون ربهم خوفا وطمعاً (١) وقول عز وجل : ثم إنى دعوتهم جهارا (٢) ، وقوله : الذين ينفقون أموالهم سراً وعلانية (٣) وقوله تعالى : إنهم كانوا يسارعون فى الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا (٤).

وقالت العرب : قتلته صبرا (٥) ، وأتيته ركضا ومشيا وعدوا ، ولقيته فجأة وكفاحا ، وعيانا ، وكلمته مشافهة ، وطلع بغتة ، وأخذت ذلك عنه سماعا .

كما ورد المصدر منكرا - كما رأيت - وقد أتى عن العرب مضافا نحو : اجتهد وحدك ومعرفا مثل قول الشاعر :

فأرسلها العراك ولم يذدها ٭ ولم يشفق على نغص الدخال (٦)

ومثل ذلك : جاءوا الجماء الغفير أى جميعاً .

ومع كثرة وروده أوجب العلماء أن يكون سماعيا ، وأنه لايصح القياس عليه ولكن المبرد (٧) أجاز القياس عليه مطلقا ، وابن مالك وابنه يرى قياسه فى ثلاثة أمور :

الأول : قولهم : أنت رجل علما فيجوز ، أنت الرجل أو ما ونبلا ، والمعنى

---

١) السجدة ١١٦ ٢) نوح ٨ ٣) البقرة ٢٧٤

٤) الأنبياء ٩٠ ٥) انظر الهمع ١ / ٢٣٨

٦) البيت من الوافر للبيد فى ديوانه ص٨٦ وانظر الكتاب ١/١٨٧ والمقتضب ٣ / ٢٣٧ والشجرى ٢ / ١٦٤ والانصاف ٨٢٢ وابن يعيش ٢/٦٢ ، ٤/٥٥ والخزانة ١/٥٢٤ والعينى ٣ / ٢١٩ ومعجم الشواهد ١ / ٣١٦ .

٧) الاشمونى على الصبان ٣ / ١٧٩

الكامل فى حال علم وأدب ونبل . وقال الرضى : والذى أرى الاعدل فى فى مثله يكون تمييزا . وثعلب (١) عنده مصدر مؤكد بتأويل الرجل باسم فاعل فما بعده أى أنت العالم علما .

الثانى - نحو : زيد زهير شعرا من مشبهه به (٢) مبتدؤه « فشعرا » بمعنى : شاعرا حال ، والعامل فيه « زهير » لتأول بمشتق ، لأن معناه : مجيد ، وقال فى التصريح (٣) ويحتمل أن يكون تمييزا محولا عن الفاعل لما ابنهم فى « مثل » المحذوفة وهى العاملة فيه .

الثالث : نحو : « أما علماً فعالم » تقول ذلك : لمن وصف شخصا بعلم وغيره منكرا عليه وصفه بغير العلم - والذى ينصب هذه الحال هو فعل الشرط المحذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير : مهما يذكر إنسان فى حال علم فالمذكور عالم «ويتعين هذا الوجه إذا كان مابعد الفاء لايعمل فيما قبلها نحو : أما علما فهو ذو علم ، فالمذكور عالم ، ويتعين هذا أن يكون ناصبها ما بعد الفاء ، وصاحبها الضمير المستكن فيه ، وهى على هذا حال مؤكدة والتقدير : مهما يكن من شىء فالمذكور عالم فى حال علم ، قال فى الهمع (٤) :

ويجوز رفع المصدر بعدها على لغة تميم فإن وقع معرفة : جاز فيه الرفع وهو الأرجح وأوجبه بنو تميم وجاز النصب على أنه مفعول لأجله أو مطلق عند الأخفش أو مفعول به . فالمصدر على ذلك قد جاء مصدرا نكرة بكثرة ومعرفة

---

١) جـ ١ ص ٢١٠ — ٢) الصبان ٢ / ١٧٩

٣) الهمع ١ / ٢٣٩ — ٤) انظر الهمع ١ / ٢٣٨

إما علم جنس (١) نحو قولهم : جاءت الخيل بداد أى متبددة بمعنى متفرقة ، وإما معرف بأل نحو : أرسلها العراك ، ومع مجيئه مصدراً أجمع العلماء على أنه لا يمكن أن يكون بنفسه حالا ، لأن الحال لابد أن يكون وصفا دل على معنى وصاحبه كقائم وحسن ، ومضروف ، والمصدر لا يدل على صاحب المعنى ، لذلك كان مجيئه حالا على خلاف الأصل .

وقال الرضى (٢) : اعلم أنه لاقياس فى شىء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ماسمع منها ثم يقول عن المبرد : إنه يستعمل القياس فى المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبة نحو : أتانا رجلة وسرعة وبطءاً ، وأما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياس ، فلا يقال : جاء ضحكا أو بكاء ونحن ذلك لعدم السماع ، ثم إنه قد ذهب الأخفش والمبرد إلى أن انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية ، والعامل محذوف أى أتيته ركضا كما هو مذهب أبى على » .

وهشام (٣) يقيس على ماسبق لوروده بكثرة ، وهو رأى جيد يوسع روافد التعبير اللغوى . أما الرضى فلا يجعل ماسبق حالا بل تمييزا لأنه فاعل فى المعنى ومع ذلك يقتصر فيه على السماع .

وينقل العلامة الأشمونى (٤) رأى الكوفيين على أنه المنسوب إلى هشام : وأن ذلك منصوب على أنه مفعول به بفعل مقدر والتقدير : مهما نذكر علما

---

١) الأشمونى ٢ / ١٨٠ ٢ ، ٣) شرح الكافيه جـ ١ ص ٢٠٥

٤) شرح الأشمونى جـ ٢ ص ١٨٠

أو العلم فالذى وصف عالم، قال فى شرح التسهيل وهـــذا القول عندى أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب .

رأى من أجاز وقوع المصدر حالا :

والذين أجازوا وقوع المصدر حالا أوجبوا التأويل حتى يفيد فائدة الحال على آراء عـــدة :

أولا - سيبويه والجمهور : يريان وجوب التأويل بالوصف على اسم الفاعل مثل باغتا أو اسم المفعول مثل : مصبوراً .

ثانيـاً - الأخفش والمبرد : سيذهبان إلى أن ذلك منصوب على المصدرية أى بنصب بغتة والجملة عندهما هى الحال لا المصدر، وقد نقل رضى الدين تفصيلا لرأيه سابقاً .

ثالثـاً - الكوفيون : قالوا : إنه منصوب على المصدرية، والناصب عندهم هو المصدر المذكور، لتـأوله بفعل من لفظ المصدر : فطلع زيد بغتة - طلع بمعنى بغت وقيل : بفعل محذوف - كما نقل الرضى .

رابعاً - بعض النحاة : وذهب بعضهم إلى أنهـا مصادر على حـذف مضاف والتقدير فى المثال السابق طلع زيد طلوع بغتة وقيل مصادر على حذف مضاف .

خامساً - هشام : يرى أنه مفعول به، والعامل فعل محذوف، وتدرجه (١) ابن مـالك .

---

١) انظر التصريح ١/٣٧٥ وشرح الأشمونى والصبان ٢/١٨٠ والهمع ١/٢٣٨

والذى أراه : هـــو الرأى الأول لأن الصلة بين المصدر والصلة صلة قوية تتعارضان فقد جاء التعبير بالوصف مكان المصدر ، فلا مانع من ذلك نحو : وقم قائماً واجلس جالساً .

وقوع المصدر نائب فاعل :

يقع المصدر أو اسمه نائب فاعل بعد حذف فاعله ، وذلك إذا كان مصدراً متصرفا مختصاً ، ومعنى المتصرف : مالا يلزم النصب عـــلى المصدرية مثل : سبحان الله ومعاذ الله ، وعند المختص : هو غير المبهم بأن يكون موصوفا أو مضافا أو علما مثل : ضربة قوية ، وضربة الأسد .

قال الأشمونى (١) : والمختص مايكون لغير توكيد بأن يكون مخصصا بنوع أو عدد مثال ذلك قول الله تعالى : « فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة » فنفخة واحدة ، نائب فاعل وصفت بواحـدة ، لذلك جاز أن يكون المصدر واسمه نائب فاعل ومثل ، قرئ عشرون مرة ، لفائدته بالعدد .

وقال تعالى (٢) : « فمن عفى له من أخيـــه شىء » فنائب الفاعل شىء وهو مصدر لامفعول به ، لأن عفـا لازم والمراد أى نوع ما من أنواع العفو .

وعلى ذلك يمتنع سير سير لعدم الفائدة (٣) من إبهام المصدر ، وكذلك ضرب ضرب ضرب ، وفهم فهم ومثل ذلك اسم المصدر مثل أعطى عطاء ، أعان عونا لأن الاسناد إليه لا يفيد معنى جديدا أكثر من معنى فعله ، فكأنه جاء لتأكيد

---

١) جـ ٢ ص ٦١ ٢) البقرة ١٧٨ وانظر حاشية الخضرى ١ / ١٧٠

٣) الهمع جـ ١ ص ٢٧٩ .

معنى فعله ، وهذا ليس فيه جديد يفيد فى الاسناد .

ويعلل صاحب التصريح منع ماسبق بقوله (١) « المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند إليه ، ولا بد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا ، فإن الفعل مطلق ، ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة » .

فلا بد فى المصدر واسمه أن يكونا متصرفين مختصين ، لتحصل فائدة الاسناد منهما .

ضمير المصدر أو اسمه :

يرى جمهور النحاة منع إقامة ضمير المصدر أو اسمه نائب فاعل فلا تقول : العلم يحصل أو العطاء تعطى ، لأن ضمير المصدر المؤكد أكثر إبهاما من ظاهره وإذا امتنع إقامة المصدر المبهم نحو : فهم فهم ، وسير سير ، فامتنع ضميره وهو أشد إبهاما منه أحق وأولى خلافا (٢) لابن طاهر ، كما لا يجوز إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف ، فلا يقال : سير سير حثيث سير حثيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون كما قال السيوطى (٣) » .

وذهب الكسائى وهشام وابن درستويه (٤) : إلى جواز إقامة ضمير المصدر نائب فاعل ، فأجازوا : « جلس » بالبناء للمفعول ، وفيه ضمير مجهول ، قال ثعلب : أراد أن فيه ضمير المصدر وتبعهما أبو حيان حيث ذكر فى النكت الحسان : ومضمر المصدر يجرى مجرى نظيره فيجوز أن تقول : « قيم » ، قد

---

١) جـ ١ ص ٢٨٩ ٢ ، ٣) الهمع ١ / ١٦٣

٤) انظر التصريح ١ / ٢٨٩ والصبان ٢ / ٦١

فتضمر المصدر كأنك قلت : قيم القيام ، وقعـــد القعود ، ومثل ذلك اسم المصدر ، وتقول : أعطى ، أعين على أن نائب الفاعل ضمير يعود على : العطاء والعون ، وهو ضمير مبهم غير مختص .

واستدلوا أيضا بقول الشاعر وهو امرؤ القيس :

وقالت متى يبخـل عليك ويعتلل

يسؤك وإن يكشف غرامك تدرب (١)

فالنائب عن الفاعل عندهم هو ضمير المصدر في « يعتلل »

ولكن الجمهور يمنع الاستدلال بهذه الصورة ، ويرى أن النائب هنا هو ضمير المصدر المختص بلام العهـــد أو بصفـة محذوفة بمعنى : يعتلل الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصصه بملك أخرى ، وهى فى موضع الحال من الضمير ، ليتقيد بها للإفادة ، وقد حذفت بدليل ذكره « عليك » السابقة ، كما تحذف الصفات المخصصة للموصوفات للدليل كقوله تعالى : « فلا نقيم لهـم يوم القيامة وزنا (٢) » أى نافعا لهم .

قال فى المغنى (٣) : وإضمار ضمير المصدر النوعى أجازه سيبويه ، لأن الفعل لا يدل عليه . قال فى التصريح(٤) : وبذلك التوجيه يوجه « وحيل بينهم(٥) »

---

١) البيت من الطويل ، فى ديوانه ٤٢ وانظـــر المغنى ٢٩٨ والعينى ٤ / ٥٠٦ والتصريح ١ / ٢٨٩ وشرح الأشمونى ٢ / ١٥ ومعجم الشواهد ١ / ٥٣ .

٢) الكهف ١٠٥

٣) ص ٦٤٤

٤) جـ ١ ص ٢٩٠

٥) سبأ ٥٤

بالنصب أى وجعل هو أى : الحول المعهود أو حيل بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة وبذلك يوجه أيضا : قول طرفه بن العبد :

فيالك من ذى حاجة حيل دونها • وما كل مايهوى امرؤ هو نائله (١)

فيكون المعنى : حيل هو أى الحول المعهود أو حيل دونها ، ولا يجوز أن يكون الظرف فيما سبق نائب فاعل ، لأنه غير متصرف .

٥ - وقوع المصدر مفعولا لأجله :

يقع المصدر علة وسببا لوقوع الفعل ، وذلك لأن الداعى لحدوثه انما يكون حدثا لا عينا ، قال تعالى : « يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت (٢) » فحذر الموت ، مفعول من أجله منصوب ، وكذلك موضع « من الصواعق » نصب على المفعول له ، أى من خوف الصواعق « فمن » للتعليل أيضا ، وتقول قمت إكراما له ، وقعدت عن الحرب جبنا ، وضربت الولد تأديباً ، فكل من « إكراما ، وجبنا ، وتأديباً » مفعول له ، بين الحامل على الفعل والداعى له ، وقد تقدم السبب على وجود « الفعل ، وقد يتأخر عنه كقولك : جئتك اصلا ما لحالك . قال الرضى (٣) : وذلك لأن الغرض المتأخر وجوده يكون غائية حاملة على الفعل ، فهى متقدمة من حيث التصور ، وإن كانت متأخرة من حيث الوجود ، فالمفعول له هو العلة الحاملة لحامله

١) البيت من الطويل وهو فى ديوانه ص٤١ وانظر العينى ٢/٥١٠ والتصريح ١/ ٢٩٠ وشرح الأشمونى ٢ / ٦٥ ومعجم الشواهد ١ / ٢٧٨

٢) البقرة ١٩ ٣) شرح الكافيه ١/ ١٩٢

وليس بمعلول له ، قال أبو حيان (١) : تظافرت نصوص النحويين على اشتراط المصدرية فى المفعول له والحذر من أفعال النفس الباطنه ، وليس من الجوارح الظاهرة كالقتال والعرب ووقته متحد مع وقت جعل الأصابع فى الآذان ، وفاعل الجعل هو فاعل الحذو ، ولا بد أن يكون العامل فيه من غير لفظه . قال ابن يعيش (٢) : نحو قولك : أزرتك طمعا فى برك ، وقصدتك رجاء خيرك ، فالطمع ليس من لفظ « زرتك » والرجاء ليس من لفظ قصدتك ولا تقول : قصدتك للقصد ، ولا زرتك للزيارة ، لأن المفعول له علة لوجود الفعل ، والشيء لا يكون علة لنفسه ، انما يتوصل به إلى غيره » .

قال التصريح (٣) وحكمه النصب بشروط وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور :

الأول : كونه مصدرا وأجاز يونس النصب فى قولهم : أما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد ، مدعيا أن قوما من العرب يقولون ذلك إذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد ، وتأول نصب العبيد على أنه مفعول له ، وإن كان غير مصدر بمعنى : مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو جيد لاغير فالعبيد علة للذكر . وأنكر سيبويه النصب وقبحه ، وقال : إنه لغة خبيثة قليلة ، وإنما يجوز على ضعفه إذا لم يرد عبيدا بأعيانهم . ويرى الزجاج أنه مفعول به على تقدير : أما تملك العبيد أى مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فذو عبيد وعلى ذلك فلا يجوز : جئتك السمن والعسل

---

٤) الهمع ١/١٩٤ ٢) شرح المفصل ج ٢ ص ٥٢

٣) الهمع ج ١ ص ٣٣٤

لعدم المصدر بل على نزع الخافض .

الثاني : كونه قلبيا أي من أفعال النفس الباطنة كالرغبة ، لأن العلة الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه ، وأفعال الجوارح ليست كذلك نحو : جئتك قراءة للعلم إلا إذا أول بالإدارة .

قال الشاطبي (١) : وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان ، لأن أفعال الجوارح لا تجتمع فى الزمان مع الفعل المطلق .

الثالث : كونه هذا المصدر علة باعثة على الفعل عرضية كالرغبة ، والفرحة والخوف ، أو جبلية كالجبن والبخل ، والكرم ونحو ذلك .

قال ابن يعيش (٢) أما اشتراط ذلك فلأنه عذر وعلة لوجود الفعل ، والعلة معنى يتضمنه ذلك الفعل ، وإذا كان متضمنا له صار كالجزء منه يقتضي وجوده فإذا كان ذلك كذلك فإذا فعل الفاعل هذا فقد فعل ذاك ، نحو ضربته تقويما له ، وتأديبا . فكما أن الضرب لك فكذلك التقويم والتأديب لك ، إذ هو معنى داخل تحته ، ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل لخلا الفعل عن علة ، وذلك لا يجوز لأن العاقل لا يفعل فعلا إلا لعلة مالم يكن ساهيا أو ناسيا ، ا . هـ

الرابع : كونه مقارناً له فى الوجود زمنا ، بأن يكون وقت الفعل والمصدر المعلل له واحد ، وهذا صادق بأن يقع الحدث فى بعض زمن المصدر نحو : جئتك رغبة ، وقعدت عن الحرب جبنا ، أو أول الحدث آخر زمان المصدر

---

١) الهمع ج ١ ص ٣٠٤   ٢) ج ص ٥٣

نحو : حبستك خوفا من فراقك أو بالعكس نحو : جئتك إصلاحا لحالك فإن لم يتحدا زمنا بأى صورة كانت امتنع النصب نحو : جئتك أمس طمعا غدا فى معروفك (١) وهو مع ذلك مفعول له ، وإن كان يجب جــــره بحرف يفيد التعليل . قال الرضى (٢) : « فإذا كان الحدث المعلل تفضيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما فى ضربته تأديباً ، وأعطيته مكافأة ، فليس ههنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركا فى زمان بل هما فى الحقيقة حدث واحد ، لأن المعنى أدبته بالضرب وكافأته بالإعطاء ، فالضرب هو التأديب والإعطاء هو المكافأة ، والعلة ههنا فى الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب ، لأن الشىء لا يكون علة نفسه ، بل هى أثره أى ضربته لتأدبه ، لكن لو صرحت بما هو العلة أعنى التأدب لم ينتصب عند النحاة ، لعدم المشاركة فى الفاعل وفى الزمان ، إذ ربما لا يحصل هــــذا الأثر فكيف يشارك الضرب فى الزمان كما قال ابن دريد :

والشيخ إن قومته من زيغه * لم يقم التثقيف منه ما التوى (٣)

ورده الصبان (٤) بأن المعنى على إرادة التأدب الذى هو هذا الأثر وبذلك تحقق اتحاده فى الوقت والفاعل وهذا الشرط قال به الأعلم والمتأخرون ولم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين (٥) وعندهم يجب جره باللام أو من

---

١) انظر الصبان ٢ / ١٢٤ والتصريح ويس ١ / ٣٢٥ .

٢) وشرح الكافيه ١ / ١٩٣   ٣) هذا بيت من مقصورة ابن دريد يتمثل بها على أن الزمن مختلف عن الحدث ولذلك جره بحرف التعليل .

٤) انظر الصبان ٢ / ١٢٤   ٥) التصريح ١ / ٣٢٥ والهمع ١ / ١٩٤

أو في السببية أو الباء وذلك كقول الشاعر :

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ٭ لدى الستر إلا لبسة المتفضل (١)

لأن ذات النوم ليس هو خلع الثياب ، ولذلك جره باللام .

الخامس : اتحاد المصدر والفعل في فاعلهما بأن يكون واحداً مثل قوله تعالى : « ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق (٢) فالفاعل فيهما واحد وهم المشركون وقد يكون تقديرا مثل : « ويريكم البرق خوفا وطمعا (٣) » لأن معنى يريكم : يجعلكم ترون . ففاعل الخوف والطمع المخاطبون خلافا لابن خروف الذي لم يؤيد هذا الشرط وفسر الآية : بأن فاعل الارادة هو الله تعالى ، وفاعل الخوف والطمع هم المخاطبون ، فالفاعل عنده مختلف ومع ذلك نصب على المفعول له وأجاز : جئتك محبتك إياى ، وقد أيد ذلك الرضى في شرحه للكافيه (٤) حيث قال : « وبعض النحاة لايشترط تشاركهما في الفاعل ، وهو الذي تعدى في ظني ، وإن كان الأغلب هو الأول ، والدليل على جواز عدم التشارك قول أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه في نهج البلاغة : « فأعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية ، والمستحق للسخطة إبليس ، والمعطى للنظرة هو الله تعالى » .

---

١) البيت من الطويل ، انظر الخزانة ٤ / ٤٩٦ والمغنى ٢٦٦ (٢٢٣) والتصريح ١ / ٣٣٦ والهمع ١ /١٩٤ ، ٢٤٧ والدرر ١/١٦٦ ، ٢٠٤ وشرح الأشمونى ٢/١٢٤ والعينى ٣/٦٦/٢٢٥ والشذور ٢٢٢ والمقرب ٣٣ ومعجم الشواهد ٤٣

٢) الاسراء ٣١ ٣) الرعد ١٢ ٤) ج ١ ص ١٩٣

آراء العلماء فى المفعول له :

يرى الزجاج أن مايسميه النحاة المفعول له (١) هذا هو المفعول المطلق المبين للنوع ، وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفضيلا وبيانا له كما فى : ضربته تأديباً فإن معناه أدبته بالضرب التأديب مجمل والضرب بيان له فكأنك قلت : أدبته بالضرب تأديبا ويصح أن يقال : الضرب هو التأديب فصار مثل : ضربت ضربا فى كون مضمون العامل هو المعمول » .

ولكن رأيه فيه ضعف فإن ذلك لا يطرد فى جميع الأمثلة مثل : قعدت عن الحرب جبنا ، وجئتك إصلاحا فقد يكون القصد وليس جبنا ، والاصلاح قد يكون بالنصح أو بالإعطاء أو نحو ذلك .

وذهب الجرمى والرياشى (٢) إلى أنه ليس مفعولا له بل هو منتصب نصب المصادر التى تكون حالا فيلزم تنكيره ، ويقدر نحو قوله تعالى : « حذر الموت محاذرين الموت » حتى تكون الإضافة لفظية .

ويفسد رأيه : أنه ليس مطردا فقد رد عليه أبو العباس (٣) بقوله : أخطأ لأن بابنا هذا يكون معرفة ونكرة ، وقد جمعهما العجاج فى قوله :

يركب كل عاقر جمهور . مخافة وزعل المحبور ـ والهول من تهول الهبور (٤)

ومثل قول حاتم :

---

١ ، ٢ ، ٣) شرح الكافيه ١ / ١٩٢ وابن يعيش ٢ / ٥٤ والهمع ١ / ١٩٥

٤) الأبيات من الرجز للعجاج فى ديوانه ص ٢٨ وانظر الكتاب ١ / ١٨٥ وابن يعيش ٢ / ٥٤ والخزانة ١ / ٤٨٨ ومعجم الشواهد ٢ / ٣٢٨ .

واغفر عوراء الكريم ادخاره * وأعرض عن شتم اللئيم تكرما (١)

فأتى بالمعرفة : زعل المحبون ، ادخاره والنكرة : مخافة ، تكرما وجمعهما فى بيت واحد . قال سيبويه : وحسن فى ذلك الألف واللام لأنه ليس بحال فيكون فى موضع فاعل . ومما جاء معرفة قول الله تعالى : « الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتا من أنفسهم (٢) »

فإن فقد شرطا من الشروط السابقة فاجرره بالحرف الدال على التعليل كاللام أو مايقوم مقامها ، مثل قوله تعالى : « والأرض وضعها للأنام (٣) » لفقد المصدرية ، وقوله تعالى : « ولا تقتلوا أولدكم من إملاق (٤) » لفقد كونه قلبيا ، فجر بمن أو فقد الاتحاد فى الفاعل أو الزمان مثل قول الله تعالى: « أقم الصلاة لدلوك الشمس (٥) » ففاعل الاقامة : المخاطب وفاعل الدلوك الشمس وزمنهما مختلف : فزمن الاقامة متأخر عن زمن الدلوك ، كما أن المصدر ليس قلبيا . فلا بد من ذكر الحرف مع ذلك . ويجوز جر المستوفى الشروط بكثرة إن كان مقرونا بأل نحو قول الشاعر :

لا أقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالت زمر الأعداء (٦)

---

١) البيت من الطويل لحاتم وهو فى ديوانه ص ١٠٨ وانظر الكتاب ١/١٨٤ والمقتضب ٢ / ٣٤٨ وابن يعيش ٢ / ٥٤ ومعجم الشواهد ٢ / ٣٢٨ .

٢) البقرة ٢٦٥ ٣) الرحمن ١٠ ٤) الأنعام ١٥١

٥) الاسراء ٧٨ ٦) البيت من الرجز ولا يعرف قائله وانظر التصريح ١ / ٣٣٦ والأشمونى ٢ / ١٢٥ .

« فالجبن » مفعول له وجاء منصوبا قليلا ، والكثير فيه جره ، أما المجرد من أل فالكثير فيه نصبه ، وجره قليل كقول الشاعر :

من أمكم لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا ناصريه ينتصر (١)

أما إذا كان مضافا فيستوى فيه النصب والجر كقوله تعالى : « وإن منها لما يهبط من خشية الله (٢) » وقوله : « لإيلاف قريش إيلافهم(٣)» والجار والمجرور متعلق بقوله : « فليعبدوا » وقيل : باعجبوا مقدرة أو متعلقة بقوله : « فجعلهم كعصف » ويؤيده أن نصوص أبى فيه السورتان بلا فصل .

٦ - وقوع المصدر ظرفا أو موضع الظرف :

كثر إنابة المصدر عن ظرف الزمان ، وقياس(٤) على ذلك ، بشرط أن يفيد تعيين وقت أو مقدار نحو : كان ذلك خفوق النجم ، وطلوع الشمس ، وانتظرته نحر جزور ، وحلب الناقة ، والأصل : وقت خفوق النجم ، ووقت طلوع الشمس ، ومقدار نحر جزور ، ومقدار حلب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

كما ورد عن العرب بقلة نيابة المصدر عن المكان ، فينتصب انتصاب الظرف كما سبق فى ظرف الزمان نحو : جلست قرب زيد ، أى مكان قربه .

قال العلامة الأشمونى (٥) : ولا يقاس على ذلك لقلته فلا يقال : آتيك

---

١) البيت من الرجز ولم يعرف قائله وانظر التصريح ١ / ٣٣٦ ومعجم الشواهد ٢/٤٧١ ٢) البقرة ٧٤ ٣) قريش الآية الأولى

٤) الهمع ١ / ٢٠٤ ٥) شرح الأشمونى على الصبان ٢ / ١٢٦

جلوس زيد . تريد مكان جلوسه .

قال السيوطي (١) : « وقد يجعل المصدر ظرفا دون تقدير مضاف كقولهم : أحقا أنك ذاهب أي في حـــق ، ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو أن والفعل نحـو : وترغبون أن تنكحوهن (٢) إذا قدر بفي خلافا للزمخشري ومثله : غير شك أو ظنا مني أنك قائم هـــذا مذهب سيبويه والجمهور (٣) كما وقعت « ريث (٤) » وهي مصدر راث يريث إذا أبطأ ظرف زمان وأضيفت إلا الفعل ، نحو : أتيتك ريث قام زيد ، أي قدر بطء قيـام زيد ، وتبنى على الفتح ومن ذلك قول الشاعر :

لا يصعب الأمر إلا ريث يركبه * ولا يعيش على مال له قسم (٥)

وقول الآخر :

خليلي رفقا ريث أقضي لبـانه * من العرصات الذاكرات عهود (٦)

وقد يتصل بين ريث والفعل بـ « ما » كقول الشاعر :

---

١) انظر الهمع ١ / ٢٠٤ ٢) النسـاء ١٣٧

٣ ، ٤) حاشية الخضري ١ / ٢٠٠ ٥) البيت للحطيئة وهو من البسيط وهو في ديوانه ص ٩٥ وفي اللسان « ريث » ونسبه إلى أعشى باهلة وتمامة : « وكل أمر سوى الفحشاء يأتمر » وانظر همع الهوامع ٣ / ٢١١

٦) قائله مجهول وهو من بحر الطويل ، وانظر شواهد المغني للسيوطي ٨٣٦ وهمع الهوامع جـ ٣ ص ٢١١ وفي رواية : المذكرات مكان : الذكرات .

محياه حين يلقى بنـــال السؤا * ل راجية ريث ما ينثني (١)

ومن المصادر التي استعملت ظرفا « قط » وهي للوقت الماضي عموما، وهي مبنية على الضم، لشبه الحرف في إبهامه، لوقوعها على كل ماتقدم من الزمان أو لتضمنها معنى في أو منذ أو من الاستغراقية ونحو: ذلك كما ذكر الهمع(٢) نقلا عن الارتشارف. وأصلها: مصدر وهو « القط » بمعنى القطع نقلت إلى فقولك: ما رأيته قط. معناه: ما رأيته فيما انقطع من عمري، ولا بد أن تسبق بنفي فلا تستعمل في الإيجاب.

وقال الكسائي: أصله قطط ويقال: قط وقطط وقط بضم الطاء الأولى وسكون الثانية.

ومنها أيضاً: « عوض » وهو مصدر (٣) من عاض يعيض بمعنى أبداً فهو للوقت المستقبل، ويبنى لشبهه بالحرف، وعلى الضم تشبيها له بالغايات مثل قط. ولا يستعمل إلى بعد نفي نحو: ما أفعله عوض أي أبدا فلا تستعمل في الإيجاب. وقد تأتي لما مضى من الزمان كقول الشاعر:

فلم أر عاماً عوض أكثر هالكا * ووجه غلام يشترى وغلامه (٤)

وقد يضاف « عوض » إلى مابعده تقول: لا أفعل ذلك عوض العائضين أي

---

١) البيت مجهول القائل وهو من بحر الطويل وانظر الدرر ١٨٢ وهمع الهوامع ج ٣ ص ٢١٢

٢، ٣) ١ / ٢١٤

٤) البيت مجهول القائل وهو من بحر الطويل وانظر اللسان « عوض » وهمع الهوامع ج ٣ ص ٢١٢.

دهر الداهرين .

قال أبو حيان : وقد كثر استعمال « عوض » حتى أجروه مجرى القسم كقوله :

رضيعى لبان ثدى أم تحالفا * بأسحم داج عوض لانتفرق (١)

ويرى يونس بن حبيب (٢) أن « وحده » ظرف وأنه منصوب على الظرفية ، وهو فى الأصل مصدر من وحد يحد كوعد يعد ، وقيل لافعل له ، وسيبويه يرى أنه اسم وضع موضع المصدر « فوحد » عنده نائب مناب إيحاد على أنها حال لتأويلها بالمشتق (٣) .

قال الرضى (٤) « واعلم أنه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو : انتظرنى جزر جزورين وسير عليه ترويحتين ، قال تعالى « وإدبار النجوم (٥) » أى وقت إدبارها ، وكل ذلك على حذف المضاف ، وعند أبى على : أن المصدر يقام مقام الزمان من غير إضمار مضاف ، وذلك لما بينهما من التجانس لكونهما مدلولى الفعل .

وقال سيبويه : وليس ذلك بأبعد من قولهم : « ولد له ستون عاما » فإن التقدير : ولد له الأولاد فى ستين عاما . قال ابن يعيش (٦) جعلوا المصادر

---

١) البيت من الطويل للأعشى وهو فى ديوانه ص ١٥٠ وانظر معجم الشواهد ص ٢٤٤ / ١ والخصائص ١ / ٢٦٥ والانصاف ٤٠١ وابن يعيش ٤ / ١٠٧ ، ١٠٨ والخزانة ٣ / ٣٠٩ والمغنى ١٥٠ ، ٢٠٩ ، ٥٩١ (١٩٠) .

٢) عدة السالك على أوضح المسالك ٣ / ١١٦   ٣) يس ج ٢ ص ٣٦

٤) شرح الكافيه ١ / ١٩٠   ٥) الطور ٤٩   ٦) شرح المفصل ٢ / ٤٥

أحيانا ، وأوقاتا توسعا وإيجازا ، وهى أزمنة مؤقتة تقع فى جواب « كم » من حيث كانت مدة معلومة فإذا قيل : كم سير عليه جاز أن يكون جوابه مقدم الحاج وخلافه فلان إن شئت رفعته بفعل مالم يسم فاعله وإن شئت نصبته على الظرف كل ذلك عربى جيد .

٧ - وقوع المصدر مكان الأعيان :

قد يقع المصدر الدال على حدث موضع الذات ، قصدا للمبالغة فى الحدث حتى صار عينا ترى وتشاهد وتحس .

قال ابن الشجرى (١) : من مذاهب العرب للمبالغة إعطاء الأعيان حكم المصادر ، وإعطاء المصادر حكم الأعيان : كقول العرب مبالغة فى الموت الذى حل بالشخص حقيقة وأنه الداهية التى تصفر منها الأنامل وأنه أصبح جسداً هامداً بعد أن كانت صورته قوية متحركة ، مؤثرة مائت كأنما الموت وهو الحدث تجسد فصار هو الميت ، فسموه مائت على سبيل المبالغة ، كذلك قالوا : لشيب استقل بالرأس مبالغة : فى تجسيد الحدث ، وأنه هو الفاعل : شيب شائب ، كأنما الشيب هو الفاعل ، وقالوا : مبالغة فى شعر رائع كأنه هو صانعه وقائله : شعر شاعر فكأن الشعر هو الصانع لنفسه المبدع لذاته مبالغة .

ومنه قول الله تعالى : « فهو فى عيشة راضية (٢) » فالعيشة : مصدر للمرة ، بولغ فى هناءته ومسرته ، فكأنه هو الراضى ، لا أنه الذى يقع عليه الرضا فيصير مرضيا من أهله ، والمبالغة هنا جميلة مقبولة ، وبخاصة لوصف نعيم

---

(١) الأشباه والنظائر ٣ / ٨٣ (٢) الحاقة ٢١

أهل الجنة . وتقول مبالغة فى إنسان جاد مجتهد : جدك أصبح مضرب الأمثال فالحدث هنا قام مقام عين ذاتية وهو الانسان المجتهد ، فعبر بالمصدر فى العين .

وقال تعالى : إلا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا(١) ، فالعمل مصدر يدل على معنى وهو الحدث ، ووضعه مكان الذات ، فقال صالحاً ، والصالح ليس هو العمل وإنما هو الانسان ، للمبالغة فى ذلك ، ومثله قول الحق سبحانه : والعمل الصالح يرفعه (٢) ، ومنه : عذاب أليم ، أو مهين ، وكذلك : قرآن عظيم أو كريم ، فكلها أحداث وقعت مكان الأعيان والذوات ، للمبالغة .

وقد تكفل علماء البلاغة بيان السر فى إيراد هذا التعبير ، وعقدوا له بابا اضافيا شرحوا فيه كل ما يتصل به وسموه « باب المجاز العقلى » وعرضوا فيه من التراكيب ، والمفردات ، موضحين السر فى كل ما أوردوه بصورة ممتازة بيانا للهدف من إيجاد مثل هذا النوع فى اللغة العربية ، والذى يعنى النحاة منه هو التعبير بالمصدر مكان الذات قصدا للمبالغة .

٨ - استعمال الأعيان مكان المصادر :

استعمل العرب الأعيان مكان المصادر للمبالغة ، وقد ذكر ذلك ابن الشجرى (٣) فى أماليه فى ذلك قولهم : أخطب ما يكون الأمير قائما .

والتقدير : أخطب كون الأمير لأن « ما » مصدرية ، وهذا وصف للمصدر بما يوصف به العين ، والمعنى راجع للأمير ، وأخطب ، أفعل تفضيل عند الاضافة

١) الفرقان ٧٠ ٢) فاطر ١٠

٣) انظر أمالى ابن الشجرى ج ١ ص ٣٠٠

يصير بعض المضاف إليه ، والحال « قائما » سد مسد الخبر ، ومبتدؤه اسم حدث ، فضلا عن أنها لا تسد مسده إلا إذا ناب اسم عين مناب عن الحدث .

ومن ذلك قول الله تعالى : « إنه عمل غير صالح » وهو رد من الله تعالى : على نوح الذى يقول : « إن ابنى من أهلى وأن وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين(١) » والتقدير : ابنك عمل غير صالح ، فعبر بالذات وهو ضمير الغيبة فى « إنه » مكان المصدر للمبالغة .

قال السيوطى (٢) : « جعله العمل اتساعا لكثرة وقوع العمل غير الصالح منه كقولهم : ما أنت إلا نوع ، وما زيد إلا أكل وشرب ، وإنما أنت دخول وخروج ، ومنه قول الخنساء :

ترتع مارتعت حتى اذكرت • فإنما هى إقبال وإدبار (٣)

فقد عبر بأسماء الأعيان ونزلها منزلة المصادر .

ومن ذلك أيضا قول الله تعالى : « والله أنبتكم من الأرض نباتا (٤) » وقوله سبحانه : « وأنبتها نباتا حسنا (٥) » فإن « نباتا » فى كلتا الآيتين ليسنا مصدرين للفعل ، أنبت ، إذ مصدره إنباتا ، ولكنه عبر بالمعنى الحاصل

---

١) هود ٤٥ ٢) الاشباه ٣ / ٨٤

٣) البيت من البسيط فى ديوانها ص ٤٨ انظر الكتاب ١ / ١٦٩ والمقتضب ٣ / ٢٣٠ ، ٤ ، ٣٠٥ والخصائص ٢/٢٠٣ / ٣ ، ١٨٩ وابن يعيش ١/١٤٤ والخزانه ١ / ٢٠٧ والتصريح ١ / ٣٣٢ ومعجم الشواهد ١ / ١٦٤ .

٤) نوح ١٧ ٥) آل عمران ٣٧ .

بالمصدر من الانبات وهو أثره المشاهد وهو « النبات » فهو عين مجردة عبر بها عن المصدر وهو الحدث والمعنى .

ومنه قوله تعالى : « وجاءوا على قميصه بدم كذب (١) فالدم ذات وعين ، فعبر بها عن الحدث وهو الكذب فأصبح الدم مكذوبا به على يعقوب عليه السلام

وقوله تعالى : « قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم بماء معين (٢) » فغورا صفة الماء وهى عين ، فوصف المصدر بصفة الذات فقال : « غورا وهى أى الماء غائر .

وقال سبحانه : « ثم ادعهن يأتينك سعياً (٣)» فسعيا مصدر ولكنه استعمل للعين فصار عينا واقعة مكان المصدر ، وهكذا كل حال وقعت مصدراً ، وقد يلحظ أنه مصدر وقع مكان العين فالتعارض بينهما قائم بالملاحظة .

٩ - وقوع المصدر خبرا عن ذات :

قد يقع المصدر خبرا عن اسم معنى نحو : العلم نور ، والجهل ظلام ، ولكنه لا يقع خبرا عن اسم الذات نحو : محمد عدل ، لعدم الفائدة من هذا الاسناد لأن جعل الحدث خبرا عن الذات غير جائز (٤) وكذلك خبر عسى وأخواتها من أفعال المقاربة والشروع نحو قولك : عسى أن يفوز المجتهد ، وكاد المعلم أن يكون رسولا ، وأوشك المال ينفذ . فإن اقتران أن بخبر هذه الأفعال يؤدى أيضا إلى جعل الحدث خبرا عن الذات تقول فى عسى محمد أن ينجح بعد التأويل

---

١) يوسف ١٨ ٢) الملك ٣٠ ٣) البقرة ٢٦٠

٤) شرح التصريح ١ / ٢٠٦ .

بالمصدر ، عسى محمد نجاح ، فيترتب عليه الأخبار بالمعنى عن الجثة وذلك غير جائز . قال الرضى (١) : ونقل عن سيبويه منع كون يفعل خبر . قيل إنما ذلك ، لأن الحدث لا يكون خبرا عن جثه .

وقد اختلف في توجيه ذلك على الأوجه الآتية :

الأول : أنه من باب زيد عدل ، والمصدر المنسبك خبر الناسخ على سبيل المبالغة ، أو على تقدير مضاف إما في الاسم نحو : عسى حال زيد أن يخرج أو في الخبر نحو : عسى زيد صاحب أن يخرج .

الثاني : يرى ابن عصفور (٢) أن « أن » هنا لا تؤول بالمصدر ، وإنما جيء بها لتدل على أن في الفعل تراخيا .

قال الرضى (٣) : وقال بعضهم « أن » زائدة وفيه أيضا : نظر لأن الزائد لا يلزم إلا مع بعض الكلم كزيادة « ما » في قولهم : أفعل هذا إثرا ما ، ومطرد مع أي كلمة كانت بعيد .

الثالث : نقل الخضرى (٤) عن السيد : أن المصدر المؤول يصح حمله على الذات بلا تأويل كزيد إما أن يقول : خيرا أو يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والتشبيه بخلاف الصريح .

قيل مشبه بالمفعول به وليس كخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة ، وذلك لأن المعنى الأصلي قارب زيد أن يخرج أي الخروج ثم تغير معنى

---

١) شرح الكافيه ج ٢ ص ٣٠٣ — ٢) شرح التصريح ١ / ٢٠٦

٣) شرح الكافيه ج ٢ ص ٣٠٣ — ٤) حاشية ج ١ ص ١٢٤

الكلام عن ذلك الأصل بافادة عسى لانشاء الطمع .

قال الرضى (١) : وفى ذلك نظر إذ لم يثبت فى «عسى» معنى المقـــاربة لا وضعا ولا استعمالا .

الرابع : يرى الكوفيون : أنه بدل من الأول بدل المصدر بدل الاشتمال كقوله تعالى : «لاينهـاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم (٢) إلى قوله : أن تبروهم وتقسطوا إليهم . أى لاينهـاكم الله عن أن تبروهم . وإذا حذفت أن فى الخـبر حكمنا بأنها تعدت حذفت لقوة الدلالة عليها ، فيكون لقولهم : تسمع بالمعيدى لا أن تراه . والغرض من البدل هو التفصيل بعد الابهام الداعى إلى التشويق .

الخامس : يرى المبرد (٣) مفعول لأنها فى معنى قارب زيد الفعل وحذرا من الإخبار بالمصدر عن الجثة ، ورداً بأن «أن» لا تؤول بالمصدر «وإنمـا جىء بها لتدل على أن فى الفعل تراخيا .

السادس : وذهب بعض النحـاة إلى أن موضعه نصب باسقاط حرف الجر ، لأنه يسقط كثيرا مع أن .

السابع : ويرى المتأخرون من النحاة (٤) أن «عسى» يرفـع الاسم وينصب الخبر ككان والمقترن بأن بعد اسمه منصوب المحل بأن خبره استدلالا بالمثـل الوارد من قول الزباء : عسى الغوير أبؤسا ، وقول الشاعر :

---

١) جـ ٢ ص ٣٠٣   ٢) الممتحنة ٨   ٣) الهمع ١ / ٣٠

٤) شرح الكافيه ٢ / ٣٠٢ .

أكثرت فى اللوم ملحا دائماً : لا يكثرت إنى عسيت صائما (١)

وقد رجح الرضى (٢) رأى الكوفيين السابق ، وقال عنه إنه وجه قريب والمعنى يساعده ، لأن عسى للتوقع ، والبدل فيه إبهام للشيء ثم تفسره وهذا له وقع عظيم فى النفس كأثر ضمير الشأن بالجملة التى تقع بعده .

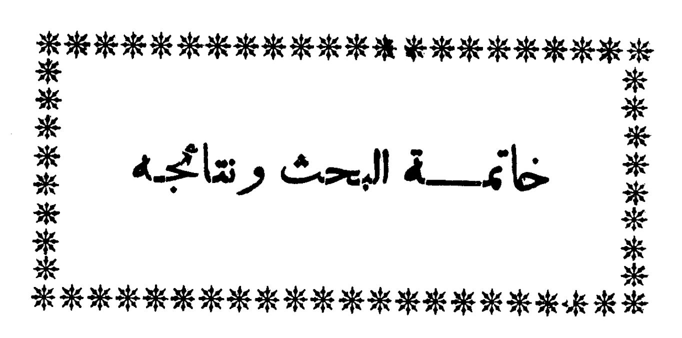
وأرى : أن هذه الآراء وتلك التأويلات تخرج (٣) الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مع أنها لاتسوغ فى جميعها ، وخير لنا أن نسير على رأى المتأخرين لخصوصية هذا الباب من جواز الإخبار بالحدث عن الجثة بلا تأويل كما ذهب إليه السيد ، وأن مصدرية ناصبة على أصلها ويقتصر ذلك فى هذا الباب ونستريح من عناء هذه التأويلات الجدلية التى لاتعود على النحو بفائدة ، فإن الأسلوب قد ورد فى أفصح كلام ، قال تعالى « فعسى الله أن يأتى بالفتح (٤) » وروده دليل جوازه ، وهذا ما أراه .

---

١) البيت من الرجز لرؤبة فى ملحقات ديوانه ١٨٥ وانظر الخصائص ١ / ٩٨ والشجرى ١ / ١٦٤ والخزانه ٤ / ٧٧ والهمع ١ / ١٣٠ والدرر ١ / ١٠٧ والأشمونى ١ / ٢٥٩ ومعجم الشواهد ٢ / ٥٢٣ .

٢) شرح الكافيه ٢ / ٣٠٢ ٣) الهمع ١ / ١٣٠

٤) المائدة ٥٢ .



خاتمة البحث ونتائجه

نتائج البحث

بعد هذه الرحلة العلمية الطويلة بين أبواب النحو والصرف وغيرهما من كتب الخلاف والتفسير لجمع شتات هذا الموضوع فى موضع واحد أستطيع أن أوجز نتائج هذا البحث فيما يلى :

أولا : المصدر واسم المصدر يتفقان فى الدلالة على الحدث المجرد ، ويختلفان لفظا ، فالمصدر حروفه من حروف فعله غالبا ، واسم المصدر تقل حروفه عن حروف فعله دائما بلا تعويض نحو اغتسل غسلا ، وأعان عونا .

ثانياً : المصدر الصريح هو أصل الاشتقاق ، والمشتقات السبعة متفرعة عنه ويختلف عنها بأنها تدل على ذات مرتبطة بحدث كما يختلف عن الفعل بأنه الزمن لايدل على زمن معين كدلالة الفعل على أحد الأزمنة الثلاثة ، بل على المطلق .

ثالثاً : المصدر الثلاثى لايستطيع أحد ضبط صيغه ، فهى كثيرة ومتعددة ، ومجال معرفتها المعجمات اللغوية ، أما غير الثلاثى فقواعده مضبوطه محددة استنبطها العلماء من الأساليب العربية ، والشاذ منها قليل محدود .

رابعاً : المصدر المؤول يدل على الحـــدث مع دلالته على الزمان من صيغة الفعل معه ، وله مواطن يجـــدر استعماله فيها ، لدواعى الأسلوب له ، كما أنه يفترق عن المصدر الصريح بفروق متعددة تعطى لكل واحد منهما ميزة خاصة .

خامساً : المصدر المتصيد ، وهو المسبوك بغير سابك يفهم من ثنايا الأسلوب بدلالته على الحدث المجرد فقط ، دون التعلق بزمن معين ، فالفعل معه يدل على

الحدث فقط . قصداً لعموم الحدث وشمول المعنى مثل قولك : آيات الله كثيرة يريها لخلقه خوفا وطمعا .

سادساً : إذا كان المصدر أصل الاشتقاق ، فإن الفعل أصل العمل ، والمصدر يعمل عمل فعله لأنه أصل الفعل ، ولعمله شروط استنبطها العلماء من خلال الأساليب ، لابد من مراعاتها حتى ينصب ما بعده .

سابعاً : بالاستقراء وجد أن المصدر يرد فى الأسلوب العربى على ثلاثة أنواع وهى : المضاف مثل : حب العمل ، والمقترن بأل نحو : الفهم ، والمنون مثل : اجتهاد ، عمل وكل ذلك له شواهد وردت فى القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب .

ثامناً : المصدر له ألوان شتى واستعمالات متعددة فى أبواب النحو المختلفة ، فيأتى مفعولا مطلقاً ، ومفعولا لأجله ، وحالا ، ونعتا ، ونائب فاعل ، وظرفا ونائبا عن الأعيان ، وخبرا عن ذات ، وعلماً مثل : الفضل ، الفخر ، وهو كثير مشهور مثل : القرآن ، والحرث ، الصبر ، وتيم اللات .

تاسعاً : المصدر باب من أبواب النحو والصرف المهمة يحتاج إلى تأن وتلوم فى دراسته وبحثه ، واستنباطه من أساليب العربية ، كما يجب أن تكون دراسته فى ضوء هذه الأساليب حتى يمرن الطلاب عليه ويتعودا استعماله .

عاشراً : يدل المصدر على عظمة اللغة العربية ، واتساع مفرداتها ، كما أنه وسيلة جيدة من وسائل إنماء اللغة ، وإكثار مفرداتها لتواكب حركة الحياة الحديثة المتجددة وليكون فسحة واسعة لنصوغ على نهجه مصادر من أفعال لم ترد عن العرب .   والحمد لله رب العالمين ؟

ثبت المصادر والمراجع

١ - القرآن الكريم .

٢ - الحديث الشريف : البخاري ومسلم وغيرهما .

٣ - اتحاف فضلاء البشر في القرات الأربع عشر ، لأحمد الدمياطي ت محمد الصباغ ط المشهد الحسيني ١٣٥٩ هـ القاهرة .

٤ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ت بدير النحاس ط الخانجي - الأولى ١٤٠٤ هـ

٥ - الاشباه والنظائر للسيوطي ت طه عبد الرؤف ، الكليات الازهرية ٧٠ م

٦ - الاشتقاق لابن دريد ت عبد السلام هارون ، الخانجي ١٣٧٨ هـ

٧ - اشتقاق الأسماء للأصمعي ، ت احمد شاكر وهارون ط المعارف ١٣٧٥ هـ

٨ - الأصول في النحو لابن السراج ت عبد الحسيني الفتلي ط بيروت ١٤٠٥ هـ ١

٩ - الألفية ، لابن مالك ط صبيح القاهرة بدون تاريخ .

١٠ - الآمالي لأبي علي القالي ط الاميرية بمصر ١٣٢٤ هـ الاولى .

١١ - الآمالي الشجرية لابن الشجري ط بيروت ، الأولى ١٧٩٩ م

١٢ - الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري ت محي الدين ط السعادة / ٤

١٣ - أوضح المسالك لابن هشام محي الدين ط بيروت ١٩٨٠ م العصرية صيدا

١٤ - البحر المحيط لابي حيان الغرناطي دار الفكر بمصر ١٤٠٣ هـ الثانية

١٥ - التبصرة والتذكرة للصيري د فتحي احمد طه دار الفكر بدمشق ١٤٠٢

١٦ - تذكرة النحاة لابي حيان الاندلسي د/عفيف عبدالرحمن ، الرسالة بيروت

١٧ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ت بركات ط الثقافة ١٢٨٨ هـ
١٨ - التصريح للشيخ خالد الازهرى ط الاستقامة الاولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م
١٩ - التكملة للفارسى ت كاظم المرجان ط جامعة الموصل ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م
٢٠ - تهذيب التهذيب ت عبد السلام هارون لابن حجر العسقلانى دار بيروت
٢١ - حاشية ابن ملكوت الاندلسى « نسخة مصورة » بمكتبتى الخاصة على كتابى التنبيه والمبهج .
٢٢ - حاشية الخضرى للشيخ الخضرى على ابن عقيل ط الحلبى ١٢٥٠ هـ
٢٣ - حاشية الصبان على شرح الاشمونى ط دار الفكر بيروت .
٢٤ - « يس على شرح التصريح ليس الحمصى ط الاستقامة ١٣٧٤ هـ الاولى
٢٥ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ت هارون ، ط الهيئة والخانجى ١٩٧٩ م للبغدادى .
٢٦ - الخصائص لابن جنى ط دار الكتب ١٩٧٦ م ت محمد على النجار .
٢٧ - ديوان الأعشى ت محمد محمد حسين دار النهضة بيروت ١٩٧٢ م
٢٨ - « امرىء القيس ت أبو الفضل ط دار المعارف الرابعة ١٩٨٤ م
٢٩ - « جرير بشرح محمد حبيب ت د / نعمان دار المعارف ١٩٧٠ م
٣٠ - « زهير بن أبى سلمى ط دار الكتب المصرية ١٣٦٣ هـ .
٣١ - « طرفه بن العبد ت دريه الخطيب ولطفى الصقال مجمع اللغة بدمشق
٣٢ - « عبيد بن الأبرص ط الحلبى الاولى ١٩٥٧ م ت حسين نصار
٣٣ - « العجاج جمع وليم بن الورد - ليبسك ١٩٠٣ م

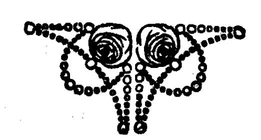
٣٤ - ديوان عنترة بن شداد العبسي ط بيروت جمع كرم البستاني ١٣٩٨ هـ
٣٥ - « الفرزدق ، دار صادر بيروت .
٣٦ - « النابغة الجعدي منشورات المكتب الاسلامي دمشق ١٩٦٤ م
٣٧ - « الذبياني ط حلب ١٣٩٤ هـ ت احمد الخراط .
٣٨ - « الهذليين برواية السكري ت شاكر وفراج ط دار العروبة .
٣٩ - شذا العرف في فن الصرف للشيخ الحملاوي ط دار الكتب العلمية بيروت
٤٠ - شذور الذهب لابن هشام ت محي الدين ط السعادة ١٩٥١ م
٤١ - شرح الأشموني ت محي الدين ط بيروت بدون تاريخ .
٤٢ - « الجمل الزجاجي لابن عصفور ت د/صاحب أبو جناح ط ج بغداد
٤٣ - « الشافية للرضي ط السعادة ت محمد محي الدين وآخرين .
٤٤ - « شواهد المغني للسيوطي ط البهية بمصر ١٣٢٢ هـ
٤٥ - « الكافية للرضي ط بيروت بدون تاريخ .
٤٦ - الشيرازيات للفارسي ت مصورة بمعهد المخطوطات العربية ط مخطوطة راغب باشا بالآستانة برقم ١٣٧٩
٤٧ - الصاحبي لأحمد بن فارس ت السيد صقر ط الحلبي ١٩٧٧ م
٤٨ - عدة السالك بتحقيق أوضح المسالك للشيخ محي الدين ط بيروت ١٩٨٠
٤٩ - العقد النامي للرحمي ط السعادة ١٣١١ هـ الأولى مصر .
٥٠ - علم اللغة الحديث ت د/توفيق شاهين ط وهبه الأولى ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠
٥١ - عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي ط الرياض الحديثة ١٤٠٠

٥٢ - عوامل تنمية اللغة د/ توفيق شاهين ط وهبه ١٤٠٠ هـ الأولى .
٥٣ - القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز بادى ط ملك التجارية مصر ١٩٥٤م
٥٤ - قطر الندا وبل الصدى لابن هشام ت محمد محى الدين ط دار الفكر بيروت
٥٥ - الكتاب لسيبويه ت هارون ط الهيئة العامة ١٩٧٧ م
٥٦ - الكشاف للزمخشرى ط بيروت دار المعرفة بدون تاريخ .
٥٧ - لسان العرب لابن منظور المصرى الافريقى ت عبدالله الكبير وآخرون
٥٨ - اللغة لفندريس ط الخانجى ترجمة رمضان عبد التواب ١٤٠٠ هـ
٥٩ - المحتسب لابن جنى ت النجدى وشلبى ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية
٦٠ المزهر للسيوطى ط دار التراث الثالثة ت جاد المولى وآخرين .
٦١ - المسائل العسكرية للفارسى ت د / محمد الشاطر ط المدنى ١٤٠٣هـ
٦٢ - المساعد لابن عقيل ت بركات ط دمشق ١٤٠٠ هـ .
٦٣ - المصباح المنير لمحمد بن على المقرى ط الاميرية عام ١٩٢٢ م القاهرة .
٦٤ - معانى القرآن للفراء ت أحمد نجاتى ومحمد على النجار عالم الكتب بيروت ١٩٨٠ م الخامسة .
٦٥ - معجم شواهد العربية لهارون ط الهيئة عام ١٩٧٣ م الأولى
٦٦ - مغنى اللبيب بحاشية الأمير ط الحلبى ١٣٢٨ هـ الأولى .
٦٧ - المفصل لابن يعيش الحلبى ط عالم الكتب ، بيروت بدون تاريخ .
٦٨ - المقتضب للمبرد ت محمد عضيمة ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية
٦٩ - الممتع فى التصريف لابن عصفور ت د / قباوة ط بيروت ١٣٩٩ هـ

٧٠ - المنصف لابن جنى ت ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الحلبي الأولى
٧١ - نتائج الفكر للسهيلي د /محمد ابراهيم البنا ط دار الاعتصام ودار الرياض
٧٢ - النحو الوافي لعباس حسن ط دار المعارف ، الخامسة ١٩٨٠م
٧٣ - نزهة الطرف فى علم الصرف لأحمد بن محمد الميداني ت د/ السيد درويش
ط دار الطباعة الحديثة ١٩٨٢ الأولى .
٧٤ - همع الهوامع للسيوطى ط بيروت الثانية ١٩٧٣ م

الدوريات :

- جلسات الانعقاد الأول لمجمع اللغـــة بالقاهرة .



فهرس الكتاب

تم بعون الله وتوفيقه ؟

المنصورة فى { ١٠ من رمضان سنة ١٤١١ هـ
٢٦ من مارس سنة ١٩٩١ م }

اعتـــذار

نعتذر للقـارىء الكريم عمـا يصادفه من وقوع بعض أخطاء مطبعية بسيطة نرجـــوا تداركها ؟

رقم الإيداع فى دار الكتب المصرية

١٩٩١/٣٦٨٩

مطبعة ومكتبة الرضا بطنطا
عبد العال البدراوى محمد
ش الجمهورية ت ٣٢٦٥٦٢